

جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا

## جغرافية الصناعة في محافظة طولكرم

إعداد

رائد حسني محمد أبو فرح

إشراف

الدكتور وائل عناب

قُدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الجغرافيا بكلية الدراسات  
العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين

2014

## جغرافية الصناعة في محافظة طولكرم

إعداد

رائد حسني محمد أبو فرح

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 9 / 3 / 2014م، وأجيزت.

التوقيع

.....  
.....  
.....

أعضاء لجنة المناقشة

1. د. وائل عناب / مشرفاً ورئيساً
2. د. وليد مصطفى / ممتحناً خارجياً
3. د. أحمد رأفت غضية / ممتحناً داخلياً

## الإهداء

إلى والدي .... الذي غرس في قلبي حب العمل والاجتهاد  
إلى والدتي .... التي علمتني معنى الصدق والحب والحنان  
إلى زوجتي وأبنائي وإخوتي وأخواتي .... رمز الوفاء والعطاء  
إلى أساتذتي الأفاضل .... الذين منحوني العلم والمعرفة  
إلى أصدقائي وأحبائي .... الذين منحوني الوقت والمساعدة

إلى كل هؤلاء... أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

مرائد أبو فوح

## الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي أعانني على إنجاز هذه الرسالة، والصلاة على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

لا يسعني إلا أن أقدم بخزير الشكر والامتنان إلى الدكتور وائل عناب الذي أشرف على هذه الرسالة، وقدم لي النصح والإرشاد من بداية العمل وحتى إنهاء الرسالة .

والشكر والثناء للدكتور أحمد رافت الذي لم يخذ علي بالنصح والإرشاد، وذلك لخكم موقعه، رئيساً لقسم الجغرافيا في جامعة النجاح الوطنية .

والشكر موصول أيضاً إلى كل العاملين بقسم الجغرافيا في جامعة النجاح الوطنية، وإلى أعضاء لجنة المناقشة لجهودهم وتقييمهم للدراسة .

وأخيراً أتوجه بالشكر والعرفان إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل، وإتمام هذه الرسالة .

الباحث

مرائد أبو فرح

## الإقرار

أنا الموقع أدناه، الرسالة التي تحمل العنوان:

### جغرافية الصناعة في محافظة طولكرم

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يُقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

### Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

**Student's Name:**

اسم الطالب:

**Signature:**

التوقيع:

**Date:**

التاريخ:

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	صفحة التوافق
ت	الإهداء
ث	الشكر والتقدير
ج	الإقرار
ح	فهرس المحتويات
د	فهرس الجداول
ر	فهرس الخرائط والأشكال
ز	فهرس الملاحق
س	الملخص
1	الفصل الأول: مقدمة الدراسة
2	مقدمة
3	مشكلة الدراسة
4	أهمية الدراسة
5	أهداف الدراسة
5	مبررات الدراسة
6	أسئلة الدراسة
6	الدراسات السابقة
12	منهجية الدراسة وأداتها
13	مجتمع الدراسة
13	منطقة الدراسة
22	مصطلحات الدراسة
24	الفصل الثاني: المقومات الطبيعية والبشرية المؤثرة في النشاط الصناعي في محافظة طولكرم
25	أ. المقومات الطبيعية
39	ب. المقومات البشرية
58	الفصل الثالث: اختيار الموقع الصناعي والفترات التي مرت بها الصناعة في محافظة طولكرم
59	أولاً: العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي
66	ثانياً: الفترات التاريخية التي مرت بها الصناعة
85	الفصل الرابع: التركيب الصناعي وبنينه في محافظة طولكرم
86	أولاً: المنشآت الصناعية
97	ثانياً: حجم المنشآت الصناعية
99	ثالثاً: مساهمة الأنشطة الصناعية في التوظيف

101	رابعاً: درجة التوطن الصناعي في محافظة طولكرم تبعاً لأنواع الصناعات وأماكن انتشارها
105	خامساً: مساهمة الأنشطة الصناعية في القيمة المضافة
108	سادساً: الصناعة والنشاط التجاري
110	سابعاً: المشكلات التي تواجه الصناعة
114	الفصل الخامس: التخطيط الصناعي في محافظة طولكرم
115	أولاً: التنظيم الصناعي
119	ثانياً: التخطيط الصناعي
121	ثالثاً: المناطق الصناعية
132	رابعاً: النمط الصناعي المفضل
137	الفصل السادس: النتائج والتوصيات
138	أولاً: نتائج الدراسة
143	ثانياً: التوصيات
147	المصادر والمراجع
155	قائمة الملاحق
b	Abstract

## فهرس الجداول

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
30	المعدل الشهري والسنوي للأمطار (بالمليمتر) وعدد أيام المطر في محطة أرصاد طولكرم للأعوام 1968 - 2010م.	1
31	المعدل الشهري والسنوي لدرجة الحرارة في محافظة طولكرم خلال الفترة 1968- 2010	2
36	معدل الجريان السطحي ومساحة حوض التصريف لأهم أودية المحافظة	3
37	الآبار الجوفية في محافظة طولكرم حسب طبيعة وكمية الضخ وملكيته 2012م	4
40	التنظيم القانوني للمنشآت الصناعية في محافظة طولكرم	5
42	مصدر المواد الخام المستخدمة في صناعات محافظة طولكرم	6
43	طرق استيراد المواد الخام	7
44	وسائل استيراد المواد الخام	8
44	الإجراءات المتبعة في حال حدوث مشكلة في المواد الخام	9
46	قيمة الطاقة المستهلكة سنويا في المنشآت الصناعية (بالدينار الأردني)	10
47	تطور العمالة الفلسطينية في القطاع الصناعي الإسرائيلي في الفترة 1997- 1970م.	11
48	معدل الأجور وعدد ساعات العمل، وأيام العمل الشهرية في الضفة الغربية وإسرائيل	12
48	كيفية تعلم الأيدي العاملة للمهنة	13
49	نوع العمل الذي يقوم به العامل في المصنع	14
52	مناطق تسويق الإنتاج الصناعي في محافظة طولكرم	15
53	مواصفات المنتجات الصناعية في محافظة طولكرم	16
57	مجالات استخدام وسائل النقل للمصانع في محافظة طولكرم	17
60	أسباب اختيار موقع المصنع في محافظة طولكرم	18
72	أهم الصناعات وعدد المنشآت في فلسطين عام 1942م	19
75	المؤسسات الصناعية المتوسطة والكبيرة في الضفة الغربية خلال الفترة الممتدة من 1954-1965م	20
77	المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية في سنوات مختارة	21
83	الأنشطة الصناعية وعدد المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم، 2014	22
87	تطور أعداد المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم حسب تاريخ تأسيسها	23
89	عدد المنشآت الصناعية العاملة في محافظة طولكرم حسب النشاط الصناعي الرئيسي وحجم العمالة	24



90	عدد المنشآت الصناعية العاملة في الضفة الغربية حسب النشاط الصناعي الرئيسي وحجم العمالة	25
91	عدد المنشآت الصناعية العاملة في محافظة طولكرم حسب النشاط الصناعي وحجم العمالة	26
100	مساهمة الأنشطة الصناعية المختلفة في التوظيف في محافظة طولكرم تبعاً لنوع النشاط، 2012	27
102	توزيع العمالة الصناعية في محافظة طولكرم تبعاً لأنواع الصناعات، 2012	28
104	درجة توطن الصناعات في محافظة طولكرم، 2012	29
106	مساهمة الصناعة في الإنتاج والقيمة المضافة في محافظة طولكرم (بالألف دولار)	30
115	التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية في محافظة طولكرم	31

## فهرس الخرائط والأشكال

الصفحة	الشكل أو الخريطة	رقم الخريطة
14	الموقع الجغرافي لمحافظة طولكرم	1
21	التقسيمات الإدارية وحدود الصلاحيات في محافظة طولكرم حسب اتفاقية أوسلو	2
27	تضاريس محافظة طولكرم	3
28	التركيب الجيولوجي لمحافظة طولكرم	4
32	أنواع التربة في محافظة طولكرم	5
35	المجاري المائية في محافظة طولكرم	6
38	الآبار الجوفية في محافظة طولكرم	7
56	طرق المواصلات في محافظة طولكرم	8
87	تطور أعداد المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم حسب تاريخ التأسيس	شكل 1
90	المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم	شكل 2
90	المنشآت الصناعية في الضفة الغربية ونسبة مساهمتها	شكل 3
116	استخدامات الأراضي في محافظة طولكرم	9
117	التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية في محافظة طولكرم	10
123	المنطقة الصناعية المقترحة على الأرض التابعة لجامعة خضوري	11
125	المنطقة الصناعية المقترحة في منطقة الراس	12
127	المنطقة الصناعية المقترحة في ضاحية ارتاح	13
129	المنطقة الصناعية المقترحة بالقرب من عزبة شوفه	14
131	المنطقة المقترحة بالقرب من بلدة بزاريا	15

## فهرس الملاحق

رقم الصفحة	اسم الملحق	رقم الملحق
156	التجمعات السكانية في محافظة طولكرم وعدد السكان في كل تجمع.	1
157	البنود المتعلقة بالصناعة تبعاً لاتفاقية باريس الاقتصادية	2
158	شبكة الطرق في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة والمنطقة ونوع الطريق 2010	3
159	التوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) في محافظة طولكرم حسب الجنس والعلاقة بقوة العمل.	4
160	عدد المنشآت العاملة في القطاعين الخاص والأهلي والشركات الحكومية في محافظة طولكرم حسب التجمع وعدد المشتغلين، 2010.	5
161	الاستبانة رقم (1) الخاصة بالعاملين في المنشآت الصناعية.	6
162	الاستبانة رقم (2) الخاصة بالمنشأة الصناعية.	7
165	الاستبانة رقم (3) الخاصة بصاحب المنشأة الصناعية.	8

# جغرافية الصناعة في محافظة طولكرم

إعداد

رائد حسني محمد أبو فرح

إشراف

د. وائل عناب

## الملخص

تعتبر الصناعة عمود القطاعات الاقتصادية؛ لما لها من أهمية في تقدم المجتمعات وتطورها، ومن الملاحظ أن الدول الصناعية انتقلت نقلة نوعية في جميع مجالات الحياة، بعكس الكثير من الدول غير الصناعية، ومن الأمثلة على دور الصناعة في تطور الشعوب والدول ما حدث مؤخرا لمجموعة النور الآسيوية مثل (ماليزيا، وسنغافورة، واندونيسيا) في جنوب شرق آسيا، وهذا التطور أدى إلى نقل هذه المجتمعات من حالة العجز والفقر والتخلف إلى حالة من التقدم والازدهار على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والعلمي.

وفلسطين كجزء من العالم النامي بأمس الحاجة لبذل الجهود للنهوض بقطاع الصناعة؛ لما له من أثر مباشر في تحقيق الأمن الغذائي، والاقتصادي، والاجتماعي، واستيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، وهذا يساعد في التقليل من نسب البطالة المرتفعة، ويساهم في زيادة الدخل القومي والفردي. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لجغرافية الصناعة في محافظة طولكرم لتوضيح بنية هذا القطاع، ومقوماته، والصعوبات التي يواجهها، ووضع الحلول المناسبة للحد منها أو التخلص منها.

وقد جاءت هذه الدراسة في ستة فصول، حيث تناول الفصل الأول منها مقدمة الدراسة، وأبرز المشاكل التي تواجهها، والأهمية التي تحظى بها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. أما الفصل الثاني فقد تناول المقومات الطبيعية والبشرية المؤثرة في النشاط الصناعي في المحافظة. وتناول الفصل الثالث العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي في محافظة طولكرم، والفترات التاريخية التي مرت بها الصناعة في المحافظة. وفي الفصل الرابع تمت دراسة التركيب الصناعي وبنيته في محافظة طولكرم. أما الفصل الخامس فاستعرض فيه الباحث التخطيط الصناعي، والمناطق الصناعية المقترحة في المحافظة. وتناول في الفصل السادس استخلاص النتائج، وتقديم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة سعى الباحث إلى حصر جميع المنشآت الصناعية العاملة في محافظة طولكرم، إضافة إلى اختيار عينة عشوائية طبقية بنسبة 10% بواقع 78 منشأة، واستخدم الباحث استبانته صممت لتحقيق أهداف الدراسة، ثم دقت وعولجت باستخدام برنامج (SPSS)، وتم استخدام برنامج (GIS) لعمل الخرائط الواردة في الرسالة، وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

1. يشكل العاملون في القطاع الصناعي في محافظة طولكرم ما نسبته 25.7% من حجم العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
2. تتشابه الصناعات في الضفة الغربية، إذ أظهرت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 92% من الصناعات في المحافظة لها صناعات مشابهة في الضفة الغربية.
3. احتلت الصناعات التحويلية ما نسبته 92.3% من إجمالي المنشآت الصناعية الأخرى في المحافظة.
4. السمة الغالبة على حجم المنشآت الصناعية في المحافظة هي المنشآت صغيرة الحجم، وبلغت نسبتها 76.4%، أما المتوسطة فبلغت نسبتها 19%، وبلغت نسبة المنشآت كبيرة الحجم 4.6%.
5. تشكل الملكية الفردية للمنشآت الصناعية في المحافظة ما نسبته 69.2% وهي الغالبة، يليها المساهمة الخاصة بنسبة بلغت 28.2%، وأخيراً المساهمة العامة بنسبة بلغت 2.6% من الحجم الكلي للمنشآت الصناعية.

بناء على ما تناولته الدراسة في الفصول السابقة، خرجت الدراسة بالتوصيات الآتية:

1. ضرورة العمل على التخطيط المسبق للمناطق الصناعية، والحد من الانتشار العشوائي لها.
2. ضرورة العمل على تشجيع الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المحلية.
3. ضرورة إعادة النظر بالاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وخاصة اتفاقية باريس، والعمل على تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول العربية والدول الصديقة.
4. العمل على تبني السلطة الوطنية الفلسطينية لقوانين تضمن من خلالها دعم القطاع الصناعي.

# الفصل الأول

## مقدمة الدراسة

المقدمة

مشكلة الدراسة

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

مبررات الدراسة

أسئلة الدراسة

الدراسات السابقة

منهجية الدراسة وأدواتها

مجتمع الدراسة

منطقة الدراسة

مصطلحات الدراسة

## الفصل الأول

### مقدمة الدراسة

#### مقدمة:

أدى اختراع الآلة البخارية، وما تبعها من تطور في الآلات وتحسين نوعيتها إلى تقدم الصناعة مع الزمن، وهذا بدوره أدى إلى تسارع درجة التحضر والتطور وإحداث تغييرات جذرية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترفيهية، وتطور قطاع الخدمات بكافة قطاعاته ليصبح من القطاعات المهمة في تلك الدول، لذا يمكن القول: إن الصناعة تمثل حجر الأساس في بناء القوة الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية للأمم<sup>(1)</sup>.

فالصناعة هي أساس التقدم في معظم مجالات الحياة، والمنتبع لمشاكل العالم المختلفة وتاريخها الاقتصادي، يلاحظ دور قطاع الصناعة في حل المشاكل المختلفة للدول، فقد وصلت الدول الصناعية بفضل الصناعة إلى أعلى مراتب التقدم والتفوق في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخدماتية.

ولعل حزمة المشاكل المتعددة التي تعاني منها معظم الدول النامية في الوقت الحاضر، ومنها التزايد السكاني الكبير والمتسارع، وتدني مستويات الدخل، وانتشار الفقر والبطالة، والمشاكل الصحية، وانخفاض مستوى التعليم والبحث العلمي، كل هذا وغيره من المشاكل دفع الدول إلى التفكير الجدي في عملية التخطيط، والنهوض بالقطاعات الاقتصادية، وخاصة التصنيع لحل المشاكل المختلفة والحد منها.

ومما استرعى اهتمام الباحث في هذا الموضوع، أن الضفة الغربية يسودها الكثير من المشاكل الأنفة الذكر، كسوء التخطيط والإدارة، وخضوعها للاستعمار لفترات طويلة، ومنذ حزيران عام 1967م أصبحت الضفة الغربية منطقة مستهدفة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، حيث اتبعت إسرائيل سياسة اقتصادية تقوم على ربط الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية بالاقتصاد الإسرائيلي، ووضعت العراقيل أمام أي تطور يخدم الاقتصاد الفلسطيني،

<sup>1</sup> صالح، عبد القادر حسن، مدخل إلى جغرافية الصناعة، ط1، دار الشروق: عمان، الأردن، 1985، ص17.

وتبننت السياسات والممارسات العدائية، ومنها الحواجز العسكرية التي تطوق المدن والبلدات الفلسطينية، وعدم السماح باستيراد كثير من المواد الخام، وجدار الفصل العنصري، ورفع الجمارك على السلع المستوردة، أضف لذلك أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي عملت على اتباع سياسات عدائية أخرى نتج عنها آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني، أدت في مجملها إلى انتقال رأس المال الفلسطيني والصناعات الفلسطينية إلى الخارج، واتجاه عدد كبير من العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي، وهجرة الكثير من الطاقات الفكرية والعمالية الشبابة إلى الخارج للبحث عن فرص عمل.

وما لفت نظر الباحث في هذا السياق، قلة الأبحاث المتعلقة بجغرافية الصناعة على مستوى الوطن العربي والمستوى الوطني، كما أن معظم الدراسات تناولت الموضوع من جانب التخطيط أو الاقتصاد، وليس من جانب الجغرافيا الاقتصادية.

وفي دراسة جغرافية الصناعة في محافظة طولكرم، قام الباحث بتغطية العديد من الجوانب، كدراسة واقع الصناعة في محافظة طولكرم، ومناطق التركيز الصناعي في المحافظة، والتعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية، وتغطية بعض الجوانب من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية.

#### مشكلة الدراسة:

تضم محافظة طولكرم عدداً كبيراً من الأيدي العاملة الماهرة، والمواد الخام الزراعية، كما أن عدد السكان في المحافظة يوفر سوقاً استهلاكياً واسعاً للمنتجات الصناعية بالإضافة لسكان المحافظات الأخرى وإمكانية فتح أسواق خارجية، كما قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية لغايات الجدار العنصري ولأغراض عسكرية وأهداف أخرى، كل هذا وغيره أدى إلى التفكير الجاد لحل المشكلات المختلفة، وعلى رأسها البطالة التي وصلت أعلى معدل لها في محافظة طولكرم مقارنة بمحافظات الضفة الغربية الأخرى، ووصلت نسبتها إلى 22.1% من حجم القوى المصنفة داخل القوى العاملة في محافظة طولكرم حسب إحصائية عام 2011.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، كتاب محافظات شمال الضفة الغربية الإحصائي السنوي 2011، رام الله، فلسطين، ص 25.



وقد تم توقيع اتفاقية بتاريخ 2010/02/13 لإعداد الدراسات والتصاميم لإنشاء منطقة صناعية وحرفية في مدينة طولكرم،<sup>(1)</sup> وتتمثل الأهداف المتوخاة من هذه المنطقة في تحسين الوضع الاقتصادي، وتقليل نسبة البطالة، وتنشيط الميزان التجاري في محافظة طولكرم الذي بلغ العجز فيه (144.2) مليون دولار حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2009<sup>(2)</sup>.

وتتلخص مشكلة الدراسة بعدم الاهتمام من قبل الباحثين وصناع القرار بواقع الصناعة في المحافظة، وخاصة في مجال الدراسات المتعلقة بالجغرافيا الاقتصادية فيها، وهذه الدراسة مهمة لأنها ستوفر للمهتمين بالاستثمار وصناع القرار معلومات واضحة عن واقع الصناعة في محافظة طولكرم، وكيفية النهوض بها.

### أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة كونها:

1. الدراسة الأولى التي تتناول الصناعة في محافظة طولكرم من وجهة نظر جغرافية.
2. تلقي الضوء على واقع الصناعة في المحافظة، وأهمية القطاع الصناعي فيها.
3. تحديد مدى توفر المقومات الأساسية لقيام الصناعات في المحافظة.
4. تبين مدى تأثير العوامل البشرية والطبيعية على الصناعة وتطورها في المحافظة.
5. توفير المعلومات المهمة عن حقيقة الصناعة، والمشاكل التي تعترضها، وهذا يساعد المخططين على المستويين المحلي والوطني بوضع الخطط التنموية للنهوض بقطاع الصناعة في المحافظة.

---

<sup>1</sup> توقيع اتفاقية لإعداد الدراسات والتصاميم لإنشاء المنطقة الصناعية والحرفية في طولكرم، الرابط الإلكتروني: [www.al-ayyam.com/pdfs/6-7-2012/p10.pdf](http://www.al-ayyam.com/pdfs/6-7-2012/p10.pdf). تاريخ الزيارة: 2012/01/18.

<sup>2</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، كتاب محافظات شمال الضفة الغربية الإحصائي السنوي 2011، رام الله، فلسطين، ص 23.

## أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. دراسة أثر موقع المحافظة من الناحية الجغرافية وانعكاسه على النشاط الصناعي.
2. دراسة حقيقة الصناعة في محافظة طولكرم من حيث: تطورها، ومدى مساهمتها في التوظيف والإنتاج، والعوائد الاقتصادية.
3. دراسة خصائص الأيدي العاملة من حيث: الخصائص الديموغرافية، والتركيب الاقتصادي، والحالة التعليمية.
4. دراسة المشاكل التي تعاني منها الصناعة في محافظة طولكرم.
5. دراسة التغيرات التي طرأت على الصناعة في محافظة طولكرم خلال فترات زمنية متباينة.
6. دراسة أنواع وأحجام المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم.
7. دراسة أثر الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته التعسفية ضد الصناعة والحد من تقدمها في محافظة طولكرم.

## مبررات الدراسة:

1. يمكن حل مشكلة البطالة والفقير أو الحد منها من خلال إقامة صناعة متطورة ومتقدمة، وخاصة بتواجد أعداد كبيرة من السكان في سن العمل، وتوافر الأيدي العاملة الفنية والماهرة.
2. تعتبر هذه الدراسة الأولى التي تتناول بنية القطاع الصناعي في محافظة طولكرم من وجهة نظر جغرافية اجتماعية في حدود علم الباحث.
3. إمكانية اعتماد النشاط الصناعي لحل الصعوبات المفروضة على اقتصاد المحافظة والضفة الغربية نتيجة لمصادرة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وتراجع إنتاجية الزراعة، والقيود المفروضة على الحركة التجارية.

## أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مدى مساهمة الصناعة في الحد من الفقر والبطالة والتضخم الاقتصادي في محافظة طولكرم؟
2. ما هي العوامل التي أدت إلى قيام الصناعة وتطورها أو تأخرها في المحافظة؟
3. ما مدى مساهمة القطاع الصناعي في التجارة والنتائج المحلي الإجمالي في محافظة طولكرم؟
4. ما هي المشاكل التي تواجه قطاع الصناعة في محافظة طولكرم؟
5. ما هي مقومات الصناعة المتوفرة في محافظة طولكرم؟
6. ما هي العوامل التي تحدد موقع المنشأة الصناعية في محافظة طولكرم؟
7. ما أثر الاحتلال الإسرائيلي على قطاع الصناعة في محافظة طولكرم؟
8. ما هي الإجراءات التي يمكن أن تتبناها المحافظة وكوادرها وطواقمها، أو السلطة الحاكمة، للعمل على تقدم قطاع الصناعة في المحافظة؟

## الدراسات السابقة:

تعتبر جغرافية الصناعة من الموضوعات الحيوية في علم الجغرافيا، ولكن لم يتم تناولها بدرجة تواكب فيها الفروع الجغرافية الأخرى، كما أن كثيراً من الدراسات تناولت الصناعة من وجهة نظر اقتصادية بحتة، ولكن هناك اهتمام واضح في الآونة الأخيرة في دراسة الجغرافية الاقتصادية عامة، والجغرافية الصناعية خاصة، وفيما يلي بعض الدراسات التي استند عليها الباحث لتكون إطاراً نظرياً للدراسة، والتي تتلخص كالاتي:

دراسة الجمل (2003) بعنوان "جغرافية الصناعة في محافظة نابلس"<sup>(1)</sup>، والتي أشار

الباحث فيها إلى ما يلي:

أ. تعتبر مدينة نابلس من أقدم المحافظات الفلسطينية التي ظهرت بها الصناعات، وساعدها في ذلك موقعها الجغرافي المتميز الذي يربط شمال الضفة الغربية بجنوبها، وارتباط صناعاتها التاريخية مثل الصابون النابلسي وزيت الزيتون والحلويات النابلسية والطحينة والسيرج بأسواق بعض الدول العربية ومنها الأردن وسوريا ولبنان ومصر والسعودية.

ب. تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، ونجاح إسرائيل في ذلك وخاصة صناعة المنسوجات وغيرها وتبعية الشركات الإسرائيلية.

ج. صغر المنشآت الصناعية في محافظة نابلس، وعدم قدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من العمال ومعظم المصانع حرفية ومتوارثة وتقليدية.

د. لم تسهم أي جهة حكومية أو رسمية في دعم أو تطوير وتنمية القطاع الصناعي في المحافظة، ولهذا اعتمدت الصناعات في تقدمها على الجهود الفردية.

هـ. تتوزع المصانع في المحافظة بشكل عشوائي، وترتفع كلفة الإنتاج المحلي في المحافظة لعدة أسباب منها: ضيق حجم السوق، وصغر حجم المنشآت الصناعية، وارتفاع أسعار الكهرباء في المحافظة.

و. ضعف المستوى التكنولوجي للصناعات المحلية، وعدم القدرة على منافسة الصناعات الإسرائيلية والمستوردة، وسياسة إسرائيل المعادية لتقدم الصناعة في محافظات الضفة الغربية من حيث الإغلاقات ومصادرة الأراضي والتحكم في الاستيراد والتصدير وغيرها الكثير.

---

<sup>1</sup> الجمل، هاني محمد إبراهيم، جغرافية الصناعة في محافظة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2003.

دراسة الحلاحلة (2008) بعنوان "جغرافية الصناعة في محافظة الخليل"<sup>(1)</sup>، وهدفت الدراسة التعرف على واقع جغرافية الصناعة في محافظة الخليل، وتوصل الباحث من خلال دراسته إلى ما يلي:

- أ. تستحوذ مدينة الخليل على 55.7% من مجموع المنشآت الصناعية التحويلية في المحافظة.
- ب. يشكل العاملون في القطاع الصناعي في المدينة ما نسبته 63.6% من مجموع العاملين في القطاع الصناعي في محافظة الخليل.
- ج. تتركز في مدينة الخليل صناعات دباغة وتهيئة الجلود وصنع المنسوجات والطباعة وصنع الحفائب والأحذية وصنع الفلزات القاعدية.
- د. يتضح ارتفاع نسبة مساهمة الصناعات اللافلزية والبالغة 30% من إجمالي القيمة المضافة في المحافظة.

هـ. تمثل الصناعات الجلدية والنسيج المرتبة الأولى للصناعات في مدينة الخليل، تليها الصناعات المعدنية التي تحتل المرتبة الثانية، وصناعات الخشب والأثاث في المرتبة الثالثة.

دراسة البظ (2004) بعنوان "محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي"<sup>(2)</sup>، وهدفت الدراسة التعرف على محدثات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس، إضافة إلى التعرف على انعكاسات ذلك على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي، وقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها:

- أ. تعتبر مدينة نابلس من أشهر مدن فلسطين في قطاع الصناعة، وتختلط فيها الصناعات التقليدية والحديثة، وتعتبر المدينة مركزاً اقتصادياً وإدارياً رئيساً؛ لأنها تنصدر موقعا استراتيجيا مهماً في شمال الضفة الغربية.

---

<sup>1</sup> الحلاحلة، خليل محمد عبد الهادي، جغرافية الصناعة في مدينة الخليل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008.

<sup>2</sup> البظ، وائل وجيه رضا، محدثات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2004.

ب. معاناة أغلب أصحاب المنشآت الصناعية كان بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني.

ج. مصادرة الأرض واستقطاب أصحاب المهن والخبرات العملية للعمل داخل البؤر الاستعمارية-الاستيطانية المقامة على الأراضي المصادرة، وكذلك ساهمت السلطات الإسرائيلية بزيادة وتشجيع الاستيراد مما كان له أثر على الصناعات في محافظة نابلس.

د. من المشكلات التي يعاني منها المستثمرون هي العقبات الإدارية في منح رخص المهن لأصحاب المنشآت وتعدد الجهات التي تمنح الرخص، والازدواجية في بعض الأحيان، وعدم توفرها في مركز واحد.

دراسة عبد القادر (2003) بعنوان "توزيع وتخطيط المنشآت الصناعية في مدن محافظات شمال الضفة الغربية"<sup>(1)</sup>، وهدفت الدراسة إلى التعرف على آلية تخطيط وبناء المدن الصناعية في مدن محافظات شمال الضفة الغربية، وتمثلت أبرز نتائج الدراسة بما يلي:

أ. إن أكثر العوامل تأثيراً على اختيار موقع المصنع في شمال الضفة الغربية الفلسطينية هو القرب من السوق، وتوفر الأيدي العاملة، والرخص، وملكية الأرض.

ب. صغر حجم المصانع بشكل عام في محافظات شمال الضفة الغربية، حيث أن غالبية المصانع تشتمل على أقل من (10) عمال، وأعلى ملكية للمصانع فردية وبلغت نسبتها (73.08%) وأقلها الملكية المساهمة العامة بنسبة مئوية بلغت (3.04%).

ج. إن أكثر المشكلات التي تواجه التصنيع في مصانع مدن محافظات شمال الضفة الغربية كانت إغلاق الحدود، وقلة الأيدي العاملة، وكثرة الضرائب.

د. إقدام المواطنين على تفضيل وشراء المنتجات الأجنبية والإسرائيلية.

---

<sup>1</sup> عبد القادر، عبد الرحيم محمود حسن، توزيع وتخطيط المنشآت الصناعية في مدن محافظات شمال الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2003.

دراسة العزاوي (2002) بعنوان "أثر المستوطنات في التنمية الإقليمية"<sup>(1)</sup>، وهي

دراسة تطبيقية على مستوطنة النهروان الصناعية في العراق، ولخصت الباحثة دراستها بما يلي:

أ. كان الهدف الأول من إنشاء مستوطنة النهروان هو تقليل آثار التلوث الناتجة عن صناعة الطابوق (حجر الطوب الطيني الأحمر والوردي) على مدينة بغداد، وبعدها تم نقل صناعة الدباغة وغيرها إليها.

ب. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن قيام مستوطنة النهروان لها تأثيرات اقتصادية تتمثل بتشغيل الأيدي العاملة.

ج. تحقق مستوطنة النهراوين توفير تكاليف اقتصادية ناتجة عن توفر خدمات البنى التحتية والمرافق العامة كالكهرباء والماء، وشبكات تصريف المياه، ومحطات الوقود، والحد من تكاليف النقل والحصول على العمالة غير الماهرة، وذلك للصناعات المنتشرة التي لا تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة.

دراسة عبد الهادي (1999) بعنوان "محددات اختيار الموقع الصناعي في محافظة

طولكرم"<sup>(2)</sup>، وهدفت الدراسة التعرف على محددات اختيار المواقع الصناعية في محافظة طولكرم، وتوصلت الدراسة إلى:

أ. عدم التخطيط المسبق للمنشآت الصناعية، وتوزعه العشوائي بين الأحياء السكنية، وداخل المناطق الصناعية، أو خارج إطار المدينة.

ب. التطور الذي لحق في الصناعة وتقدمها حصل في فترة التسعينات، وقبل ذلك كانت عبارة عن ورش صناعية صغيرة.

ج. المشكلة الرئيسية للصناعة في محافظة طولكرم هي مشكلة تسويقية.

<sup>1</sup> العزاوي، مي تامر رجب عبود، أثر المستوطنات الصناعية في التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق، 2002.

<sup>2</sup> عبد الهادي، إياد أحمد فياض، محددات اختيار الموقع الصناعي في محافظة طولكرم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1999.

د. توصلت الدراسة إلى إمكانية تطور الصناعة في المحافظة نتيجة لوجود بعض المقومات الصناعية في المحافظة ومنها: الموارد البشرية، المستوى التعليمي، وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية.

دراسة غانم (1997) بعنوان "الصناعة في محافظة جنين"<sup>(1)</sup>، وهدفت الدراسة التعرف

على واقع القطاع الصناعي في محافظة جنين، وكانت أبرز نتائج الدراسة:

أ. لا يوجد تخطيط مسبق لإقامة المنشآت الصناعية، أو مناطق صناعية، وبالرغم من وجود المنطقة الصناعية إلا أن كثيرا من المنشآت الصناعية موزعة عشوائيا حتى بين بيوت السكن.

ب. من المؤثرات التي حددت انتشار موقع المنشآت الصناعية في المحافظة: وجود تجمع صناعي في منطقة ما، والقرب والبعد من السوق، وحيازة الأرض وملكيته.

ج. كثير من الصناعات تعمل على تلبية حاجات المجتمع المحلي ومنها المحادد والمناجر، ولكن تطورت فيما بعد، وظهرت بعض الصناعات المتطورة التي تلبى احتياجات أسواق أخرى مثل المحاجر.

د. بينت الدراسة أن هناك مقومات طبيعية وبشرية يمكن الاعتماد عليها في النهوض بالصناعة وتأسيس تجمعات صناعية ناجحة.

دراسة عناب (1979) بعنوان "الجغرافية الاقتصادية للضفة الغربية لنهر الأردن"<sup>(2)</sup>،

وخلصت هذه الدراسة إلى نتائج عدة، أبرزها:

---

<sup>1</sup> غانم، مصطفى عثمان مصطفى، الصناعة في محافظة جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1997.

<sup>2</sup> عناب، وائل رفعت، الجغرافية الاقتصادية للضفة الغربية لنهر الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 1979.



أ. تميزت الصناعة بالضفة الغربية بعدم التخطيط المتوازن بين المناطق المختلفة، وتكاد تنحصر في مدن القدس، ونابلس، ودرجة أقل في مدينة الخليل.

ب. أدى الاختلال بالتوازن بين المناطق وتركز الصناعة في مدن نابلس، والخليل، والقدس إلى آثار عدة، ومنها على سبيل المثال:

- ظواهر اجتماعية تمثلت بتدني مستوى الحياة في الريف الفلسطيني، وبعض المدن غير الصناعية، وبرزت ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن، مما ترتب عليه أزمات سكانية ومنها الاكتظاظ السكاني، وارتفاع الإيجارات، وزيادة نسبة البطالة، وبالنسبة للريف فقد خسر الكثير من الأيدي العاملة؛ مما أدى إلى تراجع استثمار الموارد فيه بشكل واضح وخاصة الاستثمار الزراعي.

- ظواهر اقتصادية، تمثلت بتفاوت المستويات المعيشية لسكان المناطق المختلفة، وتباين واضح في تقدم الإنتاج، وعلاقة القوى المنتجة بين مناطق الإنتاج والاستهلاك.

ج. إعادة النظر في واقع التركيز السكاني، ليشمل الريف والمدن الصغيرة والمتوسطة، وذلك للحد من الهجرة الداخلية والخارجية، وضمان الحد من البطالة، والتوازن في توزيع السكان، والحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية لجميع المناطق .

د. تسعى السلطات الإسرائيلية جاهدة للحفاظ على التفاوت الاقتصادي بينها وبين الضفة الغربية، وضمان تبعية الاقتصاد في الضفة الغربية بشكل مطلق لإسرائيل.

### منهجية الدراسة وأدواتها:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على كل من المنهج الوصفي والتحليلي وذلك لملاءمتها لطبيعة الدراسة الجغرافية وما يتصل بها من ظواهرات، والتي تم اللجوء فيها إلى ما يلي:

أ. النشرات، والتقارير، والإحصاءات الصادرة عن بعض المراجع الرسمية وغير الرسمية ومنها: وزارة الأشغال العامة، وزارة الصناعة، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومكاتب العمل في المحافظة، وغرفة التجارة والصناعة والزراعة في المحافظة، بالإضافة إلى ما صدر عن بلدية طولكرم والتجمعات السكانية الأخرى التابعة للمحافظة، وكذلك مراكز الدراسات والأبحاث المتخصصة في مجالات الجغرافيا والاقتصاد، ومنها مجلة صامد الاقتصادية، والمركز الجغرافي وغيرها الكثير والتي لها علاقة بالموضوع.

ب. المراجع والمصادر المكتبية التي تناولت دراسات عن المحافظة، والاقتصاد، والجغرافية الاقتصادية، والدراسات التاريخية والجغرافية التي لها علاقة بالموضوع.

ج. الدراسة الميدانية: تم تصميم أدوات الدراسة التي تمثلت في الاستبانة والمقابلات الشخصية، لتغطية النقص في بعض الجوانب والوقوف على حقيقة الأمور.

د. المعالجة والتحليل للبيانات للحصول على النسب والأرقام المطلوب توضيحها، والعلاقات المتبادلة بين العناصر المختلفة.

### مجتمع الدراسة:

شملت هذه الدراسة المصانع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة المنتشرة في محافظة طولكرم، وأصحاب هذه المصانع، والعاملين فيها على اختلاف مستوياتهم وطبيعة أعمالهم والمهن التي يحترفونها.

بلغ مجموع المنشآت الصناعية عام 2010 نحو 782 منشأة ما بين صغيرة ومتوسطة وكبيرة، ويعمل فيها نحو 3642 عامل<sup>(1)</sup>.

### منطقة الدراسة:

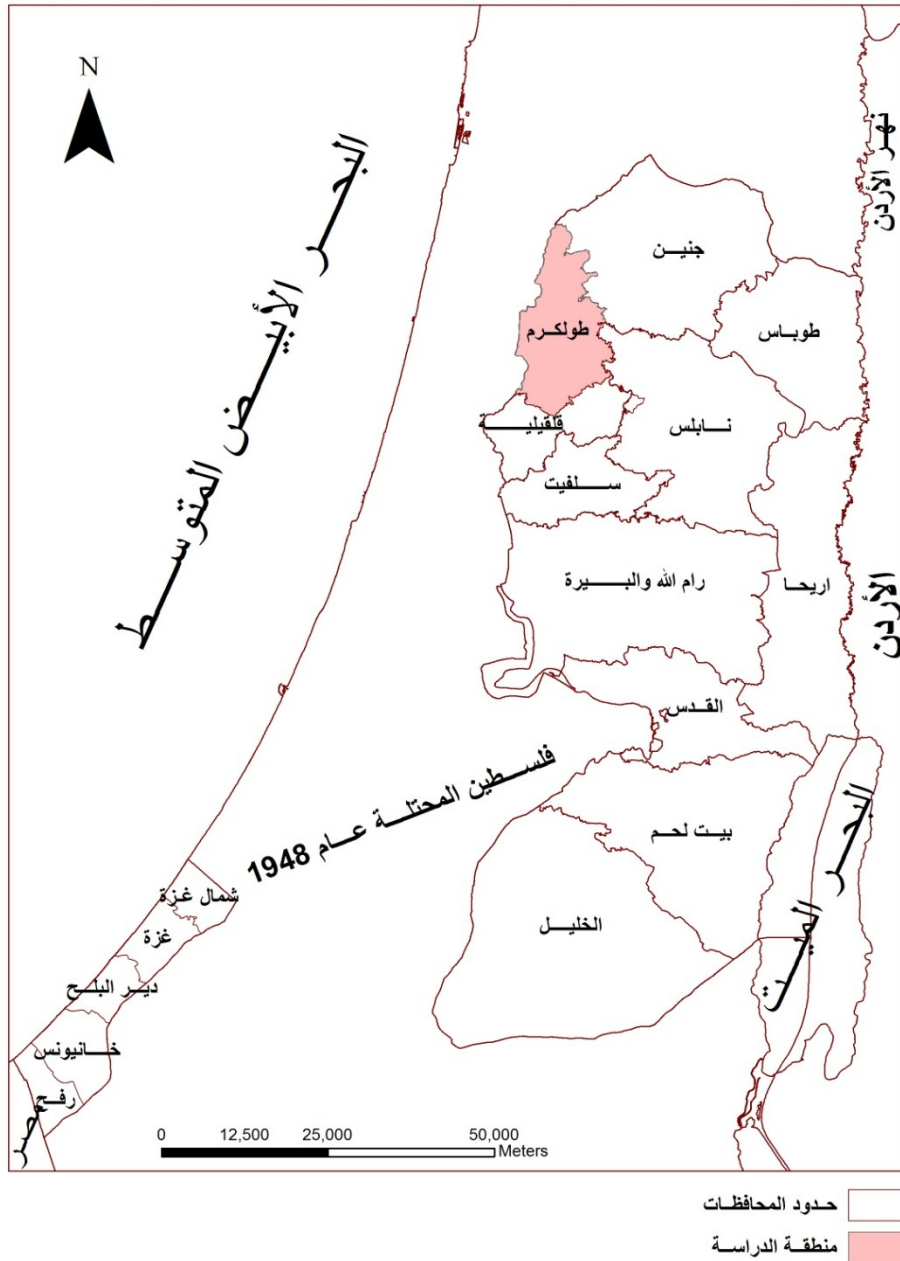
تقع محافظة طولكرم في الجزء الشرقي من السهل الساحلي الفلسطيني الأوسط، على بعد 25 كم إلى الشمال الغربي لمدينة نابلس، وعلى بعد 17 كم من شاطئ البحر المتوسط<sup>(2)</sup>،

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظة طولكرم الإحصائي السنوي (3). نيسان، ابريل، 2011، ص49.

<sup>2</sup> عبد الهادي، أباد، مرجع سابق، 1999م، ص12.

كما وتقع على دائرة عرض 32.19 شمال خط الاستواء وعند خط الطول 35.1 شرق جرينتش<sup>(1)</sup>، ويحد محافظة طولكرم من الشمال والشمال الشرقي محافظة جنين، ومن الشرق محافظة نابلس، ومن الجنوب محافظة قلقيلية، ومن الغرب خط الهدنة الموقع بين الأردن وإسرائيل بعد حرب العام 1948م، والخريطة رقم (1) تبين موقع المحافظة:

خريطة رقم (1) الموقع الجغرافي لمحافظة طولكرم



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المركز الوطني للتنمية المستدامة، نابلس، 2014.

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظة طولكرم السنوي (3)، مرجع سابق، ص 29.

وبعد عام 1948م انفصلت محافظة طولكرم عن المناطق الغربية المحتلة من فلسطين عام 1948م والمحاذية لها، وفقدت بذلك جزءاً كبيراً من أراضيها.

وقد بلغت مساحة المحافظة حسب إحصائية عام 2010م 246 كم<sup>2</sup> أي حوالي 4.4% من إجمالي مساحة الضفة الغربية<sup>(1)</sup>، وقدر عدد سكانها 168973 نسمة في منتصف عام 2011م، شكلوا ما نسبته 6.5% من إجمالي سكان الضفة الغربية<sup>(2)</sup>، وتضم المحافظة (43) تجمعاً سكنياً، وهي: (عقابة، وقفين، ونزلة عيسى، والنزلة الشرقية، وباقة الشرقية، والنزلة الوسطى، والنزلة الغربية، ونزلة أبو نار، وزيتا، وصيدا، وعلار، وعتيل، ودير الغصون، والجاروشية، والمسقوفة، وبلعا، وأكتابا، ومخيم نور شمس، ومخيم طولكرم، ومدينة طولكرم، وشويكه، وعنبتا، وكفر اللبد، وكفا، والحفاصي، ورامين، وفرعون، وشوفه، وعزبة شوفه، وعزبة الخليلي، وعزبة أبو خميس، وذنابة، وخربة جبارة، وخربة الطياح، وسفارين، وبيت ليد، والراس، وكفر صور، وكور، وكفر زيياد، وكفر جمّال، وكفر عبّوش، وكفر رمّان)<sup>(3)</sup>، والملحق رقم (1) يوضح هذه التجمعات وتعداد السكان في كل تجمع.

أما مناخ محافظة طولكرم، فهو مناخ البحر المتوسط فوق المداري، والتميز بارتفاع درجات الحرارة والجفاف صيفا، والمعتدل والبارد والماطر شتاء، وهناك فروقا حرارية فصلية صيفا وشتاء، إذ يتراوح المعدل الفصلي لدرجات الحرارة في الشتاء من 8 - 16 درجة مئوية، وفي فصل الصيف من 17 - 30 درجة مئوية<sup>(4)</sup>، وتبدأ الأمطار بالهطول في شهر تشرين الثاني وتسقط أعلى كمياتها في شهر كانون الثاني، ويبلغ المعدل السنوي لأمطار المحافظة حوالي 642 ملم، وتمتاز كميات الأمطار بالتذبذب من عام لآخر، وكذلك في التوزيع العام لها، وترتفع

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظة طولكرم الإحصائي السنوي (3)، مصدر سابق، ص 31.

<sup>2</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دليل التجمعات السكانية 2007 وتحديثاته لغاية 2011، رام الله، فلسطين، ص35.

<sup>3</sup> المصدر السابق، ص 31.

<sup>4</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، كتاب محافظات شمال الضفة الغربية الإحصائي السنوي 2011، رام الله، فلسطين، ص 31.

معدلات الرطوبة النسبية في محافظة طولكرم، حيث يبلغ المعدل الفصلي 69.6% في فصل الشتاء، وفي فصل الصيف يبلغ متوسط الرطوبة 70.3%<sup>(1)</sup>.

الرياح السائدة في فصل الشتاء هي الرياح العكسية الغربية الماطرة، والرياح الشمالية الغربية، والرياح الشرقية، أما في فصل الصيف، فتهب الرياح التجارية الشمالية الجافة، والرياح الشمالية الشرقية، والشرقية الجافة الحارة نسبياً، وتهب رياح غربية نهارة في فصل الصيف على شكل نسيمات تعمل على تلطيف درجات الحرارة.

### الخلفية التاريخية والاجتماعية:

كانت طولكرم تتبع في إدارتها مدينة نابلس في العهد العثماني حتى القرن التاسع عشر، وفي العام 1892م استحدث العثمانيون قضاء جديدا في شمال فلسطين عرف باسم قضاء بني صعب، جعلوا مدينة طولكرم مركزاً له، مما أعطى أهمية للمدينة، ومن ذلك الوقت تعتبر مدينة طولكرم مركزاً للمحافظة التي تحمل اسمها، لذا فقد كان من الطبيعي أن تمارس وظائف وأنشطة متعددة، وقد ساعدها في ذلك كونها مدينة تحاذي خط الهدنة الموقع بين الأردن وإسرائيل بعد حرب العام 1948م، وكذلك اتساع أراضيها الزراعية، وعدد السكان الكبير، ونسبة الأيدي العاملة الفنية والماهرة، وموقعها المتوسط، حيث شكلت حلقة وصل بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، وبين شرق الضفة الغربية وفلسطين المحتلة عام 1948م. ومن أهم الوظائف التي ساعدت مدينة طولكرم في استمراريتها وبقائها، ما يلي:

### الوظيفة الصناعية:

وُجِدَت الصناعة في محافظة طولكرم منذ القدم، وتميزت حينها بكونها صناعات حرفية بسيطة، إضافة إلى بعض الصناعات الزراعية البسيطة كطحن الحبوب وعصر الزيتون، وذلك لانتشار زراعة الزيتون فيها منذ القدم، إضافة إلى صناعة الشيد من الحجر الجيري. ويوجد في محافظة طولكرم العديد من الصناعات في الوقت الحاضر، كصناعة الأقمشة والنسيج، والأكياس

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، كتاب محافظات شمال الضفة الغربية الإحصائي السنوي 2011، رام الله، فلسطين، ص 31.

البلاستيكية، والصناعات الغذائية، مثل: صناعة اللحوم وتغليفها، وعصر الزيتون بطريقة آلية حديثة، وصناعة المخلات. كما تمتاز محافظة طولكرم بصناعة الحجر والرخام، ومن الصناعات المنتشرة في المحافظة الحلويات، وسكب الحديد، وقطع المحركات، وأعمال البناء، والطباعة، والحدادة والنجارة، إضافة إلى بعض الصناعات الأخرى.

وبلغت نسبة العاملين في النشاط الصناعي في المحافظة حوالي 25.7% من حجم العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة<sup>(1)</sup>، ويوجد في محافظة طولكرم منطقة صناعية واحدة مرخصة ومعتمدة لدى البلدية منذ الستينيات، تصل مساحتها حوالي 50 دونما، وبسبب التوسع العمراني فقد تخلل هذه المنطقة بيوتا سكنية مما قلل من أهميتها وإمكانية التوسع فيها مستقبلا<sup>(2)</sup>. كما يلاحظ بأن الانتشار العشوائي هو السمة الغالبة للمنشآت الصناعية في المحافظة. وفي الوقت الحاضر تم دراسة وعمل مخططات لمنطقة صناعية حديثة في ضاحية ارتاح، والدراسة قيد المناقشة والإقرار، فهذه المنطقة مهمة لاستيعاب معظم الصناعات وتوفير الخدمات والبنى التحتية اللازمة لها.

### الوظيفة التجارية:

تعتبر محافظة طولكرم مركزا تجاريا هاما، لأنها تشكل حلقة وصل بين شمال فلسطين وجنوبها، وموقعها المتوسط بين جبال فلسطين الوسطى والسهل الساحلي، وقربها من خط الهدنة الموقع بين الأردن وإسرائيل بعد حرب العام 1948م، واتسعت الحركة التجارية بعد ارتفاع مستوى المعيشة، وتطورت وسائل النقل والمواصلات، واتسعت الأسواق المركزية وشملت معظم مساحة المدينة، وانتشرت المحلات والأسواق التجارية المتنوعة في قرى وبلدات ومخيمات المحافظة، وبنيت أسواق ومجمعات تجارية جديدة كمجمع الحواري، ومجمع أبو طريف والزلغل، ومجمع دعباس، ومجمع التاج، وأسواق الصوالحي، وناصر سنتر، وسوق الخضار، وسوق الأدوات المستعملة وغيرها الكثير. وتشير الإحصاءات أن المنشآت التجارية ما

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظة طولكرم الإحصائي السنوي (3)، رام الله، فلسطين، 2011م، ص49.

<sup>2</sup> عبد الهادي، إباد، محددات اختيار الموقع الصناعي في محافظة طولكرم، مرجع سابق، ص116 .

بين تجارة الجملة والتجزئة في المحافظة وصل إلى (3311) منشأة، ويعمل في القطاع التجاري نحو (5661) شخصاً<sup>(1)</sup>.

### الوظيفة الزراعية:

من الواضح أن موقع محافظة طولكرم عند أقدم جبال فلسطين الوسطى من جهة الغرب وقربها من السهل الساحلي الفلسطيني وانتشار الأودية أدى إلى تنوع الإنتاج الزراعي، حيث يزرع التين واللوزيات والزيتون والحبوب والخضار والحمضيات، بالإضافة إلى الإنتاج الحيواني، حيث تربي الأبقار والماعز والأغنام، إضافة إلى مزارع الدواجن اللاحم والبيض.

إن توفر الظروف الملائمة للزراعة كخصوبة التربة ووفرة المياه الجوفية، والمطرية "600" ملم<sup>(2)</sup>، جعلها تمارس الوظيفة منذ نشأتها وحتى الوقت الحاضر، وقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة في المحافظة حوالي (83.6) كم<sup>2</sup>، أي ما يشكل (34%) من المساحة الإجمالية لمحافظة طولكرم، ويعمل في هذه الحرفة 36.8% من نسبة القوى العاملة.

### الوظيفة التعليمية:

تتميز محافظة طولكرم بالاهتمام بالتعليم، وتتنوع مرافق التعليم فيها، حيث نجد رياض الأطفال التي بلغ عددها 50 روضة في العام الدراسي 2010م، والمدارس الأساسية والثانوية التي بلغ عددها 131 مدرسة حكومية، و6 مدارس تابعة لوكالة الغوث الدولية، و7 مدارس خاصة، خلال العام 2012<sup>(3)</sup>، والجامعات حيث توجد جامعة فلسطين التقنية خضوري، وفرع لجامعة القدس المفتوحة.

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظة طولكرم الإحصائي السنوي (3)، رام الله، فلسطين، 2011م، ص49.

<sup>2</sup> وزارة الزراعة، قسم الإنتاج النباتي في محافظة طولكرم لعام 2010، بيانات غير منشورة.

<sup>3</sup> مديرية التربية والتعليم/محافظة طولكرم، الرابط الإلكتروني: <http://www.detulkarm.edu.ps> تاريخ الزيارة: 2012/03/19.

## الخدمات الصحية:

تنتشر الخدمات الصحية المتنوعة لسكان مدينة طولكرم والقرى والبلدات والمخيمات التابعة لها، بلغ عدد المستشفيات عام 2009م في محافظة طولكرم ثلاث مستشفيات بين حكومية وخاصة، وبلغ عدد الأسرة 163 سريراً بمعدل سرير لكل 1000 شخص<sup>(1)</sup>، بالإضافة إلى الكثير من العيادات الحكومية والصيدليات التي تنتشر في المدينة، والريف والبلدات والمخيمات، وتقدم الخدمات الطبية للسكان.

## الوظيفة الإدارية:

كانت محافظة طولكرم مقراً للجيش العثماني الثامن خلال الحرب العالمية الأولى، واتخذت مدينة طولكرم كعاصمة للقضاء والقرى المحيطة، فكانت مركزاً للدوائر الحكومية والجيش والشرطة، ولتخليص المعاملات الرسمية، ومركزاً للأمن والقضاء في المنطقة، وسوقاً تجارياً رئيساً، ومحطة قطار تنقل المسافرين لمناطق مختلفة من العالم العربي والإسلامي، وهي سكة حديد الحجاز.

في عام 1918م خضعت المحافظة تحت سلطة الانتداب البريطاني واتبعتها إدارياً إلى لواء نابلس الذي ضم أربع مدن (نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية) و(231) قرية، وبعد هزيمة العرب في حرب فلسطين عام 1948م ألحقت الضفة الغربية بالمملكة الأردنية الهاشمية، وفي العام 1965م قامت الحكومة الأردنية بتقسيم الضفة الغربية إدارياً إلى ثلاث محافظات هي: محافظة القدس، ومحافظة نابلس، ومحافظة الخليل.

لقد كان الهدف من وراء هذه التقسيمات بسط سلطة الدولة المركزية على هذه المناطق من خلال الصلاحيات الأمنية والإدارية الواسعة التي أعطيت للمحافظين المعيّنين من قبل السلطة المركزية، وتبع قضاء طولكرم إدارياً إلى محافظة نابلس، واستمر حكم المملكة الأردنية الهاشمية لطولكرم حتى عام 1967م حين سيطرت إسرائيل على الضفة الغربية، والتي أقدمت

---

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، كتاب محافظات شمال الضفة الغربية الإحصائي السنوي 2011، رام الله، فلسطين، ص 23.



بعدها على تحويل كافة الصلاحيات الإدارية في الضفة الغربية إلى الضباط العسكريين الإسرائيليين، واستمر هذا الحال إلى أن تم إنشاء الإدارة المدنية عام 1981م في الضفة الغربية، والتي قام الاحتلال الإسرائيلي على إثرها بتقسيم الضفة الغربية إلى سبع مناطق إدارية وعسكرية، هي: الخليل، ونابلس، ورام الله، وطولكرم، وأريحا، وجنين، وبيت لحم. أما القدس الشرقية فتم ضمها لإسرائيل وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها (1).

وفي عام 1995م انسحبت قوات الاحتلال الإسرائيلية من مدينة طولكرم، ودخلت المدينة تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، التي بدأت بسياسة جديدة للنهوض بمرافق المدينة المختلفة، وتأهيل مؤسساتها تدريجياً بمختلف النواحي، وتم تقسيم محافظة طولكرم إدارياً كباقي محافظات الضفة الغربية إلى مناطق (A, B, C)، مناطق "A" سيطرة وإدارة فلسطينية كاملة عليها، ومناطق "B" سيطرة وإدارة مشتركة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل وخاصة السيطرة الأمنية وعلى مصادر المياه، ومناطق "C" سيطرة إسرائيلية تامة، وتشمل أملاك الغائب والمناطق المحاذية للمستعمرات الإسرائيلية، وخط الهدنة الموقع بين الأردن وإسرائيل بعد حرب العام 1948م.

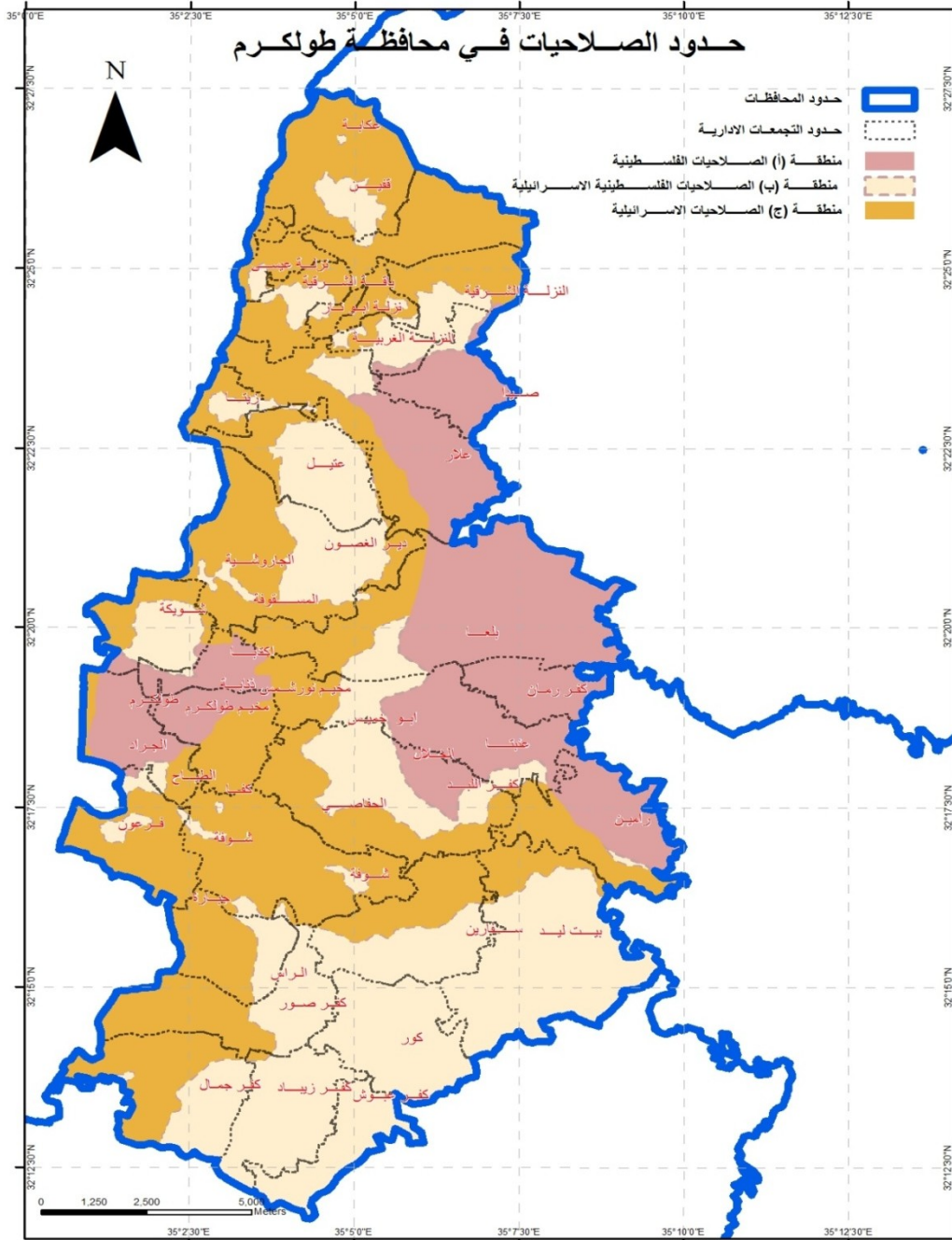
لم ينص القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2002م على إحداث التقسيمات الإدارية، وأبقت السلطة الوطنية الفلسطينية عند قدومها على التشريعات السارية ما قبل عام 1967م، ما يعني أن التقسيمات الإدارية التي كانت في الضفة الغربية فترة الحكم الأردني، حين قسم النظام الأردني مناطق الضفة الغربية إلى أربع مستويات (محافظات، ألوية، أفضية، ونواحي)، ولكن من الناحية العملية لم تلتزم السلطة الوطنية الفلسطينية بالتقسيمات التي حددتها التشريعات النافذة في الأراضي الفلسطينية، وإنما أخذت بمستوى واحدٍ من التقسيمات الإدارية وهو "المحافظة"، وقسمت الضفة الغربية إلى إحدى عشرة محافظة، هي: القدس، والخليل، وأريحا، وبيت لحم، وجنين، ونابلس، وقلقيلية، ورام الله والبييرة، وطولكرم، وسلفيت، وطوباس (2).

<sup>1</sup> بشناق، باسم، التنظيم الإداري للمحافظات في فلسطين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة تقارير قانونية (34)، رام الله، 2003، ص 36-37.

<sup>2</sup> بشناق، باسم، التنظيم الإداري للمحافظات في فلسطين، مرجع سابق، ص 38.

وفيما يلي خريطة رقم (2) تبين التقسيمات الإدارية وحدود الصلاحيات في محافظة طولكرم بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل حسب الجوانب الأمنية والسيطرة على الأرض ومواردها.

الخريطة رقم (2) التقسيمات الإدارية وحدود الصلاحيات فيمحافظة طولكرم حسب اتفاقية أوسلو



المصدر: المركز الوطني للتنمية المستدامة، نابلس، بالاعتماد على الحكم المحلي، 2012.

## مصطلحات الدراسة:

فيما يلي بعض المفاهيم والمصطلحات التي لها علاقة بموضوع الدراسة:

**الجغرافية الاقتصادية:** هي دراسة ووصف الظواهر الاقتصادية المختلفة على سطح الأرض، ثم تحليلها والوقوف على التوزيع الجغرافي للمنتجات الاقتصادية، وإدراك العلاقات المتبادلة بين الظواهر الاقتصادية وعناصر البيئة الطبيعية والبشرية، مع ربط كل ذلك مع بعضه البعض<sup>(1)</sup>.

**جغرافية الصناعة:** فرع من فروع الجغرافيا الاقتصادية يعنى بدراسة نمو وتوزيع المنتجات الصناعية، وتحليل العوامل التي ساعدت على قيامها حيث هي، ودراسة أنماط التوزيع الجغرافي وتباين أسبابه وصوره<sup>(2)</sup>.

**المصنع:** وحدة إنتاجية تتميز بقطاع تمويلي ديناميكي يملك وينتج وسائل الاستهلاك، وقد اعتبرت كل وحدة إنتاجية تشغل ثلاثة عمال فما فوق مصنعا<sup>(3)</sup>.

**الورش الصناعية:** وحدة إنتاجية تقدم خدمات إنتاجية معينة كورش غيار الزيت وغسيل السيارات<sup>(4)</sup>.

**التوطن الصناعي:** قيام صناعة ما في إقليم ما بحيث تكون لها أهمية نسبية تفوق تلك الأهمية التي تحظى بها الصناعات الأخرى في باقي أنحاء الإقليم<sup>(5)</sup>.

**الإنتاج:** هي عبارة عن كمية السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية، نتيجة ممارسة نشاط إنتاجي سواء كان رئيسيا أو ثانويا<sup>(6)</sup>.

---

<sup>1</sup> الغريب، محمد إبراهيم، الجغرافية الاقتصادية، ط6، مكتبة الانجلو المصرية، 1992، نقلا عن: الجمل، هاني، مرجع سابق، ص33.

<sup>2</sup> شريف، إبراهيم وآخرون، جغرافية الصناعة، مطبعة دار الكتب والنشر، الموصل، العراق، 1981، ص3.

<sup>3</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير المنشآت، 1997، ص2.

<sup>4</sup> المرجع السابق، ص20.

<sup>5</sup> صالح، حسن عبد القادر، مدخل إلى جغرافية الصناعة، دار الشروق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 1985، ص225.

<sup>6</sup> دكروري، محمد إبراهيم وآخرون، أصول علم الاقتصاد، مكتبة عين شمس، مصر، 1985، ص21.

الإنتاجية: هي نسبة المخرجات إلى المدخلات<sup>(1)</sup>.

الصناعة الإستخراجية: هي التي تقوم على استغلال الموارد الطبيعية الدفينة للأرض سواء كانت معدنية أو نباتية لتغير من وضعها لجعلها صالحة للاستعمال<sup>(2)</sup>.

الصناعة التحويلية: هي عملية تحويل المواد الخام وتغير شكلها للحصول على مادة أكثر استجابة لحاجات الإنسان ورغباته ومطالبه<sup>(3)</sup>.

---

<sup>1</sup> غانم، مصطفى عثمان، الصناعة في محافظة جنين، مرجع سابق، ص 80 .

<sup>2</sup> طه، صبرية علي محمد، الصناعة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1993، ص 6.

<sup>3</sup> الشامي، صلاح الدين علي، الموارد - دراسة في الجغرافية الاقتصادية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1972، ص 437.

## الفصل الثاني

### المقومات الطبيعية والبشرية المؤثرة في النشاط الصناعي في محافظة طولكرم

أولاً: المقومات الطبيعية

ثانياً: المقومات البشرية

## أولاً: المقومات الطبيعية

تلعب المقومات الطبيعية دوراً أساسياً في قيام الصناعة وانتشارها وازدهارها، ومن هذه

المقومات ما يلي:

### 1. الموقع الجغرافي:

تقع محافظة طولكرم في منتصف الطرف الشرقي للسهل الساحلي الفلسطيني، ومن ناحية أخرى تقع شمال الضفة الغربية، ويحدها من الغرب خط الهدنة الموقع بين الأردن وإسرائيل بعد حرب العام 1948م، وهذا الموقع أكسبها أهمية من الناحيتين التجارية والعسكرية قديماً وحديثاً، حيث أن المحافظة تمثل إقليمياً انتقالياً بين السهل الساحلي وإقليم المرتفعات، وتأثرت بقربها من خط الهدنة من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية، فمن الناحية الاقتصادية ساعد هذا الموقع على التبادل التجاري بين الشركات الإسرائيلية، والإسرائيليين، والسكان العرب القاطنين في فلسطين المحتلة منذ حرب العام 1948م وبين سكان المحافظة. ومن الناحية العسكرية كان للعثمانيين مراكزاً للجيش والأمن في المحافظة، وبعد ذلك للانتداب البريطاني، وأقيمت على أراضي المحافظة التحصينات، وحُفرت الخنادق فترة تبعيتها الإدارية للمملكة الأردنية الهاشمية؛ وذلك لصد الاحتلال الإسرائيلي ومنعه من احتلال الأراضي الفلسطينية التابعة له إدارياً، ومنها محافظة طولكرم. وبعد احتلال المحافظة من قبل إسرائيل بعد حرب العام 1967م، تم إنشاء مراكز عسكرية وإدارية لهم في المحافظة. ومن خلال ما ذكر، يتبين لنا أهمية موقع المحافظة الاستراتيجي، هذا وقد مثلت المحافظة مركزاً لمرور القوافل التجارية قديماً، واليوم تشكل مركزاً للمواصلات بين السهل الساحلي والمناطق الوسطى والشرقية، وبين الشمال والجنوب، علاوة على أنها سوق لمنتجات إقليمي السهل الساحلي والمرتفعات الغربية<sup>(1)</sup>.

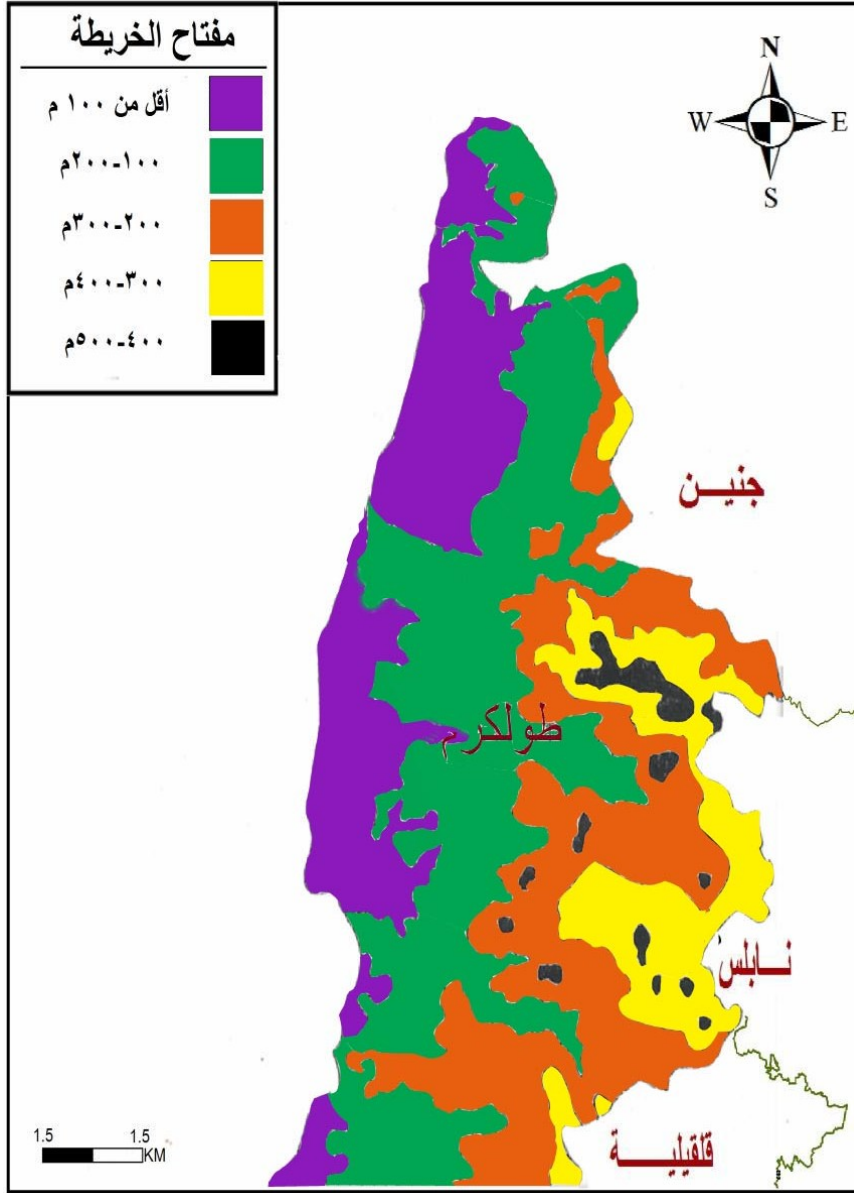
كما أعطى الموقع المتوسط للمحافظة إمكانية لانتشار وتطور القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها الصناعة، ومن العوامل المساعدة في ذلك سهولة الوصول بين مناطق الإنتاج والاستهلاك، وإمكانية الحصول على المواد الخام وتصدير المنتجات.

<sup>1</sup> الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول، ط1، ج1، دمشق، 1984، ص541.

## 2. التضاريس

تمتاز محافظة طولكرم بتنوع تضاريسها، وتندرج بالارتفاع ما بين السهل الساحلي وإقليم المرتفعات الفلسطينية، كما يظهر في الخريطة رقم (3) التالية، وهذا التنوع في التضاريس وما ينتج عنه من اختلاف في درجات الحرارة، أدى إلى تنوع في المزروعات، حيث تسود الخضروات والحبوب والحمضيات في المناطق السهلية، وهناك إمكانية لإقامة مشاريع زراعية كالبيوت البلاستيكية في السهول، وتزرع اللوزيات وأشجار الزيتون والتين والكروم في المناطق الجبلية، كل هذا ساعد الصناعة في المحافظة قديماً وحديثاً بمدّها بالخامات الصناعية من أصل زراعي بشكل واسع، ومن هذه الصناعات: صناعة طحن الحبوب، ومصانع المخللات، ورب البندورة، والعصائر، وتغليف الحمضيات، وقد ساعدت سهولة التضاريس وقلة العوائق في المناطق التابعة للسهل الساحلي والمتمثلة في قرى الشعراوية ومدينة طولكرم، والسهول الداخلية لقرى الكفريات ووادي الشعير، وكذلك الهضاب والجبال ذات الانحدارات البسيطة في المناطق المذكورة سابقاً إلى انتشار مزارع الدواجن والأغنام والماعز والأبقار التي شكلت منتجاتها مواد خام للصناعات الغذائية، كمصنع ألبان القيسي، ومصانع اللحوم، وأكبرها مصنع المؤسسة الإسلامية، وشركة عزيزا لتقطيع وتغليف الدواجن.

الخريطة رقم (3) تضاريس محافظة طولكرم



المصدر: مركز الخرائط الإسرائيلي، تل أبيب، سنة 1996م، بتصريف.

ومن الخريطة رقم (3) نستنتج تنوع مناسيب الارتفاع ما بين مناطق محدودة الارتفاع انحدارها بسيط، وتسود غرب المحافظة وخاصة عند الطرف الشمالي الغربي لقرية زيتا، والواقعة ضمن نطاق السهل الساحلي، وأعلى نقطة شمال شرق قرية كفر رمان، ومن الملاحظ التدرج في الارتفاع من الغرب إلى الشرق في المحافظة، وبشكل عام تسود المناطق المنبسطة وقليلة الانحدار في الجهة الغربية من المحافظة، وتندرج بالارتفاع كلما اتجهنا شرقا.

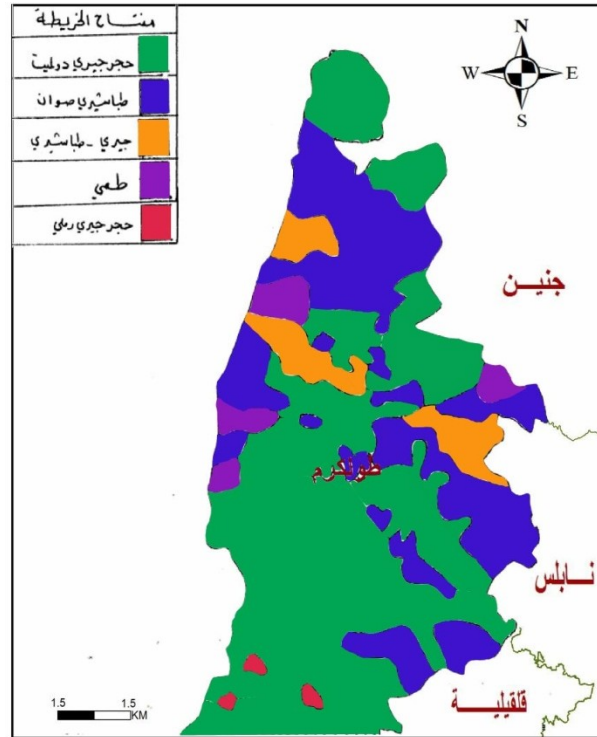


وبشكل عام تتراوح مناسيب الارتفاع في المحافظة ما بين (512)م لأعلى نقطة فيها عند الطرف الشرقي وبالتحديد الشمال الشرقي من قرية كفر رمان (جبل راشين)، و(49)م لأدنى نقطة فيها إلى الشمال الغربي من قرية زيتا في الجزء الغربي من المحافظة<sup>(1)</sup>.

### 3. جيولوجية المنطقة وجيومورفولوجيتها:

بشكل عام تمتد محافظة طولكرم على مجموعة من الهضاب التي تتخللها مجموعة من الأودية الممتدة من المرتفعات الفلسطينية الوسطى شرقاً باتجاه السهل الساحلي غرباً، لذا كان اتصال المنطقة بالسهل الساحلي تدريجياً، وغالبية أودية المحافظة صدعية، مثل وادي الزيمر، ووادي أبو نار، ووادي التين، وتتميز هذه الأودية بشدة انحدارها وقلة اتساعها، مما ساعد على القيام بدور حتمي رأسي كبير، وهذا بدوره أدى إلى تعميق الأودية، والحد من الحت الجانبي الذي له دور بانتساع الأودية بشكل عرضي، والخريطة رقم (4) الآتية تبين ذلك:

الخريطة رقم (4) التركيب الجيولوجي لمحافظة طولكرم



المصدر: مركز الخرائط الإسرائيلي، تل أبيب، سنة 1996م، بتصريف.

<sup>1</sup> ملحم، ياسر، أنماط الاستغلال الزراعي في محافظة طولكرم، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1999م، ص16.

وتسود على السطح باتجاه الشمال محافظة طولكرم تكوينات طباشيرية لينة<sup>(1)</sup>، وهذا له أثر في اتساع الأودية نتيجة لسيادة الحت الجانبي، وتلطيف الانحدار الشديد لجوانبها، بسبب ترسبات التربة، وقلة انتشار الصخور الصلبة المقاومة لعمليات الحت الرأسي والجانبي، لذا كانت هذه المنطقة أهلة بالسكان قديماً وحديثاً نتيجة لسهولة سطحها، وقلة العوائق فيها، أما المنطقة الجنوبية من المحافظة فتختلف خصائصها التركيبية عن المنطقة الشمالية نوعاً ما، فمن أقصى جنوب هذا الجزء من المنطقة يتضرس السطح وينحدر بشكل كبير، وتظهر الصخور الكلسية شديدة الصلابة عن سطح عار من التربة، الأمر الذي أدى إلى انتشار عدد قليل من القرى الجنوبية نتيجة لصلابة صخور المنطقة وصعوبة العمل فيها.

كما تقوم المحافظة على مجموعة من الهضاب الكلسية التي تجزأت بفعل حركات التصدع التي تعرضت لها المنطقة في الزمن الجيولوجي الثالث، الذي تطور عنه حفرة الانهدام، وبشكل عام تميل هذه التكوينات باتجاه الغرب<sup>(2)</sup>.

وتغطي رسوبيات الزمن الجيولوجي الثاني والزمن الثالث القاعدة الغرانيتية في منطقة الدراسة، وهذا له أثر على انتشار الزراعة في المناطق التي تنتشر فيها هذه الرسوبيات، مثل: بطون الأودية، والسهول، وفي المناطق الجبلية وخاصة عند أقدامها. وقد أدت عمليات التعرية إلى إزالة تكوينات الأيوسين مخلفة ورائها تكوين السيلوزي التي تبدو واضحة في المناطق المنخفضة، وتشكل تكوينات الكريتاسي الأوسط (تشكيلات القدس) وتشكيلات المرتفعات الشرقية للمنطقة، وعند أقدام الجبال تتوضع المكونات اللحيقية التي ترسبت بفعل الجريان المائي السيلي، الذي قام بحملها وإرسابها عندما ضعفت طاقته داخل الأراضي السهلية، وتعتبر التربة الكلسية الحمراء من أكثر الترب انتشاراً<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> عابد، عبد القادر، جيولوجيا الأردن، منشورات مكتبة النهضة الإسلامية، عمان، الأردن، 1982، ص 86-88.

<sup>2</sup> العودة، عبد الجبار، ملكية الأراضي في قضاء طولكرم في ظل الحكم البريطاني (1918-1948م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2007، ص 32.

<sup>3</sup> عابد، وشاحي صايل، جيولوجية فلسطين، ط1، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، القدس، 1999م، ص 121-127.

ومما سبق يلاحظ اختلاف تراكيب وتكوينات المناطق الجبلية، ففي الجهة الشرقية تقل عمليات التعرية مقارنة مع الجهة الغربية، وذلك بسبب وقوعها في ظل المطر، وقلة السيول فيها، ومن جهة أخرى أدت عمليات التعرية إلى تكشف الصخور الصلبة، وعند أقدام الجبال تنتشر التربة الكلسية الحمراء التي جلبتها السيول المرتفعة، وهذه التربة تساعد على انتشار الزراعة بشكل واسع عند أقدام الجبال وخاصة في الجهة الغربية منها.

#### 4. المناخ

تصنف محافظة طولكرم ضمن مناخ إقليم البحر المتوسط المعتدل، وتبدو عليه تأثيرات محلية تعود إلى تباين السطح والموقع على المستوى المحلي، والاختلافات بسيطة ومحدودة، ومناخ المحافظة أقرب إلى مناخ المناطق الساحلية مئة إلى المناطق الجبلية، نظراً لقربها من الساحل، وانفتاحها على البحر من جهة الغرب لعدم وجود حواجز طبيعية، مما ساعد على وصول المؤثرات البحرية التي تعمل على الحد من التباين الحراري من جهة، وزيادة الأمطار السنوية من جهة أخرى. ويمتاز مناخها بصيفٍ يميل للحرارة والرطوبة، وشتاءً يميل للبرودة والاعتدال والرطوبة.

كما تسقط الأمطار على المحافظة شتاءً، وهي أمطار منخفضة جوية (إعصارية) تجذب إليها الرياح الجنوبية الغربية المشبعة ببخار الماء، وتمتد فترة سقوط الأمطار إلى ثمانية أشهر، ابتداءً من شهر تشرين ثاني وإلى نهاية أيار، كما هو موضح في الجدول رقم (1) الآتي:

الجدول رقم (1) المعدل الشهري والسنوي للأمطار (بالمليمتر) وعدد أيام المطر في محطة أرصاد طولكرم للأعوام 1968 - 2010م.

المعدل السنوي العام	أيار	نيسان	آذار	شباط	كانون ثاني	كانون أول	تشرين ثاني	تشرين أول	الشهر
601	3.6	18.2	86.6	103.5	111	162	90.3	25.8	معدل الأمطار
62	2	4	9	10	13	12	8	4	أيام المطر

المصدر: السجلات الخام لمحطة الأرصاد الجوية في طولكرم للفترة الممتدة من 1968 - 2010م

ويتضح من الجدول السابق رقم (1) أن المعدل السنوي للأمطار قد بلغ 601 ملم، وزيادة هذا المعدل في بعض فصول الشتاء يعود للمؤثرات البحرية المباشرة على المحافظة، ويبدو أن شهري كانون أول وكانون ثاني هما أكثر الأشهر غزارة في الأمطار، حيث بلغت كمية المطر فيهما 273 ملم من أصل 601 ملم، وبالتالي فهما يمثلان قمة الموسم الشتوي في منطقة الدراسة، ويشتملان على أعلى عدد أيام المطر، والذي يصل إلى 25 يوماً. ومن الملاحظ أن هناك انسجاماً بين كمية المطر لشهري كانون أول وكانون ثاني والبالغة 273 ملم، وبين كونهما يمثلان القمة المطرية للفصل الشتوي في منطقة الدراسة (1).

والأمطار مهمة لأنها أساس الزراعة البعلية، وهي مصدر المياه السطحية والجوفية، وعامل مهم في التركيز السكاني وتوزيعهم الجغرافي، وحيث يتركز السكان تتوفر الأيدي العاملة، وتتسع الأسواق الاستهلاكية وتزدهر الأنشطة الاقتصادية ومنها الصناعة.

وبالنسبة لدرجات الحرارة في محافظة طولكرم، فيعد شهر كانون الثاني أبرد شهور السنة في المحافظة، ويبلغ المتوسط الشهري لدرجة الحرارة في هذا الشهر 10.2 درجة مئوية، ويعتبر شهر آب أكثر شهور السنة حرارة، ويبلغ المتوسط الشهري لدرجة الحرارة فيه 26.1 درجة مئوية، والجدول رقم (2) يبين المعدل الشهري والسنوي لدرجة الحرارة في محافظة طولكرم .

الجدول رقم (2) المعدل الشهري والسنوي لدرجة الحرارة في محافظة طولكرم خلال الفترة 1968-2010م

المعدل السنوي	كانون أول	كانون ثاني	تشرين أول	تشرين ثاني	أيلول	آب	تموز	حزيران	أيار	نيسان	آذار	شباط	كانون ثاني	المتوسط الشهري لدرجة الحرارة
18.8	13.2	17.5	23	24.7	26.1	25.5	23.3	20.2	17.6	13.7	11.2	10.2		

المصدر: السجلات الخام لمحطة الأرصاد الجوية في طولكرم للفترة الممتدة من 1968-2010م

ويتبين من الجدول أعلاه أن المتوسط الحراري السنوي لدرجة الحرارة في منطقة الدراسة قد بلغ 18.8م، ورغم تصنيف المحافظة بأنها تابعة لإقليم البحر المتوسط، إلا أن سيادة

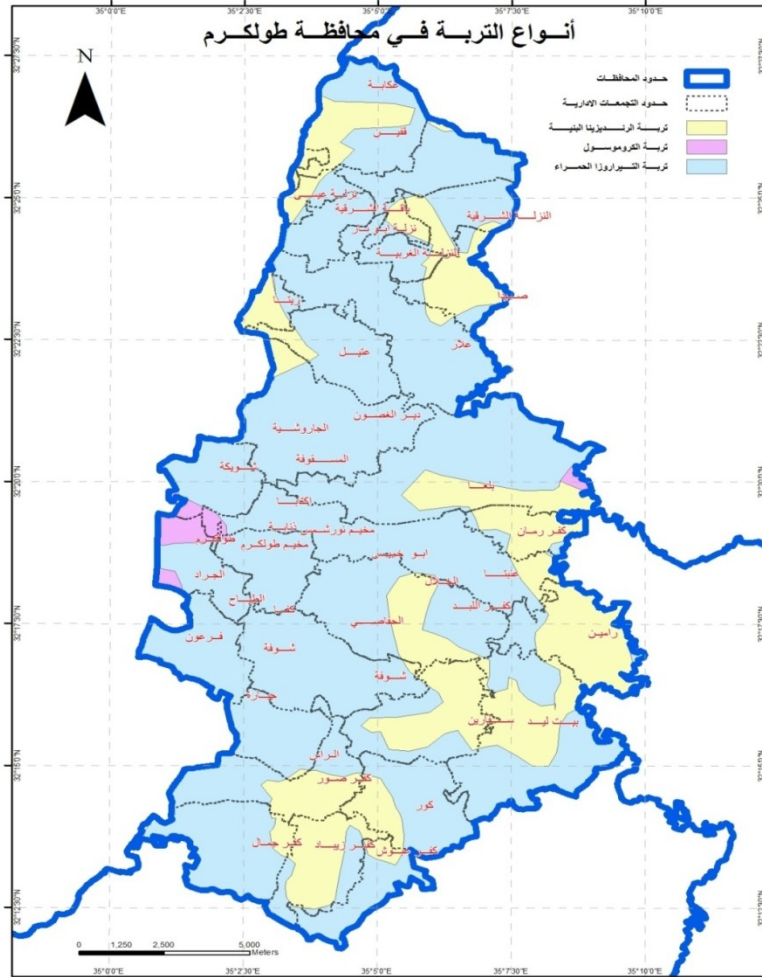
<sup>1</sup> شحادة، نعمان، فصلية الأمطار في الحوض الشرقي للبحر المتوسط وآسيا العربية، دراسات علوم إنسانية، الجامعة الأردنية، المجلد 12، العدد 7، 1985م، ص 104-107.

النطاق شبه الساحلي بشكل واسع، ومحدودية الارتفاعات العالية، جعل المناخ في المحافظة يميل إلى المناخ القاري، فالصيف طويل وجاف، والخريف والربيع فصول انتقالية يغلب عليها الجفاف، وفي الشتاء الرطب تنخفض درجات الحرارة، وتكون المناطق السهلية والمناطق الداخلية المحصورة بين الجبال والتلال أكثر دفئا من المناطق الجبلية المرتفعة ذات الأسطح المكشوفة.

## 5. التربة:

تختلف ألوان التربة وخصوبتها ومميزاتها من مكان لآخر، تبعاً لاختلاف الظروف الطبيعية المكونة لها والمؤثرة فيها، والمواد العضوية، والمعادن والأملاح، والعناصر التي تحتويها.

الخريطة رقم (5) أنواع التربة في محافظة طولكرم



المصدر: المركز الوطني للتنمية المستدامة، نابلس- فلسطين، بتصرف، 2014.

وتدل مكونات التربة في المحافظة على أن معظمها قد تطور عن صخور الحجر الجيري، خصوصاً في المناطق الجبلية والهضاب، في حين تشكل الصخور الطباشيرية القسم الآخر، خاصة في الأحواض الداخلية.

وتصنف التربة في المحافظة ضمن مجموعة الترب الحمراء المتوسطة بناء على تصنيف (مورمان) Moorman، حيث تحتوي على نسبة عالية من الطين في الترب التي أصلها الحجر الرملي، وتصل إلى 69% من الطبقات العليا و 58% من الطبقات السفلى<sup>(1)</sup>.

ومن أنواع التربة الرئيسة المنتشرة في منطقة الدراسة ما يلي:

### 1. تربة الكروموسول Grumosols:

توجد بشكل رئيسي في المناطق ذات السمة الرطبة، وتتكون هذه التربة بشكل أساسي من الطمي الجيد، وتتصف بالإشباع العالي (30%) فتتعرض للانفخاخ والتقلص المتكرر ومن ثم التشقق، ويصل عمق قطاعها حوالي متر، وهذه التربة تصلح للزراعة الحقلية، والزراعة الصيفية لأنها تحتفظ بالرطوبة<sup>(2)</sup>، وهذه التربة طينية حمراء ثقيلة يعلوها أفق داكن اللون تتخفف فيه نسبة المواد العضوية، وقد نشأت هذه الترب على الأغلب من أصل كلسي أو عن رواسب لحقيه الأصل كأراضي (طولكرم، وزيتا، ونزلة عيسى، وباقة الشرقية، وارتاح).

### 2. تربة الرنديزينا (البنية):

تنتشر في المناطق الجبلية، وهي ليست عميقة، ويميل لونها من البني الغامق إلى البني الفاتح، وهي تربة متوسطة الخصوبة لارتفاع نسبة الجير فيها، وعدم قدرتها على الاحتفاظ بالماء، وتتميز بغناها بالمواد العضوية وارتفاع نسبة الكالسيوم، وتحتوي على طبقة دبالية سطحية رقيقة، وهي ناعمة القوام، ويجود في هذه التربة زراعة الأشجار المثمرة، مثل: الزيتون، واللوزيات، والعنب، والمحاصيل الحقلية كالقمح والشعير.

<sup>1</sup> Moorman, F. Report to the government of Jordan , "soil of Jordan" F. A. Orome, No1132, P35, 39، نقلاً عن ملحم، ياسر، مرجع سابق، ص 39-41.

<sup>2</sup> ملحم، ياسر، أنماط الاستغلال الزراعي في محافظة طولكرم، مرجع سابق، ص 39-41.

#### 4. تربة التيراروزا (الحمراء)

يسود هذا النوع من الترب في منطقة الجبال، وهي تتصف بوجود أفق سطحي أسود يغلب عليه تكوينات قاعدية كالكالسيوم والمغنيسيوم، وقوامه يكون على شكل حبيبات على السطح كبيرة بنية اللون وهشة، ناتجة عن وجود مواد عضوية، وتعد هذه التربة من أكثر الترب إنتاجية، وتوجد في هذه التربة زراعة الحبوب كالقمح والشعير، وكذلك الأشجار المثمرة وخصوصاً الزيتون واللوزيات.

عموماً، يمكن تصنيف أراضي محافظة طولكرم بشكل عام حسب صلاحيتها لممارسة الاستغلال الزراعي بناءً على نوع الترب إلى:

1. الأراضي الصالحة للزراعة البعلية: وتتمثل هذه المناطق بسفوح الجبال والهضاب الغربية قليلة الانحدار، ووفرة الأمطار، وهذه مناطق انتقالية بين المرتفعات والسهل الساحلي، وتزرع بالمحاصيل الشتوية والخضراوات الصيفية البعلية.

2. الأراضي الصالحة لزراعة الخضراوات المروية والزراعة المحمية، وتنتشر في الأحواض الداخلية والمناطق المستوية، ومنها: السهول الداخلية المحصورة بين المرتفعات، والسهول الممتدة غرب المحافظة والمتمثلة بالسهل الساحلي.

3. الأراضي الصالحة للمراعي: وتنتشر في المناطق والأجزاء الشرقية والجنوبية من المحافظة، والمناطق ذات الانحدار الشديد، وقليلة الأمطار، وتتمثل هذه المناطق بشكل عام بالسفوح الشرقية والجنوبية لمرتفعات المحافظة، والمرتفعات شديدة الانحدار حيث وجدت.

ولدراسة التربة وتصنيفها ومعرفة أنواعها وخصائصها أهمية كبيرة في تحديد النمط الزراعي، وأنواع المزروعات الملائمة لكل تربة، وتوجيه المخططين والمسؤولين لإقامة المنشآت الصناعية والعمرانية بعيداً عن أماكن التربة الخصبة.

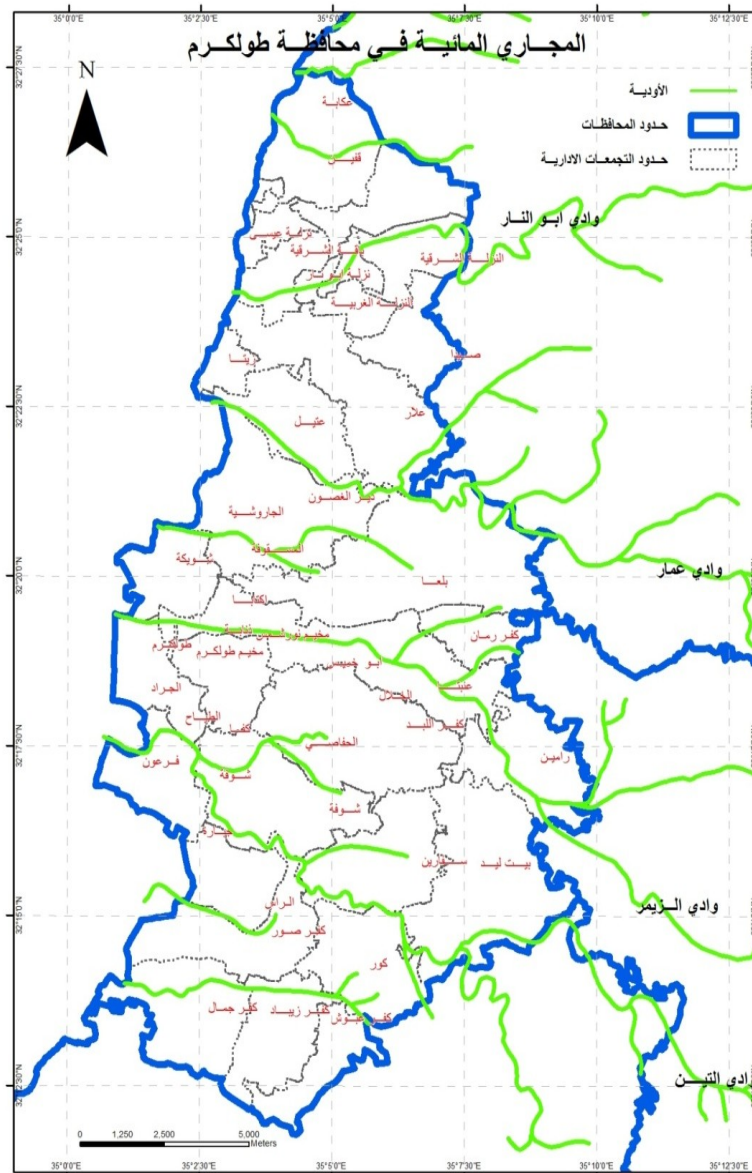
## 9. المياه:

تعتبر المياه من العوامل الطبيعية المؤثرة في كل أنشطة الإنسان وأماكن استقراره وانتشاره.

ويمكن تقسيم مصادر المياه في المحافظة إلى مصدرين هما: المياه السطحية، والمياه الجوفية، وفيما يلي توضيح لكل منها:

### 1- المياه السطحية:

#### خريطة رقم (6) المجاري المائية في محافظة طولكرم



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات مركز التنمية المستدامة، نابلس-فلسطين، 2014.



تشمل المياه السطحية الأودية والينابيع، ومن الملاحظ أن المحافظة لا تحظى بوجود الينابيع بشكل عام، وبالنسبة للمجاري المائية السطحية فهي مجاري مؤقتة الجريان، وفصلية، ولا توجد مجاري مائية دائمة في المحافظة، وتتفاوت كميات المياه الجارية في الأودية من عام لآخر بناءً على كميات الأمطار الهاطلة. والجدول رقم (3) يوضح معدل الجريان السطحي وحجم حوض التصريف لأهم الأودية في المحافظة.

جدول رقم (3) معدل الجريان السطحي ومساحة حوض التصريف لأهم أودية المحافظة

اسم الوادي	حوض التصريف كم <sup>2</sup>	معدل الجريان السطحي مليون م <sup>3</sup>
الزيمر	123	5.18
أبو نار	159	2.77
التين	25	1.2

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية - أريج، القدس- فلسطين، 2004.

ومن الملاحظ أن أودية المحافظة مؤقتة الجريان، وتصرف مياهها بسرعة إلى الغرب باتجاه البحر المتوسط، ولا يتجاوز الجريان فيها لأكثر من شهرين في بعض السنوات المطيرة، والغالب لبعض الأودية أن الجريان يكون محدوداً لأيام قليلة، وفي فترة سقوط الأمطار الغزيرة.<sup>(1)</sup>

كما أن الاستفادة من مياه أودية المحافظة تكاد تكون معدومة، ويمكن الاستفادة من هذه المياه عن طريق إقامة سدود ترابية أو إسمنتية، وعمل حفر ضخمة لحقن المياه فيها، ونتيجة لفصل الجفاف الطويل وتوفر المياه شتاءً، لجأ العديد من الأهالي لحفر آبار لجمع مياه الأمطار، وهي ظاهرة شائعة في منطقة الدراسة، وذلك من أجل توفير بعض احتياجاتهم من مياه الشرب والاستخدامات الأخرى.

<sup>1</sup> A.R.I.J water resources and Irrigated agriculture in the west bank. Op. cit. 1998، p42.

## 2 - المياه الجوفية:

تساعد طبيعة تكوين السطح في المنطقة على سهولة تسرب المياه السطحية إلى الطبقات الحاملة للمياه، ويقدر أن 25% من كميات المياه السطحية تجد طريقها بالرشح لتتجمع في خزانات جوفية يصل مستواها إلى بضعة أمتار من السطح، قبل أن تستنزف لغايات الزراعة المروية المكثفة في المنطقة<sup>(1)</sup>، كما أن المكونات الكلسية الطباشيرية الهشة التي تشكل الطبقات السطحية لمنطقة الدراسة والميل باتجاه الغرب ساعد في ارتفاع معدلات تسرب المياه، مما يعوض الخسارة والنقص في المياه السطحية، وحل المشاكل الناتجة عن تذبذب الأمطار.

وتشير البيانات أن عدد الآبار في المحافظة قد بلغ 64 بئراً جوفياً عام 2012م، موزعة بين الاستخدام الزراعي والمنزلي، انظر الجدول رقم (4) الذي يوضح الآبار الجوفية من حيث نوع الملكية للآبار وعددها ومتوسط الإنتاج<sup>(2)</sup>.

الجدول رقم (4) الآبار الجوفية في محافظة طولكرم حسب طبيعة وكمية الضخ وملكيته 2012م

نوع الاستخدام	ملكية البئر	عدد الآبار	متوسط العمق (م)	متوسط الإنتاج م <sup>3</sup> /ساعة
زراعي	ملكية خاصة	50	90.65	77.59
زراعي	جمعية تعاونية	2	66	57.5
منزلي	هيئة محلية	6	147.3	* 168.8
منزلي	هيئة محلية	5	125	82.25
منزلي	جمعية تعاونية	1	95	54
المجموع	-	64		

المصدر: - سلطة المياه الفلسطينية، نظام المعلومات المائية - رام الله-فلسطين، 2012  
- \*بلدية طولكرم، قسم المياه، 2012، بيانات غير منشورة.

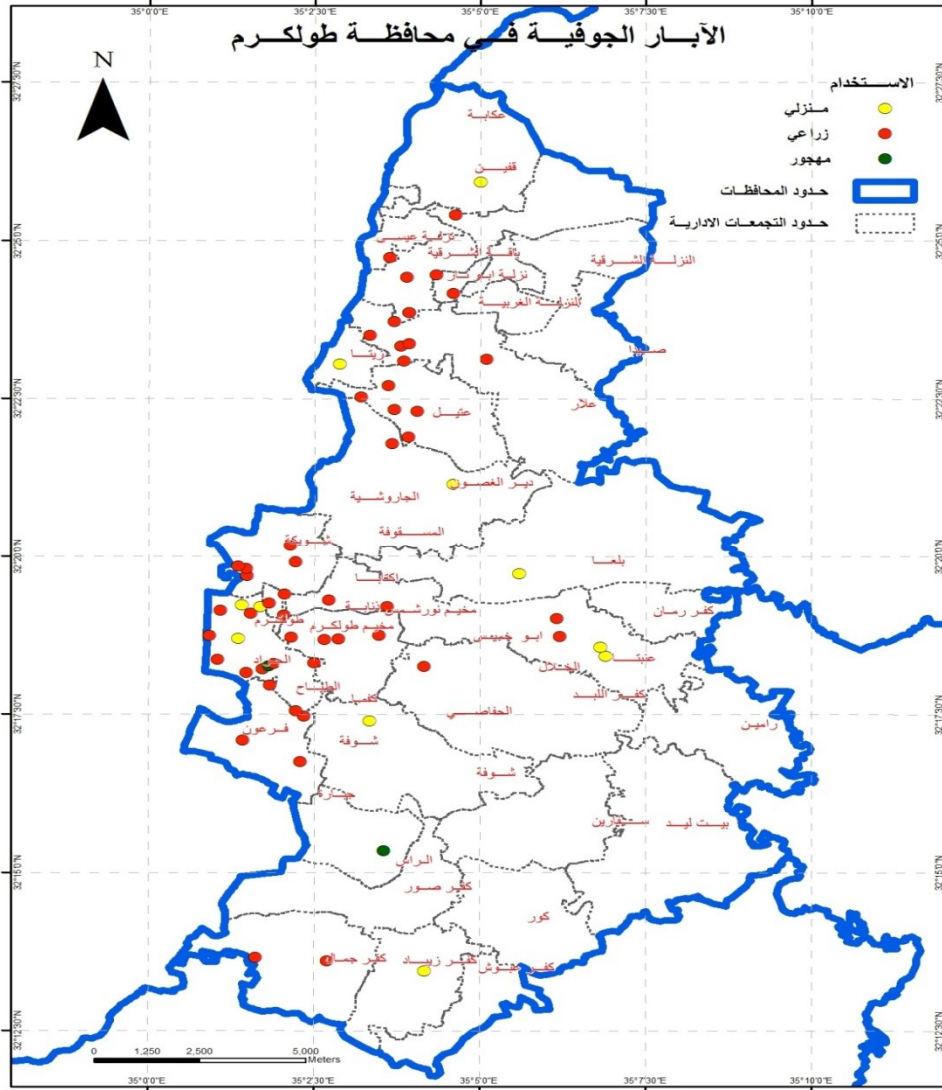
من الجدول السابق رقم (4) يتضح أن عدد الآبار ذات الاستخدام الزراعي بلغ 52 بئراً، وهي تشكل ما نسبته 81.25% من الآبار العاملة في المحافظة، كما أن المياه التي تم ضخها من

<sup>1</sup> موسوعة المدن الفلسطينية، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الأولى، 1990، ص452.

<sup>2</sup> سلطة المياه الفلسطينية، نظام المعلومات المائية - رام الله-فلسطين، 2012.

هذه الآبار تشكل ما نسبته 67.5% من كمية المياه التي تم ضخها من جميع الآبار، ويتراوح متوسط أعماق آبار المحافظة ما بين 66-147.3م، ويتبين من الجدول أن الآبار ذات الاستخدام المنزلي أكثر عمقاً من الآبار الزراعية، وكمية الضخ منها أكثر، وذلك لتغطية حاجات السكان المتزايدة الناتجة عن زيادة الأعداد وانتشار ظاهرة التحضر، وبشكل عام تتميز آبار المحافظة بانخفاض نسبة ملوحتها؛ وذلك لتغذيتها المستمرة سنوياً من مياه الأمطار المتسربة إلى المياه الجوفية، ومن هنا نستنتج مدى أهمية تسرب مياه الأمطار من تخفيف نسبة الملوحة وتغذية المياه الجوفية.

الخريطة رقم (7) الآبار الجوفية في محافظة طولكرم



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات مركز التنمية المستدامة، نابلس-فلسطين، 2014.

ومن خلال الخريطة السابقة يتبين أن عدد الآبار المنزلية اثني عشر، ومنها أحد عشر ما زالت تعمل وواحد معطل، ونتيجة لمحدودية كمية المياه الجوفية المسموح بضخها سنوياً من هذه الآبار والناج عن القيود الإسرائيلية لكمية المياه المسموح بضخها، رغم كميات المياه الوفيرة في الحوض الغربي الذي تقع من ضمنه هذه الآبار، وكذلك ارتفاع أسعار المياه في المحافظة، كل ذلك حد من استخدام المياه للأغراض المختلفة.

وبالرجوع إلى بيانات سلطة المياه الفلسطينية لعام 2012م، يتضح أن كمية المياه المتوفرة عن طريق الآبار الفلسطينية بلغت 65.5 مليون م<sup>3</sup> سنوياً، أما فيما يتعلق بمحافظة فقد بلغت كمية الضخ السنوية 14.7 مليون م<sup>3</sup> سنوياً، منها 4.8 مليون م<sup>3</sup> للاستخدام المنزلي و9.9 مليون م<sup>3</sup> للاستخدام الزراعي<sup>(1)</sup>.

## ثانياً: المقومات البشرية

لا بد من توافر مقومات بشرية بالإضافة للمقومات الطبيعية السابقة الذكر لظهور الصناعات واستمرارها وتطورها، ومن المقومات البشرية ما يلي:

### 1. رأس المال:

في ظل سياسات الاحتلال المعرقة لتطور واستقلال الاقتصاد الفلسطيني، وغياب أي دعم خارجي للاستثمار في الضفة الغربية، اعتمدت الاستثمارات الصناعية على المدخرات الخاصة للسكان، ومنها المدخرات العائدة لأبناء فلسطين العاملين في دول الخليج، وبعض الدول الأجنبية، ومن المدخرات العائدة من العمل في إسرائيل، إذ لعب هذا التمويل دوراً هاماً في الاستثمارات، ورافق ذلك غياب نظام مصرفي ملائم للاستثمار، كل ذلك زاد من مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال المحلي والذي بلغت نسبته حوالي 80%<sup>(2)</sup>، مع مجيء السلطة الوطنية ازداد عدد البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية حيث بلغ عدد البنوك في بداية عام

<sup>1</sup> سلطة المياه الفلسطينية، بيانات غير منشورة، 2012.

<sup>2</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي عام 1987، ص14.

2006 في الأراضي الفلسطينية 22 بنكاً، منها 8 بنوك محلية و 11 عربية، و3 أجنبية وبلغ عدد الفروع 141 فرعاً، ويستثنى القدس من هذه الأعداد<sup>(1)</sup>، وبلغ عدد البنوك في محافظة طولكرم 7 بنوك رئيسية، بواقع 10 فروع.

ومن حيث التنظيم القانوني للمنشآت الصناعية في محافظة طولكرم، ورغم وجود البنوك، بقيت غالبية الاستثمارات الصناعية فردية، حيث دلت الدراسة الميدانية أن 69.2% من المنشآت الصناعية العاملة ذات ملكية فردية، وأن 28.2% من المنشآت الصناعية ملكيات مساهمة خاصة، وأن 2.6% من المنشآت الصناعية هي مساهمة عامة، وهذه النسب تتوافق مع واقع المنشآت الصناعية السائد في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت نسبة الملكيات الفردية في المنشآت الصناعية 82.4%<sup>(2)</sup>، ويعود هذا إلى صغر حجم المنشآت الصناعية، إذ بلغت نسبة المنشآت الصناعية صغيرة الحجم في الأراضي الفلسطينية 77.1% من مجموع المؤسسات الصناعية العاملة، أما في محافظة طولكرم فيعود سبب زيادة الملكيات الخاصة فيها إلى عدم توفر رأس المال الكافي للاستثمار، وهذا يجعل عدداً من الأشخاص يشتركون لتجميع رأس المال الكافي للاستثمار، وكذلك يعود إلى التركة والوراثة عن الأب والقرابة، والجدول رقم (5) يوضح نوعية الملكيات في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم.

جدول رقم (5) التنظيم القانوني للمنشآت الصناعية في محافظة طولكرم

النسبة %	العدد	نوع الملكية
69.2	54	فردية
28.2	22	مساهمة خاصة
2.6	2	مساهمة عامة
100	78	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية، تموز، 2012م

ومن حيث نصيب القطاع الصناعي من الاستثمارات الرأسمالية في محافظة طولكرم، فقد بلغت حصة القطاع الصناعي من الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة 15.4% من

<sup>1</sup> معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2006، ص32.

<sup>2</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينية، خصائص المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، 2006، ص41.

الاستثمار في المحافظة<sup>(1)</sup>، ومن الملاحظ غياب الاستثمارات الحكومية سواء بشكل مطلق أو مشارك في القطاع الصناعي العائد إلى ضعف البنية الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتركيزها على المشاريع الاستثمارية الأخرى أكثر من المشاريع الصناعية، ومن وجهة نظر اقتصادية يمكن توفير رأس المال اللازم لقيام الصناعة من خلال:

1. قيام المسؤولين الفلسطينيين بتبني سياسة اقتصادية فلسطينية يقع على عاتقها إنشاء بنوك خاصة للاستثمار لتقديم القروض الميسرة وبفائدة منخفضة، ومنها بنك الإنماء الصناعي، وفتح فروع له في كافة الأراضي الفلسطينية، وتقديم المساعدات والتسهيلات للراغبين في الاستثمار في العمل الصناعي، ومنها الإعفاءات الضريبية، وتقديم الدعم المادي للمشاريع، وخاصة في بداية عملها لتشجيع الاستثمار، وضمان استمرارية عمل المشاريع المختلفة.

2. تشجيع قدوم المستثمرين الاقتصاديين من عرب وأجانب وبشكل خاص المستثمرين العرب، والفلسطينيين المقيمين في الخارج إلى الأراضي الفلسطينية، وخلق الجو الاستثماري الداعم لهم ولمشاريعهم، وتقليل الإجراءات المطلوبة من أكثر من جهة، وتبني جهة واحدة مسؤولة ذلك.

3. إعادة صياغة القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار في المجال الصناعي ومراجعتها لضمان تقديم التسهيلات للمستثمرين الصناعيين، ومراقبة تطبيق هذه القوانين والتشريعات من قبل جهات مختصة، وخاصة المجلس التشريعي واللجان المنبثقة عنه.

## 2. المواد الخام

تعتبر المواد الخام من العناصر الأساسية لقيام الصناعة، وتتوفر في محافظة طولكرم خامات زراعية وحيوانية، وقد يساعد ذلك في قيام صناعات عديدة في المحافظة قائمة عليها، ومنها صناعات غذائية، مثل: مصانع المخللات والزيت ورب البندورة وغيرها، والصناعات الإنشائية، مثل: الكسارات ومناشير الحجر، وهناك صناعات أخرى تقوم على المواد الخام

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظة طولكرم الإحصائي السنوي (3)، 2011، ص 49.

المستوردة، ومنها صناعة النسيج والطوب والباطون وصناعات أخرى، وغالبيتها تعتمد على المواد الخام القادمة من إسرائيل أو عن طريقها، ومما يساعد في ذلك محاذاة محافظة طولكرم لخط الهدنة الموقع بين الأردن وإسرائيل بعد حرب عام 1948. ولفترات زمنية طويلة اعتمدت الصناعة في الضفة الغربية على المواد الخام المحلية من أصل نباتي أو حيواني، ومواد خام مصدرها إسرائيل، سواء بطرق قانونية أو تهريب، ومع قدوم السلطة الوطنية وتوقيع اتفاقية باريس الاقتصادية التي تسمح للفلسطينيين باستخدام المعابر والمطارات الإسرائيلية، فقد كان له أثر مباشر على إمكانية استيراد المواد الخام من دول العالم، وبدورها سهلت هذه الاتفاقية عملية التبادل التجاري بين إسرائيل وفلسطين، والجدول رقم (6) يوضح مصدر المواد الخام المستخدمة في الإنتاج.

جدول رقم (6) مصدر المواد الخام المستخدمة في صناعات محافظة طولكرم

النسبة %	العدد	مصدر المواد الخام المستخدمة في الإنتاج
38.5	30	الضفة الغربية
47.4	37	إسرائيل
9	7	الدول الأجنبية
5.1	4	دول عربية
<b>%100</b>	<b>78</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الدراسة الميدانية، تموز، 2012م

ويتضح من خلال الجدول السابق رقم (6) أن مصدر المواد الخام المستوردة من إسرائيل ذات النسبة الأعلى، وهذا يكرس التبعية الاقتصادية لإسرائيل، والتي تعد سياسة انتهجتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها للضفة الغربية عام 1967م، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إضعاف الصناعات الفلسطينية، وتعميق الفجوة بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي.

كما يتضح لنا أيضاً من خلال الجدول رقم (6) أن ما نسبته 47.4% من المواد الخام المستخدمة في صناعات محافظة طولكرم مصدرها إسرائيل، وأن نسبته 38.5% مصدرها الضفة الغربية، وأما المواد الخام المستوردة من دول أجنبية وعربية فلا تتجاوز نسبتها حاجز 9% و5.1% على التوالي، وهذا مؤشر على التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وضعف النشاط التجاري الخارجي.

وقد دلت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 83.3% من المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم تستخدم الموانئ والمطارات الإسرائيلية في استيراد المواد الخام، وهذه الطريقة تعمل على تأخر المواد الخام في الموانئ والمطارات الإسرائيلية وخاصة في أوقات الإضرابات العمالية والأعياد الإسرائيلية، مما يجبر أصحاب المنشآت على دفع تكاليف إضافية نتيجة لتخزين بضاعتهم والتأخير في تحميلها، وكذلك تعطيل عملية الإنتاج وإلحاق ضرر كبير فيها، مما يؤدي إلى عدم مقدرة المصانع على الالتزام بتعهداتها لزبائناتها، وتزويدهم في البضاعة بالوقت المحدد، مما يضطر الزبون للبحث عن بدائل أخرى لمنتجات المصنع، والجدول رقم (7) يوضح طرق استيراد المواد الخام.

جدول رقم (7) طرق استيراد المواد الخام

النسبة المئوية (%)	العدد	طرق استيراد المواد الخام
6.4	5	لم يجب
83.3	65	الموانئ والمطارات الإسرائيلية
0	0	معبر رفح
10.3	8	معابر نهر الأردن
<b>%100</b>	<b>78</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الدراسة الميدانية، تموز، 2012م.

ومن الجدول رقم (7) يلاحظ انعدام الاستيراد عن طريق معبر رفح، وهذا يرجع بدوره إلى حالة الانقسام الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية، وانفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية، وكذلك حصار قطاع غزة بشكل شبه مطلق.

ويلاحظ من الدراسة الميدانية والبحث عن وسائل استيراد المواد الخام، أن الظروف التي تعيشها الأراضي الفلسطينية من حيث التحكم في المعابر البرية والملاحة البحرية والجوية من قبل كيان الاحتلال الإسرائيلي، وغيرها من سياسات عدوانية أخرى، أجبرت أصحاب المنشآت الصناعية على استخدام وسطاء إسرائيليين أو وسطاء محليين يعتمدون على الإسرائيليين، وهذا يساهم في سهولة التفتيش وعدم تأخير البضائع والمواد الخام في المطارات والموانئ الإسرائيلية، ويبين الجدول رقم (8) الآتي وسيلة استيراد المواد الخام:



الجدول رقم (8) وسائل استيراد المواد الخام

النسبة المئوية (%)	العدد	طريقة استيراد المواد الخام
6.4	5	لم يجب
25.6	20	بواسطة المصنع مباشرة
56.4	44	بواسطة وسيط محلي
11.6	9	بواسطة وسيط إسرائيلي
%100	78	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية، تموز، 2012م.

ويتضح من خلال الأرقام والنسب الواردة في الجدول رقم (8) أن 68% من المصانع في المحافظة تحصل على المواد الخام بوساطة وسيط محلي أو إسرائيلي، وهذا يؤدي إلى ارتفاع كلفة المواد الخام والتحكم فيها.

ويبقى توفير المواد الخام مرتبطاً بالأحوال السياسية القائمة، مما يدفع أصحاب المنشآت الصناعية في المحافظة إلى اللجوء إلى بدائل تساعد في تقليل حجم الأضرار الناتجة عن هذه المشكلة، والجدول رقم (9) يوضح الإجراءات التي يقوم بها أصحاب المنشآت الصناعية في حالة حدوث مشكلة في المواد الخام.

جدول رقم (9) الإجراءات المتبعة في حال حدوث مشكلة في المواد الخام

النسبة المئوية %	العدد	الإجراء المتبع في حال نقص المواد الخام
46.2	36	تقليل الإنتاج
14.1	11	تقليل عدد العاملين
39.7	31	التوقف عن الإنتاج لفترة
0	0	بدائل أخرى
%100	78	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية، تموز، 2012م.

وتظهر دراسة الجدول السابق رقم (9) لجوء 46.2% من أصحاب المنشآت الصناعية لتقليل الإنتاج في حال حدوث مشكلة في المواد الخام، كما أن فئة أخرى من أصحاب المنشآت تشكل 14.1% تلجأ إلى تقليل عدد العمال، مما ينشأ عن ذلك مشاكل البطالة وما ينجم عنها

زيادة في نسبة البطالة المرتفعة أصلاً وتبعاتها، ويلجأ 39.7% من أصحاب المنشآت الصناعية إلى التوقف عن العمل لفترة معينة، وهكذا تتضح أهمية توفير المواد الخام بالنسبة لاستمرارية الإنتاج وتوفير فرص العمل، وحل مشكلة البطالة، وإيجاد مواد خام محلية كبديل للمستوردة قدر الإمكان.

### 3. القوى المحركة:

تعد الطاقة من المقومات الأساسية للعملية الإنتاجية وإدارتها، ومن الواضح أن الضفة الغربية لا تمتلك مصادر الطاقة اللازمة لإدارة الآلات، وهذا ما جعل الصناعة في الضفة الغربية بشكل أساسي تعتمد على كهرباء الشبكة القطرية الإسرائيلية، وبعد اتفاقية باريس الاقتصادية التي تم التوقيع عليها بتاريخ 1994/04/29م سمحت إسرائيل للفلسطينيين باستيراد المحروقات بشرط أن لا يقل سعر بيعه عن 15% من السعر الرسمي في إسرائيل<sup>(1)</sup>، وهذا بدوره ساهم في رفع أسعار الوقود في الضفة الغربية، وقلل من إمكانية استخدام الوقود في توليد الطاقة الكهربائية بشكل مباشر من قبل المنشآت الصناعية عن طريق محركات خاصة بها. والملحق رقم (2) يوضح البنود التي تضمنتها اتفاقية باريس الاقتصادية المتعلقة بالجانب الصناعي.

عند الحديث عن محافظة طولكرم فإن الطاقة الكهربائية هي المصدر الرئيسي للطاقة في المنشآت الصناعية، حيث أظهرت الدراسة الميدانية أن 91% من المنشآت الصناعية في المحافظة تستخدم الطاقة الكهربائية. وهذه النسبة مساوية تقريباً لما جاء عن محافظة نابلس، حيث بلغت 92.5% من مجموع المؤسسات الصناعية في المحافظة<sup>(2)</sup>، وأن ما نسبته 1.3% من المنشآت تستخدم المشتقات النفطية، و7.7% من المنشآت تستخدم الجهد العضلي، ومن حيث مصدر الطاقة الكهربائية، فقد دلت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 84.6% من المنشآت الصناعية تعتمد على الشبكة القطرية الإسرائيلية، و10.3% من المنشآت الصناعية تعتمد على الشبكة المحلية والتي مصدرها بلدية نابلس، ولكن كلها ترتبط بالشبكة القطرية الإسرائيلية وذلك لتفادي

<sup>1</sup> مكحول، باسم، دراسة تحليلية لبنود اتفاقية العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1994م، ص14.

<sup>2</sup> الجمل، هاني، مرجع سابق، 2003م، ص39.

ضعف الكهرباء والأعطال، أي أن ما نسبته 94.9% من المنشآت الصناعية تعتمد على الشبكة القطرية الإسرائيلية، وأن ما نسبته 3.8% من المنشآت لا تستخدم الكهرباء نهائياً، وبنسبة 1.3% من المنشآت يتم استخدام محرك خاص. أما من حيث استهلاك المصانع السنوي للطاقة الكهربائية في محافظة طولكرم فالجدول رقم (10) يوضح قيمة استهلاك المصانع للطاقة الكهربائية:

جدول رقم (10) قيمة الطاقة المستهلكة سنوياً في المنشآت الصناعية (بالدينار الأردني)

النسبة %	العدد	قيمة الطاقة المستهلكة
15.4	12	أقل من 300
34.6	27	300 – 900
12.8	10	901 - 2000
37.2	29	أكثر من 2000
%100	78	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية، تموز، 2012م. تم التحويل من الشيكل الإسرائيلي إلى الدينار الأردني على سعر الصرف (الدينار الواحد=5.5) بتاريخ 2012/7/18

ويظهر من الجدول رقم (10) أن 62.8% من المنشآت تستهلك أقل من 2000 دينار قيمة الطاقة الكهربائية، وهذا مؤشر على صغر حجم المنشآت الصناعية بشكل عام، إلا أن انتشار المؤسسات الكبرى حديثاً ساهم في تزايد استهلاك الطاقة الكهربائية ومنها بعض الصناعية الغذائية، والصناعات الإنشائية، وصناعة النسيج، حيث تستهلك هذه المنشآت أكثر من 2000 دينار وتبلغ نسبتها 37.2%، وأظهرت الدراسة الميدانية أن مجموع قيمة الاستهلاك من الطاقة الكهربائية للمنشآت الصناعية لعينة الدراسة بلغ 718594.1 دينار سنوياً، ومتوسط الاستهلاك السنوي من الطاقة الكهربائية للمنشآت بلغ 9212.7 دينار.

#### 4. الأيدي العاملة:

تعد الأيدي العاملة من المتطلبات الأساسية للنشاط الصناعي، وتشمل الأيدي العاملة الأعداد والكفاءات، فهناك أعمال لا تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة، وهناك أعمال تحتاج إلى أيدي عاملة فنية. وبالنسبة لمحافظة طولكرم فاليد العاملة متوفرة في محافظة طولكرم، حيث قدر عدد سكانها 168,973 نسمة في منتصف عام 2011م<sup>(1)</sup>، وكذلك زيادة أعداد الأيدي العاملة الماهرة

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007، دليل التجمعات السكانية 2007، رام الله، فلسطين، ص35.

والفنية نتيجة لزيادة حملة الشهادات من المهندسين وغيرهم، وكذلك من لديهم خبرة من أعمالهم السابقة في إسرائيل ودول أخرى.

تتميز نسبة الأيدي العاملة في الأراضي الفلسطينية بالتذبذب في أعدادها بين زيادة ونقصان، وذلك حسب دخول الأيدي العاملة للعمل في الصناعات الإسرائيلية، والذي يحدد ذلك ظروف الحرب والسلام والوضع السياسي القائم، فمثلاً بلغت نسبة الأيدي العاملة في القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية عام 1961م 33% من مجموع العاملين، وانخفضت النسبة لتصل إلى 27% من مجموع العاملين في الضفة الغربية عام 1967م نتيجة لحرب حزيران وما تبعها من هجرة أعداد كبيرة من السكان<sup>(1)</sup>، وبعد خضوع الضفة الغربية للاحتلال الإسرائيلي عام 1967م تراوحت نسبة العاملين في القطاع الصناعي ما بين 15.2% من مجموع العاملين عام 1975م إلى 16.6% من مجموع العاملين عام 1987م، ويعود ذلك إلى توجه اليد العاملة الفلسطينية للعمل في الصناعات الإسرائيلية<sup>(2)</sup>، في فترة السلطة الوطنية تراوحت نسبة الأيدي العاملة في القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية ما بين 16.8% عام 1996م إلى 22.1% من مجموع العاملين في الأراضي الفلسطينية، وعام 2005 بلغت النسبة 13% من مجموع العاملين في الأراضي الفلسطينية<sup>(3)</sup>.

جدول رقم (11) تطور العمالة الفلسطينية في القطاع الصناعي الإسرائيلي في الفترة 1970-1997م.

السنة	1970	1975	1980	1985	1991	1997
النسبة %	11.6	18.4	20.1	17.8	7.7	13.5

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، العمل الفلسطيني في إسرائيل 1967 - 1997، مراجعة ليلى فرسخ، أيار 1998، ص 57.

ويتبين من الجدول السابق رقم (11) أن نسبة العاملين من سكان الضفة الغربية في القطاع الصناعي الإسرائيلي ارتفعت ما بين الأعوام 1970-1985م، وانخفضت عام 1991م، ويعود ذلك إلى الانتفاضة الشعبية الأولى، ثم عاد للارتفاع عام 1997م، ويعود ذلك لحالة

<sup>1</sup> عناب، وائل، مرجع سابق، ص 198.

<sup>2</sup> أبو شكر، عبد الفتاح وآخرون، التصنيع في الضفة الغربية، ط1، منشورات مركز التوثيق والمخطوطات والنشر، نابلس، 1991، ص 95.

<sup>3</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي، 2006م.

الاستقرار التي سادت المنطقة بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وتوقيع الاتفاقية الاقتصادية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والذي بدوره سمح بحرية تنقل العاملين الفلسطينيين للعمل داخل إسرائيل، ولكن إسرائيل تضع العراقيل دائماً أمام حركة العمال الفلسطينيين، ورغم ذلك فإن ارتفاع أجور العمالة في إسرائيل مقارنة بالضفة الغربية والأراضي الفلسطينية أدى إلى توجه معظم العمال للعمل في إسرائيل، وهذا بدوره أدى إلى التأثير على الصناعة الفلسطينية وتسرب العمال منها إلى إسرائيل، وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع الأجور، والجدول رقم (12) يوضح معدل الأجور وعدد ساعات العمل، وأيام العمل الشهرية في الضفة الغربية وإسرائيل.

**جدول رقم (12) معدل الأجور وعدد ساعات العمل، وأيام العمل الشهرية في الضفة الغربية وإسرائيل**

في إسرائيل والمستوطنات	في الضفة الغربية	
21.0	22.4	معدل أيام العمل الشهرية
39.4	43.1	معدل ساعات العمل الشهرية
153.8	76.9	معدل الأجرة اليومية بالشيكل

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، تقرير عام 2011، ص 35.

ويظهر من الجدول رقم (12) ارتفاع معدل الأجور في إسرائيل بشكل كبير مقارنة مع الضفة الغربية، وهذا يؤدي إلى تسرب العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، ولكن رخص الأيدي العاملة في الضفة الغربية يساعد الصناعات الفلسطينية على المنافسة لانخفاض تكلفة عنصر أساسي من عناصر الإنتاج، ويبين الجدول رقم (13) الآتي كيفية تعلم الأيدي العاملة للمهنة:

**الجدول رقم (13) كيفية تعلم الأيدي العاملة للمهنة**

النسبة %	العدد	كيفية تعلم المهنة
8.4	51	التدريب المهني
2.9	18	مدارس صناعية
8.5	52	المعاهد المهنية
57.8	353	الورش الصناعية
9.3	57	العائلة
13.1	80	المعاهد والجامعات
100%	611	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية، تموز، 2012م.

ويتبين من الجدول السابق رقم (13) أن 57.8% من حجم العينة تعلموا المهنة عن طريق الورش الصناعية التي يعملون بها، وهذا مؤشر على صغر حجم المنشآت الصناعية في المحافظة، وأن ما نسبته 8.4% من حجم العينة تعلموا المهنة عن طريق التدريب المهني، وأن ما نسبته 2.9% تعلموا المهنة عن طريق المدارس الصناعية والمعاهد المهنية، و9.3% من حجم العينة تعلموا المهنة بالوراثة، وهذا مؤشر على بدائية بعض الصناعات، ويلاحظ محدودية أعداد العاملين من خريجي المعاهد والجامعات، وبلغت نسبتهم 13.1% من حجم العينة.

أما بالنسبة لنوع العمل الذي يقوم به العامل في المصنع، فقد بينت الدراسة الميدانية أن غالبية الأيدي العاملة في الصناعة في محافظة طولكرم تعمل في الإنتاج، حيث بلغت نسبتها 63.7% من حجم العينة، ونسبة العاملين في الإدارة 15.4% من حجم العينة، وبذلك تحتل المرتبة الثانية، ويلاحظ انخفاض نسبة الفنيين والمهندسين وعمال الصيانة المتخصصين، والجدول رقم (14) الآتي يوضح نوع العمل الذي يقوم به العامل في المصنع:

جدول رقم (14) نوع العمل الذي يقوم به العامل في المصنع

نوع العمل	العدد	النسبة %
مهندس	23	3.8
إدارة	83	13.6
في الإنتاج	359	58.8
في التسويق	47	7.7
في النقل والمواصلات	47	7.7
في الصيانة	31	5.1
في الحراسة	21	3.4
<b>المجموع</b>	<b>611</b>	<b>100%</b>

المصدر: الدراسة الميدانية، تموز، 2012م.

أما فيما يتعلق بنسبة العاملين في القطاع الصناعي في محافظة طولكرم حسب الجنس (ذكر، أنثى)، فقد أظهرت الدراسة الميدانية أن نسبة الذكور بلغت 85.4% من القوى العاملة في القطاع الصناعي مقابل 14.6% نسبة الإناث، وهي نسبة قريبة من باقي الأراضي الفلسطينية

والتي بلغت 16.2%<sup>(1)</sup>، وقد يعود ذلك إلى سيادة عادات وتقاليد محافظة في محافظة طولكرم وباقي الأراضي الفلسطينية، ومن الملاحظ أن معظم الإناث العاملات في المحافظة تزيد نسبة مشاركتهن في أعمال الإدارية والسكرتاريا، وفي الإنتاج في قطاع النسيج.

## 5. الأسواق:

يعتبر السوق من العناصر الأساسية في قيام الصناعات وتطورها، ويتمثل السوق بشكل أساسي بحجم السكان، ومستوى دخولهم، فمرحلة الانتداب البريطاني لفلسطين كان المتحكم الرئيسي للأسواق المحلية والخارجية هي سلطات الانتداب نفسها، وبعد العام 1950م تم ضم الضفة الغربية للملكة الأردنية، وهذا بدوره انعكس على انفتاحها على الأسواق الخارجية وخاصة العربية، وكان لهذا الانفتاح دور في توسيع بعض الصناعات، وفتح فروع صناعية جديدة.

وبعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام 1967م، تقلصت الأسواق المحلية نتيجة لهجرة أعداد متزايدة من السكان الفلسطينيين، وتأثرت الأسواق الخارجية بسبب القيود التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الصادرات الفلسطينية، وذلك لضمان التبعية الفلسطينية في مختلف مجالات الحياة ومنها الاقتصادية لإسرائيل. كما ارتفع حجم التبادل التجاري بين الضفة الغربية وإسرائيل؛ ويعود ذلك لتبعية الاقتصاد شبه الكامل في الضفة الغربية لإسرائيل. ومن الواضح تراجع حجم التبادل التجاري بينهما مع انطلاق الانتفاضة الشعبية الأولى عام 1987م. وحرصت المنشآت الصناعية الفلسطينية على تلبية متطلبات السوق المحلي وتعويضه عن البضائع الإسرائيلية التي أعلن الفلسطينيون مقاطعتها. وبعد توقيع الاتفاقيات الاقتصادية، وخاصة اتفاقية باريس الموقعة بين إسرائيل والفلسطينيين ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما، وسمح للفلسطينيين بتصدير المنتجات الصناعية إلى إسرائيل بشرط التزامها بالمواصفات الإسرائيلية، وشكلت الصادرات الصناعية إلى إسرائيل 89% من مجمل الصادرات الصناعية الفلسطينية<sup>(2)</sup>،

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي 1997م، نتائج أساسية لعام 1998م.

<sup>2</sup> مكحول، باسم، مرجع سابق، ص 83.

وترافق مع ذلك حرية دخول المنتجات الصناعية الإسرائيلية إلى الأراضي الفلسطينية، مما شكل تحدياً للصناعات الفلسطينية، لعدم مقدرتها على منافسة الصناعات الإسرائيلية، ومع انطلاق انقضاة الأقصى عام 2000م ضعف التبادل التجاري بين الجانبين، وتراجع السوق المحلي بسبب الحصار وارتفاع معدل البطالة، وانخفاض مستوى الدخل في الأراضي الفلسطينية. ومع بناء الجدار الفاصل بين الضفة الغربية وإسرائيل، ازداد حجم المشكلة، حيث قل حجم التبادل التجاري بين الطرفين، وخاصة الذي كان يقوم بطريقة غير رسمية عن طريق التهريب. وازدادت نسبة البطالة نتيجة لذلك بشكل عام، ووصلت نسبة البطالة في محافظة طولكرم 21.8% من نسب العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية حسب إحصائية عام 2009، وتفاقت أيضاً فيما بعد، حتى وصلت في العام 2011 إلى 22.1%<sup>(1)</sup> من بين المشاركين في القوى العاملة، وذلك بعكس ما كان سابقاً، حيث كانت نسبة دخول العاملين من سكان المحافظة إلى إسرائيل بشكل كبير وخاصة قبل قيام الجدار الفاصل.

لقد تأثرت محافظة طولكرم كغيرها من محافظات الأراضي الفلسطينية الأخرى بسياسات الاحتلال والعقبات التي يضعها أمام أي تطور أو تقدم، أو استقلال سياسي أو اقتصادي وغير ذلك، مما انعكس على المناطق التي تصلها البضائع الفلسطينية، ومنها محافظة طولكرم، حيث بينت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 66.7% من حجم العينة تسوّق منتجاتها في الضفة الغربية بواقع 100% من إنتاجها، وأن 5.1% من حجم العينة تسوق منتجاتها في إسرائيل بنسبة 100% من إنتاجها، وأن ما نسبته 28.2% من حجم العينة تسوق منتجاتها لأكثر من منطقة وذلك كما يلي: 5 مصانع تسوق جزء من منتجاتها لقطاع غزة بواقع 5%، 10%، 30%، 50%، 70% من منتجاتها، و3 مصانع تسوق منتجاتها للأردن بنسبة 5%، 10%، 20% من منتجاتها، وهناك 3 مصانع تسوق منتجاتها لدول أخرى بنسبة 10%، 10%، 20% من منتجاتها، وما تبقى من النسب الأخرى تتوزع بين الضفة وإسرائيل، وبنسب أعلى لصالح الضفة الغربية، والجدول رقم (15) يوضح مناطق تسويق المنتوجات الصناعية في محافظة طولكرم.

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، كتاب محافظات شمال الضفة الغربية الإحصائي السنوي 2011، رام الله، فلسطين، ص 25.



جدول رقم (15) مناطق تسويق الإنتاج الصناعي في محافظة طولكرم

النسبة %	العدد	مناطق تسويق إنتاج المصنع
66.7	52	الضفة الغربية وبنسبة 100% من إنتاج المصنع
5.1	4	إسرائيل وبنسبة 100% من إنتاج المصنع
28.2	22	مشترك بين الضفة الغربية وإسرائيل وقطاع غزة والأردن ودول أخرى وبنسب متفاوتة من إنتاج المصنع
<b>100%</b>	<b>78</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الدراسة الميدانية، تموز 2012.

ويتضح من الدراسة الميدانية أن 16 مصنعاً من أصل 22 مصنعاً تشترك في تسويق منتجاتها إلى الضفة الغربية وإسرائيل، وأن النسبة الأكبر تسوق ما نسبته 60-90% من منتجاتها للضفة الغربية، وبنسب قليلة لإسرائيل، وأن الضفة الغربية، يصلها إنتاج 74 مصنعاً بنسب متفاوتة، وبواقع 94.9% من حجم العينة.

ويتضح لنا أيضاً من النسب السابقة أن النسبة الأكبر من المنتجات الصناعية في محافظة طولكرم يُسوّق داخل الضفة الغربية، وهذا ناتج عن سياسة إسرائيل في إغلاق المعابر والحدود وإقامة جدار الفصل العازل، وبالنسبة لتسويق المنتجات إلى قطاع غزة فهو ضئيل جداً، وذلك لانفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية حالياً وبخاصة بعد الانقسام وحرب غزة، وفرض طوق شبه كامل على قطاع غزة.

كما يلاحظ من الدراسة الميدانية أن نسبة تسويق المنتجات الصناعية للخارج قليلة جداً، رغم توقيع اتفاقيات اقتصادية مع الأردن ومصر ودول الخليج العربي وبعض الدول الأوروبية، ومن أسباب ذلك القيود الإسرائيلية على تصدير المنتجات الفلسطينية، وكذلك عدم الالتزام بالموصفات والمقاييس، فقد تبين أن ما نسبته 84.6% من المنتجات الصناعية في محافظة طولكرم تتبع مقاييس ومواصفات محلية، وهذا يؤثر على قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية سواء الإسرائيلية أو العربية أو الدولية، وتبين أن ما نسبته 14.1% من المنتجات تتبع مقاييس ومواصفات دولية، وأن ما نسبته 1.3% تجمع ما بين المقاييس والمواصفات المحلية والدولية وذلك حسب مناطق تسويق منتجاتها، والجدول رقم (16) يبين المؤسسات التي تتبع المقاييس والمواصفات المختلفة.

الجدول رقم (16) مواصفات المنتجات الصناعية في محافظة طولكرم

النسبة %	العدد	نوع المواصفات
84.6	66	مواصفات محلية
14.1	11	مواصفات دولية
1.3	1	مواصفات مشتركة
<b>%100</b>	<b>78</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الدراسة الميدانية، تموز 2012م.

ويتضح من الدراسة الميدانية أن النسبة الأكبر من المنتجات الصناعية في محافظة طولكرم تسوق محلياً، وهذا بحاجة إلى دراسة مستويات المعيشة والقدرة الشرائية للسكان في محافظات الضفة الغربية ومنها منطقة الدراسة، وذلك لمعرفة رغبة المستهلكين وميولهم لشراء السلع، حيث أنه كلما زاد الدخل زاد استهلاك السلع الكمالية، وكلما قل الدخل زادت نسبة السلع الاستهلاكية المشتراه، وقل الطلب على السلع الكمالية، وبشكل عام كلما زاد الدخل يزيد الاستهلاك والطلب على السلع الاستهلاكية والكمالية كماً ونوعاً. هذا وقد بلغ متوسط إنفاق الفرد الشهري في الأراضي الفلسطينية (147.3) ديناراً أردنياً، بواقع (174.0) ديناراً أردنياً في الضفة الغربية مقابل (102.9) ديناراً أردنياً في قطاع غزة، وما يهنا هنا دراسة واقع الضفة الغربية؛ لأن غالبية السلع المنتجة يتم تسويقها داخلها، ونسب الإنفاق على مجموعات الطعام من الإنفاق الكلي 34.1% في الضفة الغربية، والإنفاق على النقل والمواصلات يأتي في المرتبة الثانية بنسبة 15.2%، ويأتي الإنفاق على مجموعة المشروبات المختلفة، والإنفاق على السلع والخدمات غير الطعام، والحماية الاجتماعية والتحويلات والضرائب في المرتبة الثالثة وبنسبة 11.8%، والإنفاق على المسكن يحتل المرتبة الرابعة بنسبة 8.7%، ومن جانب آخر بلغ الإنفاق على الملابس والأحذية في المرتبة الخامسة، والإنفاق على التجهيزات المنزلية المرتبة السادسة، والإنفاق على الرعاية الطبية يحتل المرتبة السابعة<sup>(1)</sup>، ومما سبق نستفيد من معرفة السلع والخدمات المطلوبة كما ونوعاً، وبما يتلاءم مع معدل الإنفاق الفردي الكلي وتوزيعه على السلع والخدمات المختلفة، وفي تحديد حاجات السوق المستقبلية.

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية 2010-2011، ص 19.

أما بالنسبة لمحافظة طولكرم فقد بلغ معدل الإنفاق الكلي للسلع والخدمات للفرد الواحد (159.4) ديناراً أردنياً، وهذا المبلغ يقل عن المعدل العام للإنفاق في الضفة الغربية، وسجلت أعلى المعدلات محافظة القدس (284.3) ديناراً أردنياً، وبالترتيب التنازلي لما تبقى من المحافظات نابلس (191.2) ديناراً أردنياً، ثم قلقيلية وسلفيت (167.5) ديناراً أردنياً، فبييت لحم (138.3) ديناراً أردنياً، تليها جنين (136.5) ديناراً أردنياً، ثم أريحا والأغوار (133.9) ديناراً أردنياً، وأخيراً أدناها محافظة الخليل وبواقع (125.5) ديناراً أردنياً<sup>(1)</sup>، ومعرفة هذه المعدلات، واختلافها من منطقة إلى أخرى يساعدنا في معرفة مناطق التسويق الأفضل لمنتجات المصانع، وكذلك تحديد السلع المناسبة لكل منطقة من حيث الأسعار.

## 6. المواصلات

تعتبر المواصلات من أهم العوامل المؤثرة في النشاط الصناعي، والتوطن الصناعي، وتتعاظم أهميتها في عملية إيصال المواد الخام والماكينات والآلات والخدمات للمصانع، وكذلك في توزيع المنتجات على الأسواق الداخلية والخارجية، حيث سادت في فلسطين طرق برية بسيطة فترة الحكم العثماني، ووجدت سكة الحديد، وكان هناك إمكانية للتواصل مع الولايات العثمانية والعالم الخارجي عن طريق البحر والطرق البرية المتوفرة، وبعد الانتداب البريطاني لفلسطين انحسر اتصال الفلسطينيين بالعالم الخارجي نتيجة لسياسة المحتل التعسفية، وسادت طرق تخدم المحتل وسياسته التوسعية. وخلال فترة الحكم الأردني للضفة الغربية لم تطرأ تغييرات كبيرة على طرق المواصلات المتوارثة عن العثمانيين وسلطة الانتداب البريطاني، واقتصر العمل على ترميمها، والعمل على توسعتها بشكل بسيط، وتركز الاهتمام في هذا المجال على الضفة الشرقية على حساب الضفة الشرقية، وبعد عام 1967م فقدت الضفة الغربية ارتباطها بالعالم العربي والعالم الخارجي، وازداد ارتباطها مع إسرائيل وذلك تحقيقاً لسياسة إسرائيل الهادفة لتحقيق تبعية كاملة للفلسطينيين واقتصادهم بإسرائيل، وسادت خلال ذلك طرق متعددة ولكن بجودة قليلة، واقتصرت على الطرق الرئيسية أكثر من الطرق الفرعية التي تخدم المصالح الفلسطينية.

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية 2010-2011، ص110.

ومع قدوم السلطة الوطنية بدأت سياسة توسعية في إقامة الطرق وتوسعتها، وإقامة الطرق التي تصل بين المدن والأرياف الفلسطينية، حيث تعمل شبكة الطرق التي يصل طولها إلى (3209) كم في الضفة الغربية على ربط (667) تجمع سكني منتشرة على مساحة (5661) كم<sup>2</sup> من الأرض<sup>(1)</sup>، والملحق رقم (3) يوضح أطوال شبكة الطرق ونوعها في الأراضي الفلسطينية بما فيها محافظة طولكرم. ونتيجة لخطة العزل التي شرعت قوات الاحتلال بتطبيقها في الأراضي الفلسطينية منتصف عام 2002م والمتمثلة بمنطقتي العزل الغربية (12.9% من مساحة الضفة الغربية) ومنطقة العزل الشرقية (27.4% من مساحة الضفة الغربية) فإن مستوى الخدمات الإنسانية المقدمة للفلسطينيين هبط كثيراً<sup>(2)</sup>.

إن شبكة الطرق الرئيسية المتواجدة في الضفة الغربية، والتي تعمل على ربط المدن الرئيسية مع بعضها البعض ومع القرى والبلدات الفلسطينية المجاورة، قد تطورت وزادت أطوالها بنسبة (38.5%) في الفترة الواقعة بين عامي 1996-2001م مقارنة بالعام 1993م<sup>(3)</sup> ووصلت أطوالها إلى 664.2 كم عام 2010م<sup>(4)</sup>.

إن من الأمور اللافتة للنظر هو الزيادة المرتفعة في أطوال الطرق الثانوية في الضفة الغربية للعام 2004م والتي قاربت على 9076 كم، مشكلة زيادة تقارب 3.6 أضعاف تلك الأطوال مقارنة مع العام 1993م. إن معظم الطرق الرئيسية المتواجدة في الضفة الغربية يتراوح عرضها ما بين 10-12م، والهدف منها ربط المناطق الحضرية الفلسطينية مع بعضها، أما الطرق الثانوية فيتراوح عرضها بين 4-8م<sup>(5)</sup>، وتتركز في محيط المناطق الحضرية الفلسطينية،

---

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات النقل والاتصالات في الأراضي الفلسطينية، التقرير السنوي 2010م وتحديثاته لغاية 2011م، ص 45.

<sup>2</sup> معهد الأبحاث التطبيقية - أريج، قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية، القدس، 2004.

<sup>3</sup> معهد الأبحاث التطبيقية - أريج، البنية التحتية والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تاريخ النشر: 2010/10/09، الموقع الإلكتروني: [http://www.poica.org/editor/case\\_studies/view.php?recordID=2706](http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2706) تاريخ الزيارة: 2012/12/20.

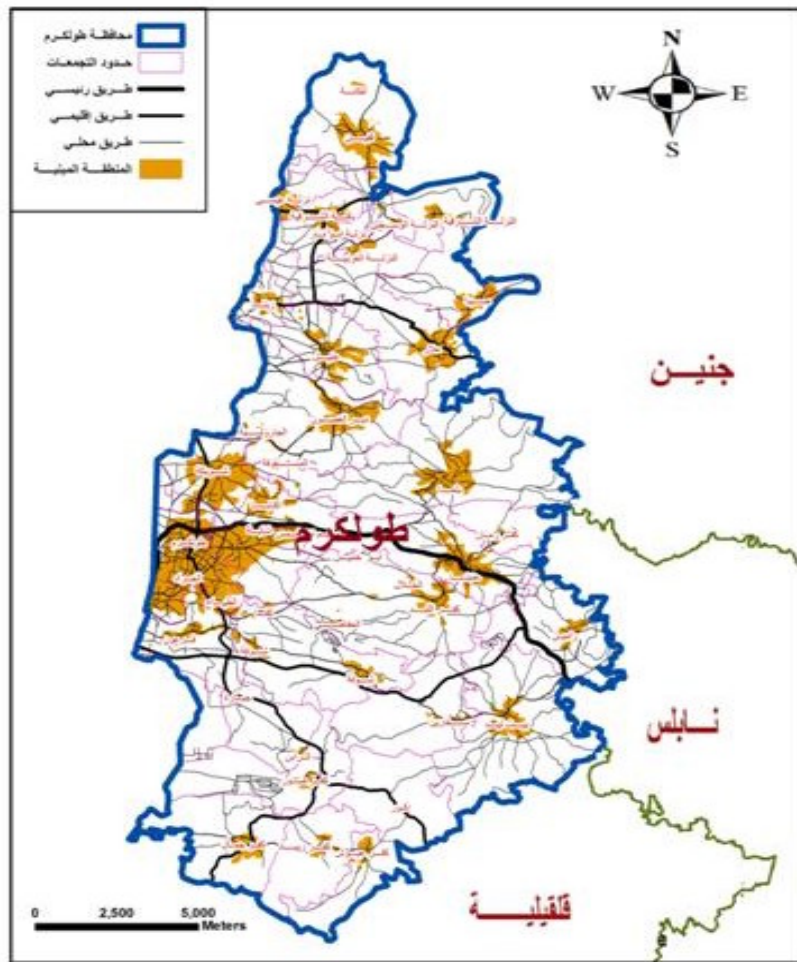
<sup>4</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات النقل والاتصالات في الأراضي الفلسطينية، التقرير السنوي، 2010م وتحديثاته لغاية 2011م، ص 45.

<sup>5</sup> معهد الأبحاث التطبيقية - أريج: مرجع سابق.

وتعاني من الكثير من الإهمال، ونتيجة للظروف السياسية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية فإن كثيراً من الطرق الثانوية استخدمت كطرق رئيسة لنفاذي حواجز التفتيش والمعوقات الإسرائيلية الأخرى، وهذا زاد من تكاليف النقل سواء المواد الخام أو السلع المنتجة، وكذلك التأخير في إيصالها، مما يلحق الضرر بالمنشآت الصناعية، وإغلاقها أحياناً لفترات زمنية معينة.

وبالنسبة لمحافظة طولكرم فقد أنجزت السلطة الوطنية ومؤسساتها ما يقارب (200) كم من الشوارع المعبدة التي أصبحت تربط أرجاء المحافظة بعضها ببعض، وسهلت الحركة التجارية داخل المحافظة وما بين المحافظات الأخرى<sup>(1)</sup>.

#### الخريطة رقم (8) طرق المواصلات في محافظة طولكرم



المصدر: المركز الوطني للتنمية المستدامة، نابلس-فلسطين، بتصرف، 2014.

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات النقل والاتصالات في الأراضي الفلسطينية، التقرير السنوي، 2010م وتحديثاته لغاية 2011م، ص 45.

ومن الخريطة رقم (8) يلاحظ زيادة عدد وأطوال الطرق المحلية عن الطرق الرئيسية والإقليمية، وذلك يعود لوجود جدار الفصل العنصري، وزيادة عدد التجمعات السكانية التي تحتاج إلى طرق محلية لتخدمها، ومن ثم طرق إقليمية تصل هذه التجمعات مع بعضها البعض ومع الطرق الرئيسية، وتقتصر الطرق الرئيسية على الطريق الذي يصل بين محافظة طولكرم ونابلس ومن بعدها رام الله ومدن الضفة الأخرى.

ومن الدراسة الميدانية تبين أن 71.8% من المؤسسات الصناعية في محافظة طولكرم تمتلك وسائل نقل، وأن ما نسبته 28.2% من المؤسسات لا تمتلك وسائل نقل، وهذا يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وحتى المؤسسات التي تمتلك وسائل نقل، فإنها تعتمد في بعض أعمالها على وسائل نقل مستأجرة، وذلك لعدم تلبية وسائل النقل لكل الأعمال التي تلزم عملية الإنتاج، والجدول رقم (17) يوضح مجالات استخدام وسائل النقل للمصانع.

الجدول رقم (17) مجالات استخدام وسائل النقل للمصانع في محافظة طولكرم

النسبة %	العدد	مجالات استخدام وسائل النقل
33.3	28	نقل العمال من وإلى المصنع
21.4	18	نقل المواد الخام
45.3	38	توزيع المنتجات
<b>100%</b>	<b>84</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الدراسة الميدانية، تموز، 2012م.

وتظهر دراسة الجدول السابق رقم (17) أن 28 منشأة تستخدم وسائل نقل خاصة بها لنقل العمال من المصنع وإليه بنسبة بلغت 33.3%، وقد بلغ عدد المنشآت التي تستخدم وسائل نقل لنقل المواد الخام 18 منشأة بنسبة 21.4%، وبلغ عدد المنشآت التي تستخدم لتوزيع المنتجات 38 منشأة بنسبة 45.3%. ونلاحظ هنا أن النسب السابقة المتعلقة بوسائل نقل العمال والمواد الخام، تدل على زيادة نسبة المنشآت الصغيرة عن المؤسسات الوسطى والكبرى.

## الفصل الثالث

### اختيار الموقع الصناعي والفترات التي مرت بها الصناعة في محافظة طولكرم

أولاً: العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي

ثانياً: الفترات التاريخية التي مرت بها الصناعة في محافظة طولكرم

## أولاً: العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي

إن اختيار موقع المنشآت الصناعية يتطلب دراسة وتخطيطاً مسبقاً وذلك لتأثره بعدة عوامل وليس عامل أو عاملين فقط، وقد اهتم علماء الجغرافية الاقتصادية بتحديد الموقع المناسب للمنشآت الصناعية لأهمية توطن الصناعات وتكاملها وضمان استمراريتها، إن الاختيار الأفضل لموضع المصنع يحقق أهدافاً اقتصادية للمستثمر في القطاع الصناعي، ويضمن قيام صناعة ناجحة للحد من النفقات، وتشغيل أعداد متزايدة من القوى العاملة، ورفع المستوى المعيشي، هذا وتختلف العوامل التي تؤثر في اختيار الموقع الصناعي من منطقة إلى أخرى، وأحياناً بين دولة وأخرى، ولكن هناك شبه إجماع دولي على العوامل التي تؤثر دائماً في اختيار الموقع الصناعي، ومن هذه العوامل: سياسة الدولة، والبنية التحتية، والأسواق، والأيدي العاملة، والمواصلات، وارتباط الصناعة بالصناعات الأخرى، ومن العوامل التي تؤثر في اختيار الموقع الصناعي في محافظة طولكرم ما يلي:

### 1. ملكية الأرض:

تلعب ملكية الأرض دوراً رئيسياً للاستثمار في القطاع الصناعي، وتساهم في تقليل التكاليف الإنشائية للمصنع وتكاليف الإنتاج، وتسهل عملية اتخاذ القرار في إنشاء المصنع، كما أن ملكية الأرض تمكن صاحبها من مشاركة شخص أو أشخاص يمتلكون رأس المال الذي يساهم في بناء المصنع وتجهيزه بما يلزم العملية الإنتاجية، من شراء للآلات وغيرها، وتعتبر مساحة الأرض من العوامل الهامة التي تحدد حجم الصناعة، إذ تحتاج الصناعات الكبيرة لمساحات واسعة لنشاطها الصناعي، ومن هذه الصناعات: مناشير الحجر، والكسارات، والطوب، والبلاط، والباطون وغيرها، وكذلك حاجة المصانع لإقامة مخازن لتحميل وتنزيل المواد الخام والجاهزة.

وأظهرت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 47.4% من الأراضي التي تقع عليها المصانع في محافظة طولكرم هي مستأجرة، وهذا له تأثير على ارتفاع تكاليف الإنتاج، وأحياناً قد تعيق إقامة المشروع، أو تأخيره نتيجة لارتفاع أثمان الأراضي بشكل كبير في بعض المناطق، وقد



يؤدي إلى صعوبة التوسع في مساحة المنشآت الصناعية القائمة، ويوضح الجدول رقم (18) العوامل المؤثرة في الموقع الصناعي في محافظة طولكرم.

جدول رقم (18) أسباب اختيار موقع المصنع في محافظة طولكرم

النسبة %	العدد	سبب اختيار موقع المصنع
26.9	21	ملكية الأرض
38.5	30	القرب من السوق
15.4	12	القرب من السكن
1.3	1	رخص الأيدي العاملة
6.4	5	القرب من المادة الخام
10.3	8	وجود تجمع صناعي
1.3	1	غير ذلك
<b>100%</b>	<b>78</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الدراسة الميدانية، تموز 2012م

ويتضح من الجدول السابق رقم (18) أن عامل ملكية الأرض احتل المرتبة الثانية في محافظة طولكرم وبنسبة 26.9% من حجم العينة، بينما احتل عامل ملكية الأرض المرتبة الرابعة في مدينة الخليل<sup>(1)</sup>، واحتل هذا العامل المرتبة الخامسة في محافظة نابلس<sup>(2)</sup>، أما في محافظة جنين فقد احتل هذا العامل المرتبة الثانية<sup>(3)</sup>، وهذا يتوافق مع محافظة طولكرم، ولعل ذلك يعود إلى عدم وجود مناطق صناعية تساعد على توفير الأرض اللازمة لإقامة المصانع عليها في المحافظتين، وكذلك الموقع الحدودي للمحافظتين، حيث يحرص المستثمرين على إقامة مصانعهم بالقرب من نقاط التماس مع خط الهدنة الموقع بين الأردن وإسرائيل بعد حرب عام 1948م وخاصة إذا كانت الأرض مملوكة.

<sup>1</sup> حلاحلة، خليل، مرجع سابق، ص 81.

<sup>2</sup> الجمل، هاني، مرجع سابق، ص 61.

<sup>3</sup> غانم، مصطفى، مرجع سابق، ص 33.

## 2. القرب من السوق:

تعد الأسواق من العناصر الهامة في تحديد الموضع الصناعي وظهور الصناعات، كما أن لحجم السوق دوراً هاماً في تحديد حجم المنشآت الصناعية المراد إقامتها، وكذلك نوعية النشاط الصناعي المطلوب، فكلما كان حجم السوق كبيراً ساعد المستثمرين على إقامة صناعات جديدة، وتوسيع صناعات قائمة، وزيادة استثمار الأموال في الصناعة، وكلما كان حجم السوق صغيراً كلما تراجع المستثمرون عن استثمار أموالهم في إقامة المنشآت الصناعية فيه، وخاصة المنشآت الكبرى، ويؤدي صغر السوق إلى جذب صناعات صغيرة الحجم، وذات استثمارات مالية قليلة، وهذا يساهم في إنتاج سلع محدودة كمّاً ونوعاً، ولا يسمح بقيام صناعات كبيرة ومتخصصة ذات استثمارات مالية ضخمة. هذا وقد دلت الدراسة الميدانية على أهمية القرب من السوق في اختيار الموقع الصناعي، إذ احتل هذا العامل المرتبة الأولى من بين العوامل الأخرى في محافظة طولكرم، وذلك بنسبة 38.5% من حجم العينة. بينما احتل هذا العامل المرتبة الثانية في محافظة نابلس بنسبة 25%<sup>(1)</sup>، واحتل هذا العامل المرتبة الأولى في مدينة الخليل بنسبة 28.2%<sup>(2)</sup>، أما في محافظة جنين فقد احتل هذا العامل المرتبة الثالثة بنسبة 16.1%<sup>(3)</sup>، وبذلك تكون المراتب متقاربة إلى حد ما.

## 3. القرب من سكن المستثمر:

يلعب هذا العامل دوراً مركزياً في اختيار الموقع الصناعي، وقد أدت الظروف السياسية غير المستقرة لفترات زمنية طويلة إلى إقامة كثير من المنشآت بالقرب من السكن؛ لضمان مراقبتها من السرقات والخراب، ومن العوامل الأخرى المؤثرة في هذا العامل طغيان العائلية على الورش الصناعية، وقد أظهرت الدراسة الميدانية أن هذا العامل احتل المرتبة الثالثة بنسبة 15.4% من حجم العينة في محافظة طولكرم. بينما احتل المرتبة الثانية في مدينة الخليل<sup>(4)</sup>،

<sup>1</sup> الجمل، هاني، مرجع سابق، ص 57.

<sup>2</sup> حلاحلة، خليل، مرجع سابق، ص 78.

<sup>3</sup> غانم، مصطفى، مرجع سابق، ص 34.

<sup>4</sup> حلاحلة، خليل، مرجع سابق، ص 79.

والمرتبة الثالثة في محافظة نابلس<sup>(1)</sup>، وجاء هذا العامل في المرتبة الرابعة في محافظة جنين<sup>(2)</sup>، وهذه المراتب المتقاربة تؤكد تشابه الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها محافظات الضفة الغربية بشكل عام، ولعامل الوراثة دور واضح في موضع المنشأة الصناعية، وبينت الدراسة الميدانية في مدينة الخليل أن ما نسبته 42.9% من أصحاب المنشآت الصناعية اختاروا العمل في القطاع الصناعي نتيجة الوراثة<sup>(3)</sup>، وهذا العامل ليس له تأثير كبير في محافظة طولكرم حيث بلغت النسبة 11.5% من حجم العينة، ولعل السبب يعود إلى قلة الصناعات التقليدية المتوارثة، وكذلك حداثة الكثير من المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم، ومن الملاحظ مؤخراً الابتعاد عن سكن المستثمر في المحافظة، وخاصة في فترات الهدوء التي سادت بعد بسط أجهزة السلطة الوطنية يدها على بعض المناطق وتحقيق الأمن والأمان، وكذلك لضمان التوسعة في أحجام المنشآت الصناعية.

#### 4. وجود تجمع صناعي:

يشكل التجمع الصناعي نفسه سوقاً وقوة مغناطيسية تجذب إليها الصناعات الجديدة<sup>(4)</sup>، وهذا يساعد المستثمرين للاستفادة من البنى التحتية المتوفرة، وتقصير مسافة النقل لقرب المنشآت الصناعية من بعضها البعض، وانخفاض في معدلات الأجور وعناصر الإنتاج الأخرى، وحسب الدراسة الميدانية تبين أن هذا العامل يحتل المرتبة الرابعة في محافظة طولكرم وبنسبة مئوية بلغت 10.3%، واحتل هذا العامل المرتبة الأولى في محافظة نابلس<sup>(5)</sup>، وجاء في المرتبة الثالثة في الدراسة في مدينة الخليل<sup>(6)</sup>، بينما احتل المرتبة الأولى في محافظة جنين<sup>(7)</sup>، وربما يعود هذا الاختلاف بين المناطق إلى اختلاف الظروف الموقعية، وتعاقب السلطات السياسية

<sup>1</sup> الجمل، هاني، مرجع سابق، ص58.

<sup>2</sup> غانم، مصطفى، مرجع سابق، ص35.

<sup>3</sup> حلاحلة، خليل، مرجع سابق، ص79.

<sup>4</sup> خير، صفوح، الجغرافيا الاقتصادية، دمشق، 1978م، ص317.

<sup>5</sup> الجمل، هاني، مرجع سابق، ص55.

<sup>6</sup> حلاحلة، خليل، مرجع سابق، ص79.

<sup>7</sup> غانم، مصطفى، مرجع سابق، ص29.

المختلفة، والتي قد تهتم بتطوير منطقة أكثر من منطقة أخرى، نتيجة لظروف تحددها هي، ومن أهمها حجم المنطقة وموقعها.

وفي مجال اختيار مواضع المنشآت الصناعية استناداً إلى دراسة مُسبّقة، فقد دلت الدراسة الميدانية على أن 82.1% من حجم العينة اختاروا المواضع بناءً على دراسة مُسبّقة، وأن 17.9% من حجم العينة اختاروا موقع المنشأة الصناعية بطريقة عشوائية، ولا يعني وجود دراسة مُسبّقة أنها تمت بطريقة علمية ملتزمة بمواصفات ومقاييس معينة ومحددة مسبقاً، ولكنها كانت تتبع لعدة اعتبارات ومنها:

1. القرب والبعد من خطوط المواصلات.
2. ملكية الأرض.
3. ثمن الأرض بين الارتفاع والانخفاض، وكذلك ظروف استئجار الأرض.
4. مدى توافر الخدمات والبنية التحتية في المنطقة.
5. غالباً ما يخضع تحديد المواضع للخبرة الشخصية ورأي أشخاص مقربين وليس للتخطيط المسبق.
6. القرب والبعد من السوق.

ومن الملاحظ، العشوائية في توزيع المنشآت الصناعية، ووجود الكثير منها في البيوت أو بالقرب منها، كما أن بعضها بعيدة عن البيوت والمناطق الصناعية، ومنها ما هو قريب من بعضها. ومن الملاحظ أيضاً أنه لا يوجد تجمع صناعي أو تجمعات تحتوي على معظم الصناعات، فعلى مستوى مدينة طولكرم تركزت الصناعات داخل المدينة، وبين الأحياء السكنية وساعدها في ذلك القرب من السوق الذي لعب دوراً هاماً في قيام الصناعات الغذائية، والنسيجية، وصناعات معدنية محدودة وصناعات خفيفة أخرى، ومع نمو المدينة وتمددتها، وانتشار العمران وزيادة عدد السكان، والحاجة إلى صناعات جديدة تحتاج إلى مساحات شاسعة،

وكذلك الحاجة لتوسيع المنشآت الصناعية القائمة من قبل، ظهرت مناطق صناعية، ومنها: منطقة صناعية على شارع نابلس بالقرب من مخيمي طولكرم ونور شمس وقرية اكتابا، ولكن هذه الصناعات متنوعة وغير متجانسة، وهذه المنطقة تم اختيارها من قبل أصحاب المنشآت الصناعية أنفسهم وليس من قبل المخططين، وزودتها البلدية بالماء والكهرباء، وأصبحت قريبة من التجمعات السكانية، وقد يكون توأجدها مؤقتاً رهن إنشاء منطقة صناعية بديلة على مساحات أرضية شاسعة، وبعيدة عن التجمعات السكانية، ومزودة بالبنية التحتية، وهو ما تم دراسته وعمل مخططات له مؤخراً، وهذه المنطقة الصناعية تقع بالقرب من بلدة ارتاح غرب مدينة طولكرم.

أما في قرى وبلدات محافظة طولكرم فالانتشار العشوائي هو السائد، وهناك تجمعات تم إقامتها بناءً على رغبة أصحاب المنشآت الصناعية ولا تتبع لدراسة مسبقة، والميزة الوحيدة لها المساحة الشاسعة والبعيدة عن السكان، ومنها التجمع الصناعي القائم على طريق عتيل - باقة الشرقية في منطقة الشعراوية، والتجمع الصناعي القائم قرب قرية الراس وكفر صور في منطقة الكفريات، وغير ذلك.

إن السمة الغالبة لهذه التجمعات الصناعية هي الانتشار العشوائي بين البيوت، أو في مناطق بعيدة عنها، كما أن الانتشار قد يكون بشكل منفرد أو كمجموعة من المنشآت بأعداد بسيطة، ولكن المجالس البلدية والقروية زودتها بالخدمات، كالماء والكهرباء وطرق المواصلات، لتشجيع الإنتاج الصناعي، وضمان استمرار عملها.

## 5. رخص الأيدي العاملة:

الأيدي العاملة من العناصر المهمة في العملية الإنتاجية، وكثير من دول العالم الصناعي حولت كثير من صناعاتها إلى الخارج للاستفادة من رخص الأيدي العاملة في مناطق أخرى مقارنة مع الأسعار السائدة في نفس الدولة أو المنطقة، ومن هذه الدول على سبيل المثال اليابان والولايات المتحدة الأمريكية اللتين حولتا كثيرا من صناعاتهما إلى دول جنوب شرق آسيا، ومنها: إندونيسيا، وماليزيا، وتايلاند وغيرها، ولكن هذا العامل ليس له أهمية كبيرة في محافظة

طولكرم حيث بلغت نسبته 1.3% من بين العوامل المؤثرة في اختيار الموضع الصناعية في المحافظة، وقد يعود ذلك إلى أن كثيراً من الصناعات يعمل بها أصحابها وأفراد العائلة، وكذلك سيادة الصناعات الصغيرة ذات العدد العمالي القليل، وتقارب أجرة العاملين في جميع أرجاء المحافظة، وحتى مع المحافظات الأخرى، هذا ناهيك عن سياسة الاحتلال الإسرائيلي التي لا تسمح بنقل منتجات الصناعات الوطنية إلى الخارج.

## 6. القرب من المادة الخام:

يعتبر عامل القرب من المادة الخام من العوامل المهمة في اختيار الموضع الصناعي، فكثير من الصناعات أقيمت بالقرب من المواد الخام، وخاصة الصناعات الثقيلة، وصناعات أخرى مثل مناجم المعادن، ومنها مناجم الذهب في دولة جنوب أفريقيا، ومناجم الحديد في الصين، واستخراج الفحم الحجري في ألمانيا، ومصانع الأخشاب بالقرب من الغابات، كغابات الأمازون في أمريكا الجنوبية، ويلعب هذا العامل دوراً محدوداً في محافظة طولكرم، وذلك نتيجة للظروف التي فرضها الاحتلال من مصادرة الأراضي، وإغلاق الحدود. ومن هنا أصبحت المواد الخام تستورد عن طريق إسرائيل غالباً، ومن مناطق خارج الضفة الغربية، وكذلك إمكانية نقل المواد الخام للمصانع بسهولة لانتشار الطرق ووسائل المواصلات، وصغر حجم المواد الخام وصغر حجم المنشآت الصناعية.

وقد أظهرت الدراسة الميدانية أن هذا العامل احتل المرتبة الخامسة بنسبة 6.4% من حجم العينة، والصناعات التي تأثرت بهذا العامل في محافظة طولكرم تشمل بعض الصناعات الغذائية التي تعتمد على المواد الخام الزراعية، كمعاصر الزيتون، ومصانع المخللات على سبيل المثال، ومصنع الفحم الذي يعتمد على المادة الخام المستخرجة من المعاصر وهي مادة الجفت، والكسارات لضخامة المادة الخام والآلات ووسائل النقل التابعة لها، وصعوبة نقل المواد الخام ومعالجتها خارج المنطقة التي تتوفر بها المادة الخام.

## ثانياً: الفترات التاريخية التي مرت بها الصناعة في محافظة طولكرم

تعد دراسة التطور التاريخي للصناعة في اقتصاد أي بلد أمر ضروري، وذلك لأن الماضي مفتاح الحاضر، فدراسة واقع الصناعة في السابق وأنواعها والعوائق التي كانت تعترضها ضرورة أساسية لأي خطة؛ للنهوض بالصناعة في الحاضر والمستقبل. لقد امتازت فلسطين بتعاقب الإدارات المختلفة عليها، ما كان له أثر على مختلف نواحي الحياة، ومنها الصناعة. وفيما يلي نتناول الفترات التاريخية التي مرت بها الصناعة في محافظة طولكرم:

1. فترة العهد العثماني.
2. فترة الانتداب البريطاني.
3. فترة الحكم الأردني.
4. فترة الاحتلال الإسرائيلي.
5. فترة السلطة الوطنية الفلسطينية.

### الصناعات في محافظة طولكرم في العهد العثماني (1516-1918م)

انشغلت الدولة العثمانية بتوسيع رقعة أراضيها وخاضت الحروب الكثيرة لتحقيق ذلك، مما كان له أثر على مواكبة التطور والتحديث، وأبقى العثمانيون على النظم الاجتماعية لشعوب البلاد المفتوحة، وكان تدخل العثمانيين محدوداً في مجالات الحياة المختلفة، كالتعليم، والصحة، والأنشطة الاقتصادية المختلفة، هذا وقد شهدت السنوات الممتدة ما بين 1856-1882م تطوراً واضحاً في الولايات العثمانية ومنها فلسطين، وتحولات حاسمة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي في الدولة العثمانية، فمع حرب القرم التي تحالفت بها الدولة العثمانية مع دول أوروبية وخاصة بريطانيا وفرنسا ضد روسيا، وصلح باريس، بدأت مرحلة جديدة للتغلغل الاقتصادي في الدولة العثمانية، تجلت في الاستثمارات الأوروبية، وفي الوصاية لسياسية للدول الأوروبية، فتطور الوضع الاقتصادي عن طريق الاستثمارات المختلفة ومنها الصناعة<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> شولش، ألكزندر، تحولات جذرية في فلسطين (1856-1882م)، ترجمة: كامل جميل العسلي، ط2، دار الهدى، عمان، 1990، ص40.

وبعد عام 1882م حصلت أحداث أثرت على الدولة العثمانية ومقاطعاتها ومنها فلسطين، ومن هذه الأحداث إعلان الإفلاس العام، وموجة الهجرة الأولى لليهود إلى فلسطين، وتناغم مصالح الإمبريالية البريطانية مع الحركة الصهيونية، كل هذا أدى إلى التأثير على الاستثمارات ومنها الصناعة<sup>(1)</sup>.

اشتهرت في فترة العهد العثماني في فلسطين زراعة الشعير، والقمح، والزيتون، والسمسم، وكانت هذه المنتجات تستهلك إما بشكلها الخام كالشعير والسمسم، أو يتم تصنيعها مثل زيت الزيتون والصابون، ويصدّر للخارج وخاصة الدول العربية المجاورة. أما النشاط الصناعي فظهرت الحرف اليدوية والورش الصغيرة التي اتسمت بالعائلية والوراثة إضافة إلى بساطتها<sup>(2)</sup>.

**ومن أهم الصناعات التي كانت قائمة في منطقة الدراسة في العهد العثماني:**

1. **معاصر الزيتون:** تعد منطقة الدراسة من أهم مناطق إنتاج الزيتون في فلسطين، ولهذا وجدت معاصر الزيتون فيها منذ القدم، وكانت بدائية في البداية وتتكون من حجر كبير يجره حيوان ويفصل الزيت بعدها عن طريق وضع الماء مع الزيت في البئر، يفصل الزيت عن الماء نتيجة لاختلاف الكثافة، وكانت هذه الأماكن يطلق عليها البد، مثل بد العبد، وبد أبو صاع، وبد سالم وغيرها في دير الغصون<sup>(3)</sup>، ووجدت في معظم أراضي المحافظة، وفي بداية القرن العشرين استقدمت المعاصر الحديثة من أوروبا، وقد كان يُصدّر زيت الزيتون إلى كل من مصر وأوروبا<sup>(4)</sup>.

2. **مطاحن الحبوب:** تعد هذه الصناعات الرئيسية في المنطقة، وتقوم على طحن القمح والذرة لعمل الطحين الذي يشكل الغذاء الرئيسي للسكان، فقد انشأ آل البرقاوي مطحنة للحبوب في

---

<sup>1</sup> شولش، ألكزاندر، مرجع سابق، نقلا عن: بدر، محمد، **طولكرم وجوارها من (1864-1918م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2011، ص141.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص99.

<sup>3</sup> مقابلة شخصية مع الحاج يوسف صادق محمد بدران، 84 سنة، دير الغصون، بتاريخ 2012/3/3.

<sup>4</sup> حسن، علي، قصة مدينة طولكرم، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، دم، دت، نقلا عن: بدر، محمد، مرجع سابق، ص 142.



الجزء الغربي من دار سواد التي اقتنوها وأوقفوها على دار سواد وغيرهم من السكان<sup>(1)</sup>، وأنشأت عدة طواحين تدار بالماء لطحن الحبوب في المنطقة.

3. **الصناعات الغذائية:** وهي الصناعات القائمة على منتجات الحليب كاللبن، واللبن، والسمن، حيث تصنع في جميع البيوت، وصناعة الحلويات في منطقة طولكرم إضافة إلى المربي الذي يصنع في البيوت كمربي العنب والتفاح والسفرجل والمشمش<sup>(2)</sup>، وصناعة المخلات، إضافة إلى تجفيف وحفظ الفواكه، وعصير البندورة، وقد كانت تقوم داخل البيوت من أجل سد الاحتياج البيتي، وبيع الزائد منه أو مقايضته بسلع أخرى، إذ كانت منتجات الألبان تباع في أسواق القدس وحيفا ويافا وعكا ونابلس<sup>(3)</sup>.

4. صناعة الصابون: كانت نابلس مركزاً لصناعة الصابون في فلسطين، وانتقلت هذه الصناعة إلى منطقة الدراسة، حيث كانت تصنع في معظم بيوت المنطقة، ولم تكن هذه الصناعة كبيرة في المنطقة، وإنما كانت لسد الاحتياج المنزلي، ولا زالت هذه الصناعة قائمة في قرى وبلدات المنطقة حتى يومنا هذا<sup>(4)</sup>.

5. صناعة السجاد: أورد محمد رفيق التميمي خلال رحلته التي قام بها إلى طولكرم أنه تم افتتاح مكتب لصناعة السجاد في طولكرم تابع لهيئة المعارف، بهدف تصنيع السجاد<sup>(5)</sup>، وبعدها انتشرت هذه الصناعة في المنطقة.

6. صناعة الحصر: كانت تصنع الحصر في الطيبة وقصبة طولكرم<sup>(6)</sup>.

---

<sup>1</sup> البرقاوي، خليل حسن، طولكرم مدينة لها تاريخ، المؤلف، طولكرم، 1994، نقلا عن: بدر، محمد، مرجع سابق، ص141.

<sup>2</sup> صبري، بهجت، فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها (1914-1920)، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1982، ص127-128.

<sup>3</sup> الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، ج4، ص240.

<sup>4</sup> طوطح، خليل وخوري، حبيب، جغرافية فلسطين، ط1، مؤسسة ابن رشد، القدس، فلسطين، 1923، ص54.

<sup>5</sup> التميمي، وبهجت، ولاية بيروت القسم الجنوبي، جزآن، ط3، دار خاطر للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت، لبنان، 1987، ص198.

<sup>6</sup> طوطح وخوري، جغرافية فلسطين، مرجع سابق، ص56.

7. صناعة الجير (الشيد): انتشرت صناعة الجير في معظم قرى منطقة الدراسة، من أجل استخدامه في بناء وتشبيد المنازل، والآبار، وكان يوضع الحجر الجيري داخل مكان مبني من الحجارة والخشب وتوقد تحته النار، وقد تستغرق يوم أو يومين أو أكثر، وبعدها يتم جمع الفتات منه على شكل شيد ذا مواصفات جيدة<sup>(1)</sup>.

أما أهم الحرف التي سادت في المنطقة في تلك الفترة فهي:

1. حرفة النجارة: ويطلق على صاحب هذه الحرفة النجار، وهو الذي يقوم بصنع الأدوات الخشبية كالأبواب والشبابيك والأثاث المنزلي الخشبي.

2. حرفة الحدادة: ويطلق على صاحب هذه الحرفة الحداد، وهو الذي يقوم بصنع الأدوات الحديدية اللازمة للزراعة كالقؤوس والمحاريث، إضافة إلى أدوات المطبخ وحراسة الشبابيك بواسطة القضبان الحديدية.

3. حرفة الاسكافي (الكندرجي): وهم الذين يصنعون الأحذية ويصلحونها<sup>(2)</sup>.

4. مهنة الخياطة: ويقوم بهذه المهنة الخياط الذي يقوم بخياطة الملابس للرجال والأطفال والنساء<sup>(3)</sup>.

5. حرفة الخبازين (الفران): وهو الذي يقوم بخبز العجين في الأفران العامة في المدن والقرى<sup>(4)</sup>.

6. حرفة السمكرية: وهم الذين يقومون بصنع الأدوات المنزلية وإصلاحها<sup>(5)</sup>.

وامتازت الصناعات بشكل عام في محافظة طولكرم خلال فترة الحكم العثماني بعدة

مميزات:

1. أنها صناعات يدوية بسيطة ومتوارثة، وتعتمد على الأساليب البدائية.

<sup>1</sup> مقابلة شخصية مع الحاج محمود الشيخ يوسف بدران، 81 سنة، دير الغصون، بتاريخ 2012/2/8.

<sup>2</sup> بدر، محمد، مرجع سابق ص 145.

<sup>3</sup> عيساوي، شارل، نقلا عن: بدر، محمد، مرجع سابق، ص 144.

<sup>4</sup> بدر، محمد، مرجع سابق، ص 145.

<sup>5</sup> التميمي، وبهجت، مرجع سابق، ص 32.

2. اعتمدت هذه الصناعات بشكل رئيس على المواد الخام الزراعية والحيوانية المحلية.
3. كان الهدف من قيام الصناعات غالباً هو سد حاجة السوق المحلية باستثناء بعض الصناعات التي كانت تصدر إلى خارج البلاد كزيت الزيتون.
4. قلة عدد العاملين في الصناعة بشكل عام، وانخفاض أجورهم.
5. مساهمة الصناعة المحدودة في الدخل العام.
6. صناعات تمتاز ببساطة أدواتها وقلة آثارها الملوثة، لذا ظهرت في قلب التجمعات السكانية.

### الصناعة في محافظة طولكرم خلال فترة الانتداب البريطاني:

اتسم الاقتصاد الفلسطيني منذ بداية الانتداب البريطاني بالتخلف العام، واعتمد على النشاط الزراعي بشكل أساسي، وهذا كان له أثر على تطور بعض القطاعات الصناعية آنذاك، فانتشرت الصناعة البسيطة التي تعتمد على المواد الخام الزراعية بشكل رئيسي، كصناعة الصابون والزيتون، وطحن الحبوب، وتجفيف الفواكه، وتخمير العنب، وعمل المخلات. وبعد الحرب العالمية الأولى لوحظ تطور ولكنه محدود، واقتصر على بعض الصناعات ذات الطابع الحرفي البسيط، وكان الهدف الأساسي من الصناعات هو إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان، ومنها صناعة النسيج، والحدادة، والدباغة، وطحن الحبوب، وعصر الزيتون.

وعلى الرغم من ضعف الصناعة الفلسطينية فترة الانتداب البريطاني من عدة نواحي ومنها محدودية الأيدي العاملة فيها، وقلة العوائد المادية الناتجة عنها، وتركزها في المدن الكبرى كالقدس وحيفا ونابلس والخليل، فقد شهدت فلسطين نهضة صناعية سارت بمعدلات نمو أعلى من الدول المجاورة، إذ ارتفع عدد العمال في الصناعة من 1600 عاملاً عام 1912م إلى 46577 عاملاً في منتصف الأربعينات، وارتفع عدد المؤسسات الصناعية من 236 مؤسسة إلى 3474 مؤسسة في نفس الفترة، وبشكل عام عانت الصناعة في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني من عدة مشاكل أهمها<sup>(1)</sup>:

<sup>1</sup> وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، تاريخ الصناعة في فلسطين، الموقع الإلكتروني:

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3087> تاريخ الزيارة: 2012/03/09م

1. قلة رأس المال المستثمر في الصناعة.

2. صغر حجم المؤسسات الصناعية.

3. العراقيل التي وضعتها سلطات الانتداب أمام تقدم الصناعة العربية، في حين أنها قدمت التسهيلات للمؤسسات اليهودية.

وبشكل عام خضع التطور الصناعي في فلسطين فترة الانتداب البريطاني لمجموعة من العوامل التي حددت تطوره واتجاهاته، ومنها الموارد الطبيعية المتعلقة بالنشاط الزراعي والنشاط الصناعي والتي تميزت بالضعف العام، أما بالنسبة للموارد البشرية فقد لعبت دوراً في تحديد التطور الصناعي العربي واليهودي تبعاً لمستوى تدريبها وتأهيلها، ومن هنا فقد لعبت الهجرة اليهودية إلى فلسطين دوراً بارزاً في تحقيق التطور الصناعي اليهودي بشكل كبير مقارنة مع التطور الصناعي العربي، ومن العوامل التي أسهمت بشكل واضح في هذا التقدم الخبرات الصناعية المتعددة، وتدفق لرأس المال اليهودي، يضاف إلى ذلك ما وفرته الهجرة من زيادة الطلب على السلع، واتساع السوق لصالح الإنتاج الصناعي اليهودي.

هذا وفي عام 1942م أُجري إحصاء للصناعة في فلسطين، شمل كل المعامل والورش الصناعية التي تنتج مختلف السلع سواء كانت يدوية أو آلية، ولم يشمل الصناعات البيتية وصناعات أخرى تتعلق بالبناء والنقل، ومن خلال الجدول رقم (19) يتضح لنا أهم الصناعات التي أحصيت عام 1942م.

جدول رقم (19) أهم الصناعات وعدد المنشآت في فلسطين عام 1942م

النسبة المئوية %	المجموع	عدد المصانع عند اليهود	عدد المصانع عند العرب	الصناعة
16.2	565	289	276	أغذية
17.5	609	388	221	صناعات معدنية
19.9	692	347	345	ملابس
14.5	504	170	334	نسيج وغزل
5.8	202	172	30	كيماويات
1.5	51	18	33	زيوت ودهن
3.4	121	62	59	غير معدنية (اسمنت)
1.6	54	38	16	كحول
1.0	36	36	0	الماس
3.0	103	58	45	جلود
12.2	422	136	286	أخشاب
0.3	11	6	5	تبغ
2.3	81	75	6	ورق
0.5	17	17	0	مطاط
0.4	16	16	0	تجليد كتب
2.5	90	79	11	متفرقات
<b>%100</b>	<b>3474</b>	<b>1907</b>	<b>1567</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث، دمشق، 1984م، ص105.

ويمكن تقديم الملاحظات التالية على الوضع الصناعي العام في فلسطين عام 1942م من

خلال الأرقام والنسب الواردة في الجدول السابق:

1. الهدف الرئيسي للتطور هو دعم الصناعات القائمة بالدرجة الأولى، بما في ذلك مدها بالآلات المتنوعة والحديثة، والتوسع بإقامة أعداد متزايدة من المنشآت الصناعية، أما الصناعات المستحدثة فعددها قليل، واشتملت على صناعة الورق والطباعة والصناعات الكيماوية والماس والمطاط.

2. يلاحظ تزايد في عدد المنشآت العربية في بعض الصناعات التي تحتاج إلى أيدي عاملة كبيرة، ومنها: الأخشاب، والنسيج والغزل، والأغذية، والملابس، أما الصناعات الحديثة فتكاد تنحصر بالمصانع اليهودية، ومنها: المطاط، والماس، وتجليد الكتب، وهناك تفوق ملحوظ في عدد المصانع الكيماوية والكحول لصالح اليهود.

3. أما فيما يتعلق بعدد المنشآت فقد احتلت صناعة الملابس المرتبة الأولى بنسبة 19.9%، تليها الصناعات المعدنية بنسبة 17.5%، ثم المأكولات بنسبة 16.2%، والمنسوجات 14.5%، والأخشاب 12.2%، والكيماوية 5.8%.

ومن الواضح تفوق الصناعة اليهودية على الصناعات العربية من حيث عدد العاملين فيها، حيث بلغ عدد العمال اليهود (37773) عاملاً، بينما بلغ عدد العمال العرب (8804)<sup>(1)</sup> كما تفوق اليهود في وجود الخبرات، والآلات الحديثة وجودة الإنتاج، وتشجيع التصدير، وخفض الضرائب والرسوم الجمركية بعكس الصناعات العربية، ولكن الأوضاع التي سادت أثناء الحرب العالمية الثانية كان لها دور واضح في تطور الصناعات الفلسطينية بمجملها بالنسبة لكل من القطاع الصناعي العربي واليهودي، وذلك نتيجة لتزايد الطلب على السلع المختلفة الذي ولدته ظروف الحرب، وقد انعكس ذلك في توسيع الطاقة الإنتاجية للصناعات القائمة، بالإضافة إلى زيادة فروع الصناعات المختلفة، وإقامة صناعات جديدة.

ولعب العرب الفلسطينيون دوراً رئيساً في تطور الصناعة، وقد اعتمد هذا على الخبرات الفردية والعائلية المتوارثة بالإضافة إلى اكتساب الخبرة من مراكز التدريب وتراكم المعرفة الناتجة عن العمل في الصناعات الأجنبية، كل هذا وغيره أدى إلى ارتفاع الإنتاجية وتقليص الفجوة بين الصناعات العربية واليهودية، وهكذا قامت صناعات معدنية وصناعات الآلات والمعدات المرتبطة بأنشطة البناء والنسيج والملابس، والصناعات الغذائية وغيرها الكثير، إلا أن وقوع كارثة 1948م أوقف هذا التقدم.

<sup>1</sup> المصدر: الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث، دمشق، 1984م، ص 49.

أما بالنسبة للصناعات في محافظة طولكرم، فقد افتقرت المحافظة للصناعات بشكل عام وللصناعات المتطورة بشكل خاص؛ وذلك بسبب عدم اهتمام الحكومة من جهة، وقلة رؤوس الأموال من جهة أخرى، أما أشهر تلك الصناعات التي كانت متواجدة في المحافظة فتتمثل بالآتي:<sup>(1)</sup>

1. صناعة عصر الزيتون.

2. صناعة طحن الحبوب.

3. صناعة النسيج.

### الصناعة في محافظة طولكرم خلال فترة الحكم الأردني من 1950-1967م:

طبقت الحكومة الأردنية نظامها الإداري والقانوني على الضفة الغربية بعد ضمها إليها في العام 1950، واستمر حكم المملكة الأردنية لها حتى عام 1967م حين خضعت للسيطرة الإسرائيلية. وبلغ عدد المؤسسات الصناعية في بداية الستينيات والتي كانت تشغل 5 عمال فأكثر حوالي 254 مؤسسة، ووصل عدد العاملين فيها إلى 3562 عاملاً، واحتلت صناعة الملابس النصيب الأكبر منها، تليها الصناعات الغذائية، ثم المنتجات المعدنية والأثاث والمفروشات، أما باقي المؤسسات فقد كانت صغيرة الحجم تشغل أقل من 5 عمال، ووصل عددها عام 1965م إلى 2927 مؤسسة، تشكل ما نسبته 76.2% من إجمالي المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية خلال تلك الفترة.<sup>(2)</sup>

إن القطاع الصناعي في الضفة الغربية كان أكثر تطوراً من القطاع الصناعي في الضفة الشرقية فترة انضمام الضفة الغربية للمملكة الأردنية الهاشمية، ومثال على ذلك أنه في بداية الخمسينيات لم يكن في الضفة الشرقية غير 153 مؤسسة صناعية يعمل فيها 1171 عاملاً، بينما بلغ عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية التي تشغل 4 عمال فأكثر 254 مؤسسة يعمل بها 3562 عاملاً<sup>(3)</sup>، وخلال الحكم الأردني للضفة الغربية لوحظ انحياز لصالح تطور قطاع

<sup>1</sup> عمار، أحمد، التعليم في قضاء طولكرم في ظل الانتداب البريطاني 1922 - 1948، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006، ص12.

<sup>2</sup> تاريخ الصناعة في فلسطين، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وفاق، 2011.

<sup>3</sup> أبو شكر، عبد الفتاح، التصنيع في الضفة الغربية، مرجع سابق، ص23.

الصناعة في الضفة الشرقية على حساب قطاع الصناعة في الضفة الغربية، ومن أسباب ذلك ما يلي:

1. لم تسمح السلطات المختصة بالترخيص لإنشاء أي مشروع يتجاوز 10000 دينار في الضفة الغربية، ولذلك لم يتجاوز الاستثمار في الضفة الغربية الثلث مقارنة مع الضفة الشرقية، وذلك لإفساح المجال للتطور الاجتماعي والاقتصادي في شرق الأردن<sup>(1)</sup>.
2. الهجرة السكانية ومنها الأيدي العاملة من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية خلال الأعوام 1948-1967 أدى إلى إعاقة التنمية في الضفة الغربية.

لقد فرضت الأوضاع التي أعقبت حرب عام 1948م ومنها لجوء أعداد كبيرة إلى الضفة الغربية من بقية أجزاء فلسطين المحتلة عام 1948م، إلى ضرورة توفير فرص عمل لأعداد الكبيرة من السكان الأصليين والوافدين، وضرورة توفير السلع الاستهلاكية والخدماتية نظراً لزيادة الطلب عليها، واعتمدت الصناعة بشكل أساسي على المواد الخام المحلية وخاصة الزراعية والحيوانية. والجدول رقم (20) يوضح مدى التغير في عدد المنشآت الصناعية المتوسط والكبيرة في الضفة الغربية خلال فترة الخمسينيات والستينيات.

جدول رقم (20) المؤسسات الصناعية المتوسطة والكبيرة في الضفة الغربية خلال الفترة الممتدة من 1954-1965م

1965	1954	الصناعات
313	32	الصناعات الغذائية
2	2	صناعة التبغ
123	41	صناعة الغزل والنسيج
203	29	صناعة المواد الإنشائية
51	20	الصناعات الجلدية
46	43	الصناعات الكيماوية
133	29	الصناعات المعدنية
44	58	صناعات أخرى
<b>915</b>	<b>254</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: دائرة الإحصاء العامة، الدراسة الصناعية لعام 1967، ص 160-163، نقلاً عن عناب، وائل، مرجع سابق، ص 187.

<sup>1</sup> E. Kanov Sky, *Economic Development of Jordan*, telaviv university publishing projects, 1976, p.95.



ويشير الجدول السابق رقم (20) أن المؤسسات الصناعية المتوسطة والكبيرة في الضفة الغربية قد زادت خلال الفترة الممتدة ما بين 1954-1965م إلى حوالي 661 مؤسسة أو ما يعادل 260%، كما يلاحظ تزايد أعداد المؤسسات بأنواعها المختلفة بشكل عام، ورغم هذا التطور إلى أن السياسة التصنيعية التي أتبعتها الحكومات الأردنية واجهت مجموعة من العقبات أهمها:

1. محدودية الأسواق المحلية، وعدم الانفتاح على الأسواق العالمية.
2. محدودية مصادر الطاقة المختلفة، وصعوبة الحصول عليها.
3. صعوبة توفر رأس المال الكافي لإقامة الصناعات المختلفة.
4. نقص المواد الخام بشكل عام وصعوبة توفرها، والتركيز على المواد الخام المحلية وخاصة الزراعية.

وقد حدث تطور محدود في قطاع الصناعة في محافظة طولكرم خلال فترة الحكم الأردني، وظهر فيها ثلاثة مصانع لإنتاج الأقمشة، بالإضافة إلى الصناعات الحرفية والغذائية، واحتل قطاع الصناعة المرتبة الثانية بعد الزراعة وقطاع التجارة، وفق الإحصاء الأردني الرسمي لعام 1961م<sup>(1)</sup>.

### **الصناعة في محافظة طولكرم خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي 1967-1994م:**

تم احتلال الضفة الغربية من قبل إسرائيل بعد حرب حزيران عام 1967م، وبقي الفلسطينيون في أرضهم ولم يرحلوا كما حدث في أعقاب حرب عام 1948م، وانتهجت إسرائيل سياسات معادية للفلسطينيين كان لها آثاراً سلبية على مختلف مناحي الحياة، هذا وقد نجحت إسرائيل في ربط الصناعات الوطنية الفلسطينية بالصناعات الإسرائيلية، وهدفت إسرائيل من السياسات التي انتهجتها ضمان تبعية الصناعة الفلسطينية للإدارة الإسرائيلية، كما منعت قيام أية صناعة فلسطينية لها مثيل إسرائيلي؛ وذلك للحد من منافستها، وعملت على تنمية بعض

<sup>1</sup> المركز الفلسطيني للإعلام، مدينة طولكرم وقراها، الموقع الإلكتروني: <http://www.palestine-info.com/arabic/landhistory/geo/tolkarem.htm> تاريخ الزيارة: 2012/04/04.

القطاعات الصناعية في الأراضي الفلسطينية وربطها مباشرة مع صناعات إسرائيلية، وهدفت من ذلك الاستفادة من رخص الأيدي العاملة، كما قاومت إسرائيل تنمية أية مشاريع صناعية تسهم في بناء قاعدة صناعية صلبة لا تتأثر بأيّة تغيرات تطرأ على المنطقة العربية<sup>(1)</sup>، وقد أدت هذه السياسات الإسرائيلية إلى انخفاض واضح في عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية خلال الفترة الممتدة من 1968-1987م، كما هو موضح في الجدول رقم (21).

جدول رقم (21) المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية في سنوات مختارة

السنة	عدد المؤسسات	نسبة العاملين في الصناعة %
1968	4029	27.0
1978	2322	15.1
1985	2494	16.2
1987	2463	16.6

المصدر: دائرة الإحصاء العامة الدراسة الصناعية للفترة الممتدة من 1968 - 1987م نقلاً عن الحلاحلة، خليل، مرجع سابق، ص 47 و68.

ويلاحظ من الجدول السابق رقم (21) انخفاض عدد المؤسسات الصناعية بين عام 1968-1987م من 4029 مؤسسة إلى 2463 مؤسسة عام 1987 في الضفة الغربية، وهذا الانخفاض في عدد المؤسسات الصناعية ناتج عن السياسات الإسرائيلية المعيقة لتطور الصناعات الوطنية الفلسطينية، وضمان تبعية هذه الصناعات للإدارة الإسرائيلية لضمان خدمتها للاقتصاد الإسرائيلي، والقضاء على إمكانية تطور الصناعة الفلسطينية بشكل منافس للصناعة الإسرائيلية محلياً وعالمياً.

**بعض سياسات الاحتلال الهادفة لربط الصناعة الفلسطينية بالصناعة الإسرائيلية:**

وفيما يلي يتناول الباحث بعضاً من السياسات التي اتبعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لإعاقة نمو وتطور الصناعات الفلسطينية، والعمل على ربط الصناعات الفلسطينية بالصناعات الإسرائيلية:

<sup>1</sup> النابلسي، تيسير، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1975، ص146، نقلاً عن الحلاحلة، خليل، مرجع سابق، ص47.

1. نظام الضرائب الكثيرة والمتنوعة، وما يلحقها من الغرامات والعقوبات التي تنعكس سلباً على القطاع الصناعي، مما يرفع من تكلفة الإنتاج، ويعرض المؤسسات لخطر الإفلاس والإغلاق.
2. السماح للاستثمار في الضفة الغربية مرهون بالأوامر العسكرية، والحاكم العسكري.
3. القيود على استيراد المواد الخام اللازمة للصناعة، ومنع استيراد بعضها، وفرض رسوم عالية على المسموح منها.
4. القيود المفروضة على صادرات الصناعات الفلسطينية، وتأخير وصول البضائع غالباً نتيجة للإجراءات المتعددة ومنها فحصها بشكل دقيق، ويمنع تصدير الكثير منها.
5. المنافسة الواسعة للسلع الفلسطينية الناجمة عن انفتاح السوق الفلسطينية على البضائع الإسرائيلية والأجنبية، والتي تتميز بتفوقها من حيث الجودة أحياناً، وأحياناً أخرى في انخفاض الأسعار.
6. ضعف البنية التحتية والإهمال في صيانتها في الضفة الغربية، ومنها: عدم تأهيل طرق المواصلات، وإيصال الكهرباء والماء، وإن وصلت تكون أثمانها مرتفعة مما يزيد من تكلفة الإنتاج، ويعيق قيام المشاريع المختلفة.
7. عدم توفر البنوك، ووضع القوانين التي تمنع من تعامل الرأسماليين الإسرائيليين من أخذ الشيكات من رجال الأعمال الفلسطينيين، وهذا مستمد من قانون العقوبات لعام 1968م<sup>(1)</sup>.
8. توفير الأجور المرتفعة للعاملين بإسرائيل مقارنة مع الضفة الغربية، وهذا يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وخاصة عندما يرفع المستثمر أجور العمال لضمان استمرار عمل العمال، ونتيجة لارتفاع أجور العمال في إسرائيل فقد ارتفع عدد العمال من الضفة الغربية وقطاع غزة من 5000 عامل عام 1968م إلى 10200 عامل عام 1969م، أما في الفترة الواقعة بين الأعوام 1970-1984م فقد ارتفع عدد العاملين العرب في إسرائيل ووصل 110000 عامل<sup>(2)</sup>.

---

<sup>1</sup> سماره، عادل، اقتصاد المناطق المحتلة، التخلف يعيق الإلحاق، منشورات صلاح الدين، 1975، ص45.

<sup>2</sup> أبو عمشه، عادل، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل وأثناء الانتفاضة، ط1، 1989، ص17.

9. التوسع بمصادرة الأراضي وتحديد الخرائط الهيكلية للقرى والمدن، وهذا حدّ من انتشار الصناعات، وتركزها داخل البلدات وبين البيوت، ورفع تكلفة الإنتاج الناتجة عن ارتفاع أسعار الأرض المحدودة والمسموح بالبناء فيها.

وعند الحديث عن محافظة طولكرم فقد بقيت الصناعات التقليدية التي سادت فترة الحكم الأردني هي السائدة، إلا أن هناك تغيراً ملحوظاً حدث في بعض القطاعات، مثل زيادة أعداد المناجر والمحادد، والعمل بطريقة فنية حديثة، حيث نقلت الخبرة عن طريق العمالة في إسرائيل، وانتشرت مصانع الطوب والباطون والبلاط والحجر الصناعي، ومناشير الحجر الطبيعي، والصناعات الغذائية، وتطور قطاع النسيج، وبغياب الإحصاءات الدقيقة في تلك الفترة تم تقدير أعدادها وإنتاجها والعاملين بها، وغياب الإحصاءات ناتج عن سياسات الاحتلال مثل هروب أصحاب المنشآت من التسجيل تفادياً لدفع الضرائب الباهظة.

وفي التاسع من شهر كانون الأول لعام 1987م انطلقت الانتفاضة الشعبية الأولى، وقد أدت إلى تغيرات في مناحي الحياة على اختلافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانخفض الإنتاج الصناعي في الضفة الغربية بحوالي 30% خلال الفترة الممتدة من 1987-1990<sup>(1)</sup>، وتبعها في ذلك انخفاض عدد العمال وعدد المؤسسات الصناعية، ولكن هناك جانب إيجابي للانتفاضة والمتمثل بزيادة الطلب على السلع الوطنية ومحاربة المنتجات الإسرائيلية، وقد زاد الطلب على المؤسسات التي توظف ثمانية عمال في مختلف أنواع المنتجات مقارنة مع 14% من المؤسسات التي توظف أقل من ثمانية عمال<sup>(2)</sup>.

ومن حقائق الصناعة في محافظة طولكرم ومقارنتها ببقية محافظات الضفة الغربية يتضح لنا ما يلي<sup>(3)</sup>:

<sup>1</sup> نقلاً عن نصر، محمد، دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، ص 9. المصدر: Word Bank, 1993, Vol.3, p37

<sup>2</sup> المصدر السابق، ص 37.

<sup>3</sup> أبو شكر، عبد الفتاح وآخرون، التصنيع في الضفة الغربية، مرجع سابق، ص 56.

1. تحتل الخليل المرتبة الأولى في صناعة النسيج والملبوسات بنسبة 50% من عدد مؤسسات الضفة الغربية في هذا المجال، بينما تحتل نابلس وبيت لحم وطولكرم المرتبة الثانية بالتساوي وبنسبة 12.5% لكل منهم.
2. احتلت الخليل أيضاً المرتبة الأولى في صناعة مواد البناء وبنسبة 33.8%، بينما احتلت نابلس المرتبة الثانية وبنسبة 23.8%، وطولكرم والقدس المرتبة الثالثة وبنسبة 14.3% لكل منهما من بين عدد المؤسسات ونسبها في المحافظات الأخرى.
3. احتلت رام الله المرتبة الأولى بالنسبة للصناعات المعدنية وبنسبة 32.6% من حجم المؤسسات الأخرى، بينما الخليل المرتبة الثانية وبنسبة 24.5%، وجاءت بيت لحم بالمرتبة الثالثة بنسبة 16.1%، وبنسبة لطولكرم بلغت النسبة 4.1% من المجموع الكلي لهذه الصناعة.

#### الصناعة في طولكرم خلال فترة السلطة الوطنية الفلسطينية:

في الثالث عشر من أيلول عام 1993م، تم توقيع اتفاقية إعلان المبادئ (أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وبناء عليه تم قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م، وبعدها تم توقيع اتفاق آخر عرف باسم بروتوكول باريس الاقتصادي بتاريخ 1994/4/29م، وقد منح هذا الاتفاق مجموعة من الصلاحيات للسلطة الوطنية، ويمكن إجمالها بما يلي:

1. منح إدارة فلسطينية محدودة لإدارة النشاط الاقتصادي الفلسطيني، ويتم مراجعتها حسب الوضع السياسي المتقلب بين الاستقرار والأزمات.
2. تمكين السلطة الوطنية من تبني سياسة تشجيع الاستثمار، والعمل على الحد من القيود التي تفرضها الإدارة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة.
3. السماح للسلطة الفلسطينية بترخيص بنوك فلسطينية وعربية وأجنبية، وإيجاد سلطة نقد فلسطينية تتمتع بمعظم صلاحيات البنك المركزي ما عدا إصدار عملة وطنية، وقدرة السلطة الوطنية على إعادة فتح السوق المالية الفلسطينية.

4. سماح إسرائيل بإدخال المنتجات الصناعية الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية بدون تصريح مسبق، شرط التزام المنتج الفلسطيني بالمواصفات وتعليمات الصحة العامة الإسرائيلية.

5. السماح بسن قوانين استيراد كميات محددة من السلع المحددة، والسماح باستيراد كميات غير محددة بتعرفة جمركية تحددها السلطة الفلسطينية، شرط التزامها بالمعايير الإسرائيلية.

وقد واجهت اتفاقية باريس الاقتصادية العديد من العراقيل التي وضعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على اعتبار أنها الجهة الأقوى، وقامت بفرض سياستها كما تراها هي، ومن هذه السياسات:

1. الحواجز: حيث أقامت إسرائيل الكثير من الحواجز لتفتيش الشاحنات والسيارات الفلسطينية سواء من الضفة إلى غزة وبالعكس، وكذلك التي تنقل البضائع إلى إسرائيل وبالعكس، والسيارات المتجهة إلى الخارج.

2. تقييد حرية الحركة: فرضت إسرائيل على الفلسطينيين المسافرين بين الضفة الغربية وقطاع غزة وكذلك على المسافرين بين الضفة الغربية أو قطاع غزة إلى إسرائيل الحصول على تصاريح، والحصول على التصاريح عادة يأخذ فترات طويلة، وقد يحدد بأوقات قصيرة، فمنها ما يكون لساعات، ومنها لأيام محدودة جداً، وفي كثير من الأحيان يحرم بعض الأشخاص من الحصول على التصاريح، وقد ينتج عن هذا الإجراء عرقلة النشاط الاقتصادي الفلسطيني، فالنشاط التجاري بين الضفة الغربية وقطاع غزة ضعيف بسبب هذه التصاريح، كما أن حرية المستورد والمصدر الفلسطيني في استعمال المطارات والموانئ الإسرائيلية قد تراجعت بشكل كبير.

3. الإغلاقات: اتبعت إسرائيل سياسة الإغلاق للمناطق الداخلية وعلى المستوى الخارجي للأراضي الفلسطينية بما في ذلك الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، والحجة الدائمة

لهذه السياسة الأوضاع الأمنية، إذ بلغ عدد أيام الإغلاق عام 1995م (112) يوماً، و عام 2000 (75) يوماً<sup>(1)</sup>.

ونتيجة للإجراءات الإسرائيلية، فقدت هذه الاتفاقية قيمتها ومحتواها، حيث كان الفلسطينيون يطمحون من خلالها إلى ما يلي<sup>(2)</sup>:

1. الانفتاح الاقتصادي على العالم، والتكامل مع الاقتصاد العربي لضمان خلق اقتصاد فلسطيني متطور.
2. التخلص من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي بشكل كلي أو جزئي.
3. الحد من البطالة الناتج عن التوسع في الاستثمارات المختلفة.
4. الحد من العشوائية عند إقامة المشاريع الاقتصادية المختلفة.

ومما لا شك فيه، فإن تبعات هذه الاتفاقية قد أثرت على الصناعات القائمة في الضفة الغربية ولاسيما محافظة طولكرم، ففي الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) تعرضت طولكرم لهجمة شرسة من الجيش الإسرائيلي، ودمرت اقتصادياً، واضطر الكثير من سكانها للاغتراب واللجوء للخارج، سواء لدول أجنبية كالنرويج وبريطانيا والولايات المتحدة وغيرها، أو لدول عربية وخاصة دول الخليج العربي، ومن هنا مثلت هذه الهجرة سلاحاً ذو حدين، حيث أثرت في البداية من تفريغ المحافظة من أعداد كبيرة من المستثمرين وفقدان رأس المال، إلا أن العوائد الواردة من المغتربين أعادت الاستثمار، وحافظت على القائم نوعاً ما.

كما ساهم جدار الفصل العنصري في عزل ما مساحته 19.9 كم<sup>2</sup> من المساحة الكلية للمحافظة والبالغة 245.3 كم<sup>2</sup>، وفيما يخص النشاطات الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية فقد بلغ عدد المستعمرات في المحافظة تسعاً، وتحتل ما مساحته 3.6 كم<sup>2</sup> ويقطنها 2200 مستعمر إسرائيلي<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> دواس، فاروق، آثار العقوبات الجماعية على البنية الاقتصادية الفلسطينية، جمعية مركز الدراسات العمالية، إبريل 2001، المشار إليه في مقدار، سامي، مجلة رؤية، العدد (10)، تموز 2001.

<sup>2</sup> عبد الرزاق، عمر، الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين، 1994، ص 57.

<sup>3</sup> وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، الاستيطان في محافظة طولكرم، الموقع الإلكتروني:

[www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4094](http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4094) تاريخ الزيارة: 2012/04/17

وعلى الرغم من كل السياسات الإسرائيلية العدائية والمعيقة لتقدم أي صناعة فلسطينية، لكن الإرادة والتصميم على الاستمرار والنجاح من قبل المستثمرين حافظ على منشآت صناعية لا بأس فيها، ومنها ما يوضحه الجدول رقم (22) الذي يبين الأنشطة الاقتصادية وعدد المنشآت الاقتصادية في محافظة طولكرم، وهي موزعة على مختلف الأنشطة الاقتصادية.

الجدول رقم (22) الأنشطة الصناعية وعدد المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم، 2014

الرقم	اسم النشاط الاقتصادي	العدد
1	مقص رخام وصناعة وتركيب الشايش	11
2	تصنيع الحلويات والمواد الغذائية	19
3	مصنع مخلات	3
4	إنتاج وتعبئة المياه المعدنية	1
5	تصنيع العصائر والمشروبات الخفيفة والمشروبات الغازية	3
6	مصانع البوظة	3
7	مصانع المرديلا وتعبئة اللحوم	3
8	معاصر زيت الزيتون	8
9	صناعة الأثاث والأخشاب وأعمال النجارة	90
10	تركيب وقص الألمنيوم	51
11	تصنيع البرايز والأشغال اليدوية	6
12	تصنيع الجبس والديكور	11
13	تصنيع المناهل الصحية	2
14	مشاغل الذهب والفضة	3
15	مخرطة الحديد وأعمال الحدادة	93
16	تصنيع البيوت البلاستيكية	2
17	صناعة مواد التنظيف	2
18	مصانع المحارم الورقية	1
19	مصانع الباطون الجاهز ومواد البناء	2
20	مصانع الجلود	1
21	مشاغل الخياطة وأعمال الأقمشة	58
	المجموع الكلي	373

المصدر: الغرفة التجارية الصناعية الزراعية في طولكرم، بيانات غير منشورة، 2014.



ومن الجدول السابق رقم (22) يتضح تنوع النشاط الصناعي في محافظة طولكرم، وأن النسبة الأعلى لهذه الصناعات تتعلق بمخارط الحديد وأعمال الحدادة والتي بلغت 24.93%، يليها صناعة الأثاث والأخشاب وأعمال النجارة بنسبة بلغت 24.13%، وفي المرتبة الثالثة تأتي مشاغل الخياطة وأعمال الأقمشة بنسبة بلغت 15.55%، وما تبقى من الأنشطة بنسب متقاربة، ما عدا تركيب وقص الألمنيوم حيث يأتي بالمرتبة الرابعة، وتصنيع الحلويات والمواد الغذائية في المرتبة الخامسة، وتصنيع الجبس والديكور في المرتبة السادسة، وبنفس المرتبة قص الرخام وصناعة وتركيب الشايش.

كما نستنتج من الجدول السابق رقم (22) أيضاً زيادة نسبة الصناعات الحرفية البسيطة، وأهمها: مخارط الحديد وأعمال الحدادة، وصناعة الأثاث والأخشاب وأعمال النجارة، والصناعات المرتبطة مباشرة بالصناعات الإسرائيلية كمشاغل الخياطة وأعمال الأقمشة، وتلي هذه الصناعات، الصناعات الحرفية البسيطة كالحلويات والمواد الغذائية، ثم صناعة الجبس والديكور.

## الفصل الرابع

### التركيب الصناعي وبنيته في محافظة طولكرم

أولاً: المنشآت الصناعية

ثانياً: حجم المنشآت الصناعية

ثالثاً: مساهمة الأنشطة الصناعية في التوظيف

رابعاً: درجة التوطن الصناعي في محافظة طولكرم تبعاً لأنواع الصناعات وأماكن انتشارها

خامساً: مساهمة الأنشطة الصناعية في القيمة المضافة

سادساً: الصناعة والنشاط التجاري

سابعاً: المشكلات التي تواجه الصناعة

## أولاً: المنشآت الصناعية

تأثرت الأوضاع الاقتصادية بشكل عام في الضفة الغربية ومنها محافظة طولكرم بالأوضاع السياسية، وكان التأثير الأكبر على القطاع الصناعي، حيث ترتب على خضوع الضفة الغربية لإدارات سياسية متتالية بدأت بالدولة العثمانية وما لحق بها من ضعف وتراجع في نهاية عهدها، وما تلاها من انتداب بريطاني، ثم تبعية للمملكة الأردنية الهاشمية، هذه الأنظمة لم تشجع الاستثمار بشكل عام والصناعة بشكل خاص، وزاد الأمر سوءاً بعد حرب العام 1967 وخضوع الضفة الغربية للاحتلال الإسرائيلي، عمل هذا الاحتلال جاهداً على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، والتبعية شبه التامة له، ووضع العراقيل أمام تطور الصناعة وانتشارها وخاصة في الفترات الأولى من الاحتلال، هذا وقد حصل تطور ملحوظ في بعض الصناعات التي ترتبط بالصناعات الإسرائيلية، كصناعة الملابس والمنسوجات، وتراجعت صناعات أخرى كصناعة الأجهزة الكهربائية والأغذية<sup>(1)</sup>.

ما يهمنا في دراسة بنية الصناعة في محافظة طولكرم دراسة أعداد المنشآت الصناعية، والعاملين فيها، وتطور أعدادها وتنوعها مع الزمن، والقيمة المضافة وعوائدها وغيرها الكثير فيما يتعلق بموضوع الصناعة وبنيتها.

هناك نقص واضح في البيانات، وتتناقض في النسب والأعداد والخصائص بين مؤسسة وأخرى سواء رسمية أو غير رسمية، وهذا ما جعل الباحث يعتمد على عينة الدراسة، وعلى ما ورد في مراجع وكتب دائرة الإحصاء المركزية، وذلك لتسهيل الدراسة والحصول على البيانات المطلوبة، ومن التصنيفات التي اعتمدها دائرة الإحصاء المركزية تقسيم المنشآت الصناعية إلى ثلاثة أقسام، حسب حجم العمالة وهي على النحو التالي:

1. منشآت صناعية صغيرة يعمل بها أقل من 5 عمال.
2. منشآت صناعية متوسطة يعمل بها من 5-19 عاملاً.
3. منشآت صناعية كبيرة يعمل بها 20 عاملاً فأكثر.

<sup>1</sup> نصر، محمد محمود، فرص وإمكانيات التصنيع في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 1997، ص5.

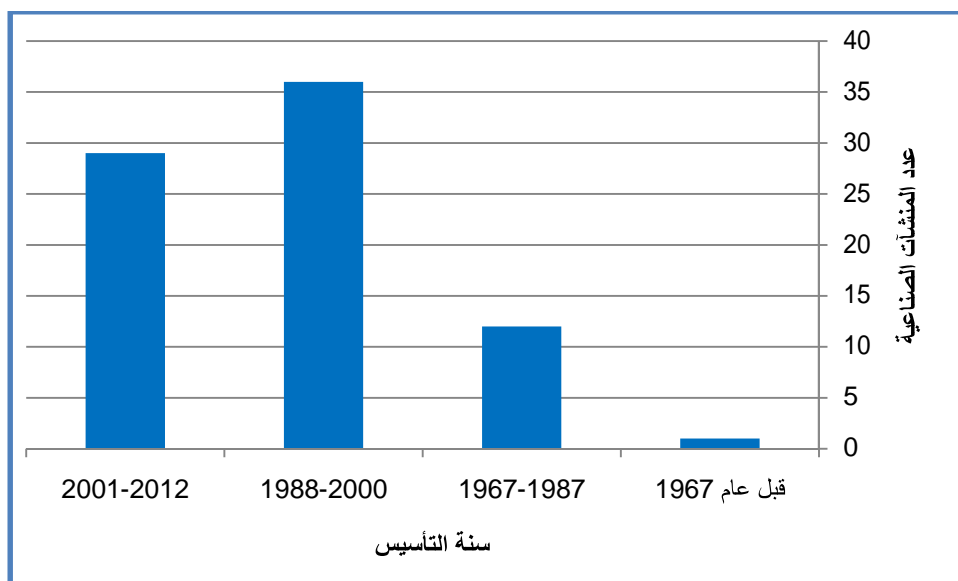
ومن المواضيع التي سيتم التعرف عليها في دراسة التركيب الصناعي وواقع الصناعة في محافظة طولكرم، دراسة تطور أعداد المنشآت وأحجامها في فترات زمنية مختلفة، والجدول رقم (23) يوضح ذلك.

جدول رقم (23) تطور أعداد المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم حسب تاريخ تأسيسها

النسبة %	عدد المنشآت الصناعية	تاريخ التأسيس
1.3	1	قبل عام 1967
15.4	12	1967-1987
46.1	36	1988-2000
37.2	29	2001-2012
%100	78	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية، تموز 2012

الشكل رقم (1) تطور أعداد المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم حسب تاريخ التأسيس



المصدر: الدراسة الميدانية، تموز 2012.

ومن الجدول (23) السابق يتبين ما يلي:

1. أن ما نسبته 1.3% من المنشآت الصناعية المقامة في محافظة طولكرم أنشأت قبل العام 1967، ومن أسباب انخفاض نسبة المنشآت الصناعية في تلك الفترة، القيود التي فرضتها سلطة الانتداب البريطاني فترة إدارتها للمحافظة، ومنها عدم إعطاء التراخيص لإقامة المنشآت الصناعية، ومن جانب آخر اهتمام المملكة الأردنية الهاشمية بتطوير الصناعة

ودعما في الضفة الشرقية على حساب الضفة الغربية في فترة الحكم الأردني للضفة الغربية.

2. حصل تطور في نسبة وأعداد المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم بين الأعوام الممتدة من 1967-1987م ووصلت نسبتها إلى 15.4%، ومن العوامل التي ساعدت على زيادة النسبة نقل الخبرة والتقنية الصناعية من خلال العمل في إسرائيل، وشراء الآلات والماكينات المستعملة بأسعار معقولة، وإقامة صناعات شبيهة للصناعات الإسرائيلية، والتي كان يعمل في مجالها العاملون وصاحب المنشأة.

3. ارتفعت نسبة المنشآت الصناعية المقامة في محافظة طولكرم بشكل ملحوظ في الفترة الممتدة بين العام 1988 ولغاية العام 2000، ووصلت النسبة إلى 46.2%، ولعل ذلك يعود إلى طرد العديد من العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، وخاصة بعد الانتفاضة الشعبية الأولى عام 1987 والفترات التي تلتها، والعمال المطرودين حصلوا على مستحقاتهم المالية الناتجة عن سنوات العمل السابقة، ومن هنا توفرت عناصر مشجعة لإقامة المنشآت الصناعية في المحافظة، يمكن إجمالها بتوفر رأس المال، والخبرة، والتسهيلات التي منحتها البنوك التي تزايد عددها بعد اتفاقية أوسلو، واتفاقية باريس الاقتصادية، ومن العوامل الأخرى المشجعة زيادة المطالبة بمقاطعة البضائع الإسرائيلية، والرغبة في شراء المنتجات الوطنية، وكذلك الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول العربية والعالمية والتي أعقبت اتفاقية باريس، وكانت تنشط عملية الاستثمار في فترات الهدوء.

4. بدأت حركة نمو صناعية نشطة بوتيرة مرتفعة في المحافظة، ووصلت نسبة المنشآت الصناعية المقامة فيها 37.2% في الفترة الممتدة بين الأعوام 2001-2012م، فبعد انتفاضة الأقصى التي تزامنت في هذه الفترة، وما تبعها من إقامة جدار الفصل العنصري الذي حدّ من حركة الفلسطينيين العاملين بطريقة قانونية أو عن طريق التهريب، والحد من التبادل التجاري الذي كان يتم بطريقة سرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتنامي الشعور المتزايد لدى المواطنين بمقاطعة البضائع الإسرائيلية والحملات الشعبية التي دعت إلى ذلك، والتسهيلات التي بدأت تعطىها البنوك بفروعها المختلفة ومنها القروض الميسرة والمضاعفة

بشكل كبير، والخبرة التي اكتسبها العمال الفلسطينيون والمستثمرون من خلال عملهم في إسرائيل، كل ذلك وغيره زاد من حركة النشاط الصناعي.

### المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم:

بلغ العدد الإجمالي للصناعات التحويلية التي تحتل المرتبة الأولى من بين الصناعات في محافظة طولكرم حوالي (829) منشأة ما بين كبيرة ومتوسطة وصغيرة<sup>(1)</sup>، وبلغ العدد الإجمالي في محافظات الضفة الغربية حوالي (11811) منشأة صناعية تحويلية<sup>(2)</sup>، والجدول رقم (24) يوضح عدد المنشآت الصناعية العاملة في محافظة طولكرم حسب النشاط الاقتصادي الرئيس وفئات حجم العمالة.

جدول رقم (24) عدد المنشآت الصناعية العاملة في محافظة طولكرم حسب النشاط الصناعي الرئيسي وحجم العمالة

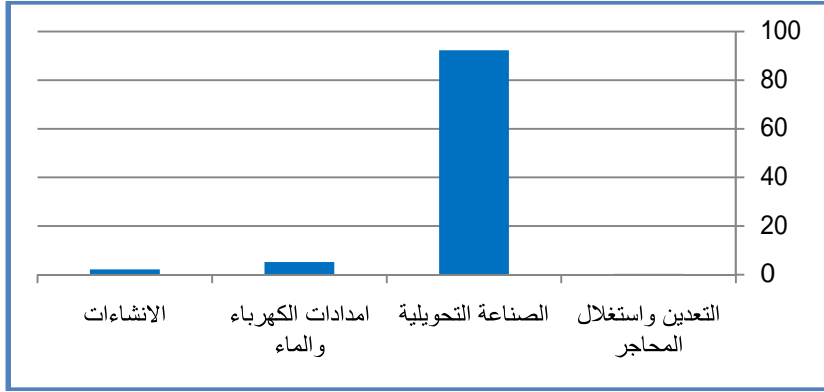
نسبة كل نشاط صناعي إلى المجموع الكلي للمنشآت	فئات حجم العمالة			المجموع	النشاط الاقتصادي	الرقم
	أقل من 5	5-19	20 فأكثر			
0.3%	0	2	1	3	التعدين واستغلال المحاجر	1
92.3%	632	159	38	829	الصناعات التحويلية	2
5.2%	44	3	0	47	إمدادات الكهرباء والماء	3
2.2%	10	7	2	19	الصناعات الإنشائية	4
100%	686	171	41	898	المجموع	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت الاقتصادية، 2007 وتحديثاته لغاية شهر أيار 2008، رام الله - فلسطين، ص 128-129.

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت الاقتصادية، 2007 وتحديثاته لغاية شهر أيار 2008، رام الله - فلسطين، ص 128-129.

<sup>2</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرجع السابق، ص 128-129.

الشكل رقم (2) المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت الاقتصادية، 2007 وتحديثاته لغاية شهر أيار 2008، رام الله - فلسطين، ص 128-129.

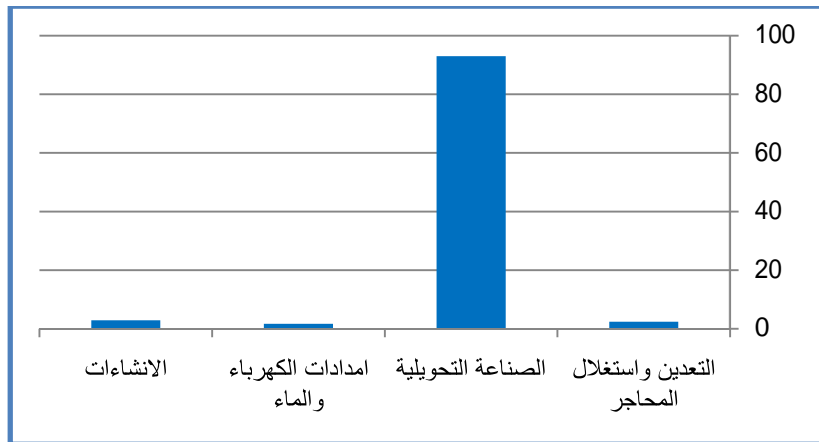
جدول رقم (25) عدد المنشآت الصناعية العاملة في الضفة الغربية

حسب النشاط الصناعي الرئيسي وحجم العمالة

الرقم	النشاط الاقتصادي	المجموع	فئات حجم العمالة		
			أقل من 5	5-19	20 فأكثر
1	التعدين واستغلال المحاجر	298	139	149	10
2	الصناعة التحويلية	11811	9200	2312	299
3	إمدادات الكهرباء والماء	212	191	14	7
4	الصناعات الإنشائية	386	224	137	25
	المجموع	12707	9754	2612	341

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت الاقتصادية، 2007 وتحديثاته لغاية شهر أيار 2008، رام الله - فلسطين، ص 56.

الشكل رقم (3) المنشآت الصناعية في الضفة الغربية ونسبة مساهمتها



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت الاقتصادية، 2007 وتحديثاته لغاية شهر أيار 2008، رام الله - فلسطين، ص 56.

والجدول رقم (26) التالي يبين أنواع الصناعات القائمة في محافظة طولكرم حسب حجم

العمالة فيها:

جدول رقم (26) عدد المنشآت الصناعية العاملة في محافظة طولكرم حسب النشاط الصناعي وحجم العمالة

رمز النشاط	القطاع الصناعي	أعداد المنشآت	النسبة	فئات حجم العمالة		
				أقل من 5	5- 19	20 فأكثر
أ.	التعدين واستخدام المحاجر	3	0.33	0	2	1
ب.	الصناعات التحويلية	829	92.3	632	159	38
	- صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	188	20.3	135	49	4
	- صنع المنسوجات	24	2.7	14	6	4
	- صناعة الملابس	158	17.6	80	51	27
	- دبغ وتهيئة الجلود وصناعة حقائب وأحذية	3	0.33	2	1	0
	- صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من القش	19	2.2	18	1	0
	- صنع الورق ومنتجات الورق	1	0.11	0	1	0
	- الطباعة والنشر	15	1.7	11	4	0
	- صنع المواد والمنتجات الكيماوية	13	1.5	8	5	0
	- صنع منتجات المطاط واللدائن	2	0.22	2	0	0
	- صنع منتجات المعادن اللافلزية	70	7.8	43	24	3
	- صنع الفلزات القاعدية	7	0.78	5	2	0
	- صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	211	23.5	201	10	0
	- صنع الآلات والمعدات الأخرى	7	0.78	6	1	0
	- صنع الآلات الكهربائية الأخرى	7	0.78	7	0	0
	- صنع معدات الراديو والتلفزيون	1	0.11	1	0	0
	- صنع الأجهزة الطبية	7	0.78	7	0	0
	- صنع معدات النقل الأخرى	1	0.11	1	0	0
	- صنع الأثاث ومنتجات أخرى	95	10.6	91	4	0
ج.	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	47	5.2	44	3	0
د.	الصناعات الإنشائية	19	2.2	10	7	2
	المجموع	898	%100	686	171	41

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت الاقتصادية، 2007 وتحديثاته لغاية

شهر أيار 2008، رام الله - فلسطين، ص 128-129.

ومن الجدول رقم (26) يتضح لنا أن عدد المنشآت العاملة في محافظة طولكرم حسب

النشاط الرئيسي وفئات حجم العمالة، هي على النحو الآتي:



## أ - صناعة التعدين الخاص باستغلال المحاجر:

وتمثلت بمقالع الحجارة، وبلغ عددها حوالي 3 منشآت وشكلت ما نسبته 0.33% من الإجمالي العام لعدد المنشآت في المحافظة، ويعود السبب في انخفاض هذه النسبة إلى فقر المحافظة من المعادن اللافلزية ونوع الصخور المناسب لهذه الصناعة، ومن الجدول نستنتج أن ما نسبته 66.7% من هذه المؤسسات متوسطة الحجم وبنسبة 33.3% مؤسسات كبيرة، ولا يوجد أي مؤسسة صغيرة، وذلك لطبيعة هذه الصناعة التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة، والهدف الأساسي من هذه المنشآت سد السوق المحلية بما تحتاجه، وظهر لهذه الصناعة منافسة تمثلت بزيادة أعداد مصانع الحجر الصناعي مؤخراً.

## ب - الصناعة التحويلية:

من الجدول رقم (26) يتبين أن عدد المنشآت التابعة لهذه الصناعة بلغ 829 منشأة، واحتلت ما نسبته 92.3% من إجمالي المنشآت الصناعية الأخرى في المحافظة، ويعود ذلك لأهمية هذه الصناعة من حيث المردود الاقتصادي، وإمكانية مساهمة كل من القطاع الخاص والأهلي والحكومي في إقامتها، ومن خلال الجدول السابق نستنتج أيضاً أن ما نسبته 76.2% من هذه المؤسسات صغيرة الحجم، وبنسب 19.2% منها متوسطة الحجم وبنسبة 4.6% من هذه المؤسسات كبيرة الحجم، وتشمل هذه الصناعة على ما يلي:

### 1. الصناعات المعدنية:

وتشمل صنع المنتجات المعدنية كالأبواب والشبابيك والسلالم، والقواطع المعدنية، ومعالجة وطي الحديد والحفر على المعادن، وتضم صناعة المحركات والمولدات الكهربائية، وأجهزة توزيع الكهرباء والتحكم فيها، وصنع المعدات الطبية مثل تقويم الأعضاء، والأدوات البصرية، وصنع معدات النقل الأخرى كأبدان المركبات، ومعدات الراديو والتلفزيون، وتشمل أيضاً صنع الحديد والصلب وسبك المعادن، وإعادة تصنيع منتجات الخردة، وصنع الخزانات والأوعية من المعادن، وغير ذلك كالمحادد ومشاغل الألمنيوم، وورشات الخراطة، والسكرة،

والأفران، والحمامات الشمسية. ومن الجدول السابق يتبين لنا أيضاً أن هذه الصناعة تحتل المرتبة الأولى في محافظة طولكرم، ويبلغ عدد منشآتها 241 منشأة، وتمثل ما نسبته 26.8% من الإجمالي العام لصناعات محافظة طولكرم، ومن حيث حجم هذه المؤسسات فإن ما نسبته 5.4% منها متوسطة الحجم، و94.6% صغيرة الحجم، ولا يوجد أي مؤسسة كبيرة الحجم، ويعود السبب في ارتفاع نسبة المؤسسات الصغيرة في هذه الصناعة لانتشار العديد منها على شكل ورش ومؤسسات حرفية، ذات طابع فردي أو يكفي بإعداد قليلة من العمال، كالمحادر ومشاعل الألمنيوم وغيرها. هذا وقد ظهرت هذه الصناعة في العهد العثماني، واستمرت فترة الانتداب البريطاني، والحكم الأردني، وكانت تتصف بالبساطة، ويغلب عليها الطابع الحرفي واليدوي، وبقيت على حالها لبدية الاحتلال الإسرائيلي، وتطورت خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات، وهذا ناجم عن نقل الكثير من العاملين في المصانع الإسرائيلية للخبرة التي اكتسبوها طيلة فترة عملهم إلى المصانع التي أقاموها أو عملوا فيها، وخاصة صناعة المعدات الكهربائية، والمعدات الطبية، ومعدات النقل كأبدان المركبات، ومعدات الراديو والتلفزيون.

ومن الدراسة الميدانية والبحث الميداني لوحظ أن هناك تراجعاً في أعداد هذه المنشآت في الآونة الأخيرة، لأن الكثير منها تطور لسد حاجة السوق الإسرائيلية، وبعد بناء الجدار الفاصل لم يعد هناك إمكانية للاستمرار، وكذلك المنافسة الشديدة من السلع الإسرائيلية والأجنبية سواء على مستوى الجودة أو السعر، والإغلاقات المتكررة، ولكن هناك قسم منها تطور وزادت أعداد منشآته، كمشاعل الحديد والألمنيوم وذلك لسد الحاجة المحلية.

## 2. الصناعات الغذائية والمشروبات:

وتشمل المخابز، وإنتاج اللحوم والصناعات القائمة عليها، ومعاصر الزيتون، وحفظ الفواكه، وصنع منتجات الألبان، وطحن الحبوب، والحلويات والساكر، وصنع المشروبات غير الكحولية، وتحتل هذه الصناعة المرتبة الثانية من مجمل الصناعات في محافظة طولكرم، حيث بلغ عددها 188 منشأة كما هو واضح في جدول السابق، وبلغت نسبتها 20.9% من مجمل صناعات محافظة طولكرم، ومن حيث حجم المؤسسات التابعة لها فإن ما نسبته 71.8% مؤسسة

صغيرة، وبنسبة 26.1% مؤسسات متوسطة الحجم، وأن ما نسبته 2.1% منها مؤسسات كبيرة، ويعود العدد الكبير لهذه المؤسسات لطبيعتها الاستهلاكية والطلب المتجدد على منتجاتها، والنسبة العالية من المؤسسات الصغيرة التابعة لها نابع من العدد الكبير لمحلات الحلويات والمخابز وغيرها، والتي لا تحتاج إلى عدد كبير من العاملين.

### 3. صناعة الملابس:

بلغ عدد المنشآت العاملة في هذا المجال 158 منشأة، وكما ورد في الجدول السابق رقم (26)، وبما نسبته 17.6% من مجمل عدد المؤسسات الصناعية الأخرى في المحافظة، وترتبط غالبية هذه الصناعة بشكل مباشر بالشركات الإسرائيلية، ومن تحليل النسب في الجدول السابق، تبين أن ما نسبته 50.6% من حجم هذه المؤسسات صغيرة، وبنسبة 32.3% منها متوسطة الحجم وأن ما نسبته 17.1% منها مؤسسات كبيرة.

وظهرت صناعة الملابس فترة الحكم العثماني، واستمرت فترة الانتداب البريطاني والحكم الأردني لمحافظة طولكرم وكان الهدف الأساسي منها سد الحاجة المحلية، وتميزت بالبساطة والعمل اليدوي والحرفي، وبعده ظهرت ماكينات الخياطة التي تدار باليد ومن ثم بالأرجل، وبعد ذلك بالكهرباء، واستمرت هذه الصناعة في بدايتها حتى بداية الاحتلال الإسرائيلي، وفي السبعينات والثمانينات والتسعينات من هذا القرن تطورت بشكل ملحوظ، وفتحت لها مشاغل كثيرة، ومن خلال الدراسة والبحث الميداني لوحظ تراجع في أعداد هذه المؤسسات وأحجامها، ويعود ذلك إلى تحويل كثير من المصانع الإسرائيلية العاملة في هذا المجال إلى الأردن ومصر بعد توقيع اتفاقية السلام بين كلتا الدولتين وإسرائيل، والفائدة التي تعود على المصانع الإسرائيلية من هذا التحول والاستغناء عن سوق العمل الفلسطيني ومؤسساته العاملة في هذا المجال، ورخص الأيدي العاملة في كل من الأردن ومصر، وكذلك الأمن والاستقرار في كلتا الدولتين، والذي تناقص بشكل كبير في الانتفاضة الشعبية الأولى والثانية في الأراضي الفلسطينية، وأهم سبب لتراجع هذه الصناعة منافسة البضاعة المستوردة وخاصة من الصين لهذه الصناعة، وذلك نظراً لرخص أسعارها مقارنة مع الأسعار المحلية والإسرائيلية، الأمر الذي انعكس سلباً على هذه الصناعة.

#### 4. صناعة الخشب والأثاث

وتشمل هذه الصناعة صنع الخشب ومنتجاته، وأصناف من القش، مثل غرف النوم والسفرة وغيرها، ويبلغ عدد هذه المؤسسات في المحافظة 114 مؤسسة، وتبلغ نسبتها 12.8% من عدد المنشآت الصناعية العاملة في المحافظة، وتأتي في المرتبة الرابعة، ومن حيث حجمها فإن ما نسبته 95.6% منها مؤسسات صغيرة، وبنسبة 4.4% مؤسسات متوسطة الحجم، ولا يوجد أي مؤسسة كبيرة، والسبب الرئيسي في ازدياد نسبة الحجم الصغيرة في هذه الصناعة يعود لكون كثير منها عبارة عن ورش حرفية صغيرة.

#### 5. صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى

وتشمل حجارة البناء والحصمة، ومن خلال الجدول السابق تبين أن عدد هذا النوع بلغ 70 مؤسسة، مشكلة ما نسبته 7.8% من إجمالي المؤسسات الصناعية في المحافظة، وتأتي هذه الصناعة في المرتبة الخامسة من بين الصناعات المنتشرة في محافظة طولكرم، وبنسبة لأحجامها فإن ما نسبته 61.4% منها مؤسسات صغيرة الحجم، وبنسبة 34.3% من هذه المؤسسات متوسطة الحجم، وبنسبة 4.3% منها كبيرة الحجم.

#### 6. صنع المواد والمنتجات الكيماوية

تشمل صناعة الدهانات، والبلاستيك، والزيوت، وأحبار الطباعة والمنظفات، ومنتجات المطاط واللدائن، ومن الجدول تبين أن عدد هذه المؤسسات بلغ 15 مؤسسة، وتحثل ما نسبته 1.7% من إجمالي المؤسسات الأخرى العاملة في محافظة طولكرم، وتحثل المرتبة العاشرة من بين الصناعات في المحافظة، وبنسبة لأحجامها، فإن ما نسبته 66.7% من هذه المؤسسات صغيرة الحجم، وبنسبة 33.3% منها متوسطة الحجم، وتخلو من أي مؤسسة كبيرة الحجم.

#### 7. صناعة الورق والطباعة:

وتشمل هذه الصناعة، صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر، واستنساخ وسائل الإعلام والبوسترات، وتحثل المرتبة التاسعة من بين صناعات المحافظة، وبلغ عددها

16 مؤسسة، وبنسبة 1.8% من بين مجموع الصناعات محافظة طولكرم، وبنسبة لأحجامها فان ما نسبته 68.8% منها مؤسسات صغيرة الحجم، وان ما نسبته 31.2% من هذه المؤسسات متوسطة الحجم، ولا تحتوي أي مؤسسة صغيرة.

#### 8. صناعة المنسوجات والجلود:

وتشمل غزل الألياف، والأقمشة وتصنيعها، والتريكو، ودبغ وتهيئة الجلود، وصنع الحفائب والأحذية، ومن الجدول (26) نستنتج أن عدد مؤسسات هذه الصناعة وصل إلى 27 مؤسسة، ونسبتها 3.03% من إجمالي الصناعات المنتشرة في المحافظة، وتحتل المرتبة السابعة من بين المؤسسات الصناعية المختلفة في المحافظة، وبنسبة لحجم هذه المؤسسات، فان ما نسبته 58.6% منها مؤسسات صغيرة الحجم، وهذه الصناعة لها علاقة مباشرة بمؤسسات إسرائيلية، ومن خلال هذه الدراسة الميدانية، والمقابلات مع أصحاب هذه المؤسسات، لوحظ تراجع كبير في عددها، أو عدد عمالها وذلك لمنافسة البضائع الأجنبية لها، وفتح فروع لها في دول أخرى وخاصة مصر والأردن، للاستفادة من رخص الأيدي العاملة، والاستقرار السياسي والأمني، وهذا كان له أثر على المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية.

#### ج. إمدادات الكهرباء والغاز والمياه:

وتشمل إمدادات الكهرباء، وجمع وتنقية وتوزيع المياه، ومن الجدول نستنتج أن غالبيتها عبارة عن جمع وتنقية وتوزيع المياه، ويعود ذلك إلى وفرة المياه الجوفية في المحافظة كونها تقع ضمن الحوض الغربي للمياه في فلسطين، واعتماد السكان بشكل رئيسي على المياه الجوفية، أما إمدادات الكهرباء فيعود السبب في تغييبها لاعتماد المحافظة بشكل أساسي على الشبكة القطرية الإسرائيلية، وبلغ عدد هذه المؤسسات 47 مؤسسة في محافظة طولكرم، وبلغت نسبة هذه الصناعة 5.2% من إجمالي المؤسسات الصناعية العاملة في المحافظة، واحتلت هذه الصناعة المرتبة السادسة من بين الصناعات في المحافظة، ومن الجدول السابق نستنتج أن ما نسبته 93.6% من هذه المؤسسات صغيرة الحجم، وبنسبة 6.4% منها متوسطة الحجم، ولا يوجد أية مؤسسة كبيرة في هذا المجال.

## د - الصناعات الإنشائية

تشمل هذه الصناعات صنع أخشاب الأبنية، وتشكيل الحجر، وحديد البناء، ومصانع الباطون، واستغلال الحجارة للبناء، وصنع الألواح الخشبية، وألواح الجبسين، ومن خلال الجدول السابق يتبين أن عددها بلغ 19 منشأة، ونسبة 2.2% من مجمل الصناعات المختلفة، وتحل المرتبة الثامنة من بين الصناعات المختلفة في المحافظة، وبالنسبة لأحجامها فإن ما نسبته 52.6% منها صغيرة، وأن ما نسبته 36.8% منها متوسطة الحجم، ونسبة 10.6% منها كبيرة الحجم، وهذه الصناعة لها علاقة مباشرة بالنمو العمراني، وحركة البناء وتجهيز المساكن بما يلزمها من حجارة وطوب، وبلاط، وباطون.

### ثانياً: حجم المنشآت الصناعية

تختلف الدول فيما بينها من حيث اعتماد عدد العاملين في المؤسسات معياراً للحجم، ويعود السبب في ذلك لاختلاف القدرة الإنتاجية لدى العاملين ومستواهم التقني والعلمي، وتباين مستوى التطور الصناعي والتكنولوجي بين دول وأخرى<sup>(1)</sup>.

وبشكل عام وفي كثير من دول العالم تم اعتماد عدد العاملين للترقية في حجم المؤسسات، ومن الذين اعتمدوا هذا التصنيف جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، ومن خلال دراسة الجدول رقم (26) تم استخلاص ما يلي:

1. الصناعات الكبيرة والتي يزيد عدد عمالها عن 20 عامل، وهي غالباً صناعات تحتاج إلى رأس مال كبير، وهي قليلة العدد وبلغت نسبتها 4.6% من الإجمالي العام للمنشآت في محافظة طولكرم، والنسبة الأعلى منها صناعة الملابس التي احتلت ما نسبته 65.9% من حجم الصناعات الكبيرة، والسبب في ذلك يعود لارتباط هذه الصناعة مباشرةً بشركات إسرائيلية، ودخلها عالي، وإمكانية تسويق منتجاتها داخلياً وخارجياً، وتليها في ذلك صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، وصناعة المنسوجات بنفس النسبة والبالغة 9.8% على

<sup>1</sup> غانم، مصطفى عثمان، مرجع سابق، ص72.

التوالي، وبعدها صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية بنسبة 7.3% من حجم المؤسسات الكبرى، وتليها الصناعات الإنشائية بنسبة 4.9% وآخرها التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 2.3% من حجم المؤسسات الكبرى.

2. الصناعات المتوسطة التي يتراوح عدد عمالها ما بين 5-19 عاملاً، وتشكل ما نسبته 19% من الإجمالي العام للمنشآت الصناعية في محافظة طولكرم، وشغلت النسبة الأكبر منها صناعة الألبسة بنسبة 30%، ويعود السبب في ذلك لقرب المحافظة من خط الهدنة الموقع بين الأردن وإسرائيل بعد حرب عام 1967م، وهذا يساعد في فتح مشاريع إسرائيلية بهذا المجال في المحافظة، وإمكانية التسويق أيضاً، ومن العوامل الأخرى المساعدة رخص الأيدي العاملة وتوافرها في المحافظة، وخاصة أن هذا القطاع يستوعب أعداد كبيرة من النساء، وبأسعار وأجور قليلة، وتليها صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات بنسبة 28.7% من حجم المؤسسات متوسطة الحجم، ومنها مصانع الأعلاف والألبان والمشروبات الغير كحولية والعصائر وغيرها، وتليها صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية بنسبة 14% وبعدها في الترتيب صناعة منتجات المعادن عدا الماكينات، وآخرها التعدين واستغلال المحاجر.

3. الصناعات صغيرة الحجم، ويقل عدد عمالها عن 5 عمال، وتشكل ما نسبته 76.4% من الإجمالي العام للمنشآت الصناعية في محافظة طولكرم، وهي غالباً عبارة عن ورش ومحلات صغيرة تدار من قبل أصحابها، وعدد قليل من العمال، وغالباً ما تستخدم تكنولوجيا بسيطة، ورأس مال قليل، وتشكل النسبة الأعلى منها المنتجات المعدنية عدا الماكينات وهي غالباً على شكل محادد ومخارط، ومشاعل الألمنيوم، ومن النسب العالية في المؤسسات الصغيرة صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات بنسبة 19.7% من مجموع المؤسسات الصغيرة في المحافظة، وهذه الصناعة غالباً يقوم بها أصحابها وعدد قليل من العمال مثل المخابز، ومحلات الحلويات والساكر، والعصائر وغيرها، ومن النسب العالية في هذه الفئة صناعة الملابس، وإمدادات الكهرباء والغاز والمياه، وصناعة منتجات المعادن اللافلزية، وصناعة المنسوجات، وصناعة الخشب ومنتجاته، والطباعة والنشر، وبعدها الصناعات الإنشائية، وصناعة الأجهزة الطبية، ومن الأسباب التي ساعدت على الانتشار الواسع

للمنشآت الصناعية صغيرة الحجم عدم توفر قطاع مالي يسمح بتمويل المشاريع الصناعية الكبيرة، والتكلفة الإضافية التي تلحق بالقروض، والخوف من المخاطرة واحتمالية الفشل، وهذا له تكلفة عالية بعكس المشاريع الصغرى، وكذلك الافتقار إلى تشريعات تنظم عملية تأسيس الشركات، والعفوية في كثير من الأحيان عند التفكير في إقامة المشروعات المختلفة، ومن أسباب نمو وتطور وصمود هذه المؤسسات حاجة المجتمع لها، وتميزها بالمرونة بشكل كبير حيث يمكن تعديل إنتاجها بأي وقت لتلبي رغبة المستهلكين، بعكس المؤسسات الوسطى والكبيرة التي يصعب تعديل إنتاجها، وإذا تم ذلك فله تكلفة باهظة وذلك لارتفاع أثمان الآلات ووسائل النقل والمباني التابعة لها، والمخاطرة قليلة من احتمالية الفشل في المؤسسات الصغرى.

### ثالثاً: مساهمة الأنشطة الصناعية في التوظيف

بلغ عدد العاملين في الصناعة في محافظة طولكرم نحو (3642) عاملاً، وشكلت نسبتهم نحو 25.7% من إجمالي المشتغلين في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وبالمقارنة مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى في المحافظة، فقد بلغ عدد العاملين في نشاط تجارة الجملة والتجزئة (5661) عاملاً، بنسبة بلغت 40% من حجم العاملين في الأنشطة الأخرى، وبلغ عدد العاملين في القطاع الزراعي (952) عاملاً، بنسبة بلغت 6.7% من بين العاملين في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، كما بلغ عدد العاملين في الأنشطة الخدمية (844) عاملاً<sup>(1)</sup>، بنسبة 27.6% من بين العاملين في بقية الأنشطة الأخرى<sup>(2)</sup>.

ومن الملاحظ زيادة نسبة العاملين في التجارة بشكل عام، وانخفاض نسبة العاملين في الزراعة، ومن الدراسة والبحث الميداني تم ملاحظة تفضيل كثير من المستثمرين في محافظة طولكرم الاستثمار في قطاع التجارة والخدمات، والخوف من الاستثمار في النشاط الصناعي، وخاصة الصناعات الكبرى، وذلك لمرونة التعامل مع النشاط التجاري والخدماتي، وإمكانية

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظة طولكرم الإحصائي السنوي (3)، 2006 وتحديثاته لغاية 2011، رام الله، فلسطين ص49.

<sup>2</sup> النسب من حساب الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية.



تغييره وتعديله حسب حاجة السوق، وقلّة المخاطرة من حيث رأس المال الكبير أحياناً، وما يتبعها من مصاريف تشغيلية في قطاع الصناعة، وإمكانية إقامة نشاط تجاري وخدماتي برأس مال محدود أحياناً وبدون خوف في المستقبل. كما تبين أن هناك توافق في ترتيب نسبة العاملين في محافظة طولكرم والأراضي الفلسطينية، حيث احتلت التجارة المرتبة الأولى من حيث عدد العاملين بنسبة 41.3%<sup>(1)</sup>، تلتها نسبة العاملين في الخدمات وبلغت 31.4%، ثم نسبة العاملين في الصناعة وبلغت 22.2%<sup>(2)</sup>، أما باقي الأنشطة فنسبة العاملين فيها قليلة، وتشمل الإنشاءات، والنقل والتخزين، والزراعة وغيرها.

أما فيما يتعلق بنسبة مساهمة كل نشاط صناعي في التوظيف في محافظة طولكرم، فالجدول (27) الآتي يوضح عدد العاملين في كل نشاط صناعي، ونسبة مساهمة هذا النشاط في التوظيف إلى إجمالي عدد العاملين في الأنشطة الصناعية المختلفة في المحافظة:

جدول رقم (27) مساهمة الأنشطة الصناعية المختلفة في التوظيف  
في محافظة طولكرم تبعاً لنوع النشاط، 2012

الرقم	الإنتاج	مجموع العاملين في كل صناعة	نسبة العاملين في كل فرع صناعي إلى مجموع العاملين في الصناعات %
1	غذائية ومشروبات	258	42.2
2	كيماوية	23	3.8
3	إنشائية	124	20.3
4	النسيج والجلود	86	14.1
5	ورق وطباعة	11	1.8
6	الخشب والأثاث	19	3.1
7	معدنية	66	10.8
8	طبية	15	2.5
9	غير ذلك	9	1.5
	المجموع	611	100

المصدر: الدراسة الميدانية، تموز 2012.

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، سلسلة المسوح الاقتصادية، 2010 نتائج أساسية، رام الله - فلسطين، ص15.

<sup>2</sup> النسب من حساب الباحث، بالاعتماد على الدراسة الميدانية، 2013.

ومن الجدول رقم (27) نستنتج أن نسبة مساهمة الصناعات الغذائية والمشروبات في عملية التوظيف جاءت في المرتبة الأولى من بين الأنشطة الصناعية المختلفة، بنسبة بلغت (42.2%) من إجمالي عدد العاملين في قطاع الصناعة في محافظة طولكرم، وتأتي الصناعات الإنشائية في المرتبة الثانية من حيث استيعاب الأيدي العاملة، بنسبة بلغت (20.3%) من حجم العاملين في قطاع الصناعة في المحافظة، ثم صناعة النسيج والجلود بنسبة بلغت (14.1%)، وجاء في المرتبة الرابعة الصناعات المعدنية بنسبة بلغت (10.8%)، ثم الصناعات الكيماوية بنسبة (3.8%)، تليها صناعة الخشب والآثاث بنسبة (3.1%)، فالصناعات الطبية بنسبة (2.5%)، وأخيراً صناعة الورق والطباعة بنسبة (1.8%).

ويستدل من الأرقام والنسب السابقة، أن أكثر الصناعات مساهمة في أنشطة التوظيف في محافظة طولكرم هي الصناعات الغذائية والمشروبات، والصناعات الإنشائية، وصناعة النسيج والجلود، إذ تبلغ نسبة مساهمة هذه الأنشطة الصناعية المختلفة في التوظيف في المحافظة أكثر من (75%)، ما يعني أن هذه الصناعات تعتبر من الأنشطة الصناعية الأساسية في المحافظة، وأن هذه الصناعات تعتبر من الصناعات الرائدة فيها، ولذلك يجب الاهتمام بهذه الصناعات بشكل أكبر والعمل على تطويرها وتوفير الدعم لها حتى تستمر في استيعاب أعداد جديدة من الأيدي العاملة، وتساهم بشكل أكبر بالحد من البطالة في المحافظة.

#### رابعاً: درجة التوطن الصناعي في محافظة طولكرم تبعاً لأنواع الصناعات وأماكن انتشارها

تعتمد درجة التوطن على مقياس الأيدي العاملة، والتي تبين بدورها الأهمية الصناعية لكل منطقة، ونتيجة لعدم كفاية المعلومات من الجهات الرسمية وغير الرسمية عن أعداد العاملين في محافظة طولكرم حسب كل نشاط صناعي، فقد اعتمد الباحث على الدراسة الميدانية لمعرفة مدى مساهمة كل نشاط صناعي في استيعابه للأيدي العاملة، وحث المسؤولين على الاهتمام بالأنشطة الصناعية التي تستوعب عدداً أكبر من الأيدي العاملة. والجدول رقم (28) الآتي يوضح توزيع العمالة الصناعية في محافظة طولكرم تبعاً لأنواع الصناعات:

جدول رقم (28) توزيع العمالة الصناعية في محافظة طولكرم تبعاً لأنواع الصناعات، 2012

الرقم	النشاط الصناعي	عدد العاملين في المحافظة	النسبة المئوية من المجموع %
1	صناعة الأغذية والمشروبات	258	42.2
2	الصناعات الكيماوية	23	3.8
3	الصناعات الإنشائية	124	20.3
4	صناعة النسيج والجلود	86	14.1
5	الصناعات الورقية والطباعة	11	1.9
6	صناعة الخشب والأثاث	19	3.1
7	الصناعات المعدنية	66	10.8
8	الصناعات الطبية	15	2.5
9	غير ذلك	9	1.5
	المجموع	611	100.0

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية، تموز 2012.

وتبين لنا من الجدول (28) أهمية بعض الأنشطة الصناعية أكثر من غيرها فيما يتعلق باستيعابها للأيدي العاملة، حيث نلاحظ أن الصناعات الغذائية والمشروبات تستوعب العدد الأكبر من الأيدي العاملة، بنسبة مئوية بلغت (42.2%) من الحجم الكلي للعاملين في كافة الأنشطة الصناعية في محافظة طولكرم. ويليهما في ذلك الصناعات الإنشائية بنسبة مئوية بلغت (20.3%)، ثم صناعة النسيج والجلود بنسبة مئوية بلغت (14.1%)، وجاء في المرتبة الرابعة الصناعات المعدنية بنسبة مئوية بلغت (10.8%).

فيما جاءت الصناعات الورقية والطباعة، والصناعات الطبية، وصناعة الخشب والأثاث، والصناعات الكيماوية في مراتب متأخرة في مساهمتها في استيعاب الأيدي العاملة، بنسب مئوية بلغت (1.9%)، و(2.5%)، و(3.1%)، و(3.8%) على التوالي.

ويفسر الباحث هذه النتائج لوجود العديد من المنشآت الصناعية كبيرة الحجم التي تحوز على شهادات الجودة العالمية (ISO)، والتي تعمل على تسويق منتجاتها في كافة الأراضي الفلسطينية، وإسرائيل، والدول العربية والأجنبية، كالمؤسسة الإسلامية للحوم، والمشروبات الوطنية (مراوي)، وبالتالي فإن لدى هذه الصناعات القدرة العالية في استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة.

أما فيما يتعلق بالصناعات الإنشائية والتي حصلت على نسبة مئوية بلغت (20.3%) في استيعاب الأيدي العاملة، فيفسر الباحث ذلك بزيادة الاعتماد على المنشآت الوطنية كصناعة الطوب في عملية البناء، هذا بالإضافة إلى النمو المتزايد للسكان والذي يترافق عادة بزيادة الإقبال على أنشطة التعمير والبناء.

أما فيما يتعلق بصناعة النسيج والجلود، فيفسر الباحث حصولها على نسبة مئوية بلغت (14.1%) في تشغيل الأيدي العاملة بأن هذه الصناعة تعتبر من الصناعات القديمة في المحافظة والتي تشتهر بها منذ زمن بعيد، وذلك لقربها من مناطق خط الهدنة الموقع بين الأردن وإسرائيل بعد حرب عام 1948 والذي يعمل على مد المحافظة بالمواد الخام اللازمة لهذه الصناعة، هذا بالإضافة إلى توفر المواد الخام في صناعة الجلود والتي يتم الحصول عليها من الأماكن المتخصصة في ذبح وبيع اللحوم والمنتشرة بشكل كبير في المحافظة.

كما يفسر الباحث حصول بعض الأنشطة الصناعية على نسب صغيرة في استيعابها للأيدي العاملة لصغر حجم المنشآت الخاصة بها واستيعابها لعدد صغير من الأيدي العاملة، إضافة إلى عدم توفر المواد الخام لبعض الصناعات، هذا ناهيك عن أن بعض هذه الصناعات تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة ومدربة، وبعضها يحتاج إلى معدات وتجهيزات معقدة والتي تفتقر المحافظة لها، كالصناعات الطبية والكيمياوية، كما أن بعض الصناعات لا تستطيع المنافسة نظراً للاعتماد على السلع المستوردة منها، كصناعة الورق والطباعة وصناعة الأثاث، والتي لا يمكن لها التطور والتوسع في ظل هذه المنافسة الشديدة مع السلع المستوردة.

ونتيجة لعدم إمكانية حصول الباحث على معلومات من الجهات الرسمية وغيرها حول أعداد العاملين في الصناعة حسب كل نشاط صناعي في محافظة طولكرم، اضطر الباحث للاعتماد على الدراسة الميدانية وتوزيع القطاعات الصناعية على المناطق داخل المحافظة، مما كان له انعكاس على ازدياد عامل التركيز لبعض الصناعات في المناطق المختلفة، وهذا ناتج عن الاعتماد على عينة الدراسة، وتبقى نتائجها مختلفة عن المسح الشامل، ولكن يمكن الاستفادة من ذلك في معرفة أهم الصناعات في كل منطقة، ومدى مساهمتها في استيعاب الأيدي العاملة، وهو

ما يفيدنا في التخطيط مستقبلاً، وتخصيص كل منطقة لصناعات معينة، والاهتمام بتطويرها لتستوعب أيدي عاملة كبيرة.

وفيما يلي يتناول الباحث درجة التوطن الصناعي في محافظة طولكرم تبعاً لأنواع الصناعات وأماكن انتشارها في المحافظة، والتي يمكن حسابها بالاعتماد على المعادلة التالية:

درجة التوطن الصناعي =

$\frac{\text{عدد العاملين في قطاع صناعي لمنطقة ما}}{\text{عدد العاملين في صناعات المنطقة}} \times \frac{\text{عدد العاملين في صناعات المحافظة}}{\text{عدد العاملين في قطاع صناعي على مستوى المحافظة}}$

عدد العاملين في صناعات المنطقة

والجدول رقم (29) الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (29) درجة توطن الصناعات في محافظة طولكرم، 2012

الرقم	الإنتاج	عدد العاملين في مدينة طولكرم وضواحيها ومخيماتها	تركز صناعي	وجود صناعي	عدد العاملين في الشعراوية	تركز صناعي	وجود صناعي	عدد العاملين في وادي الشخير	تركز صناعي	وجود صناعي	عدد العاملين في الكفريات	تركز صناعي	وجود صناعي	مجموع العاملين في كل صناعة
1	غذائية ومشروبات	118	0.89	50	0.75	47	1.77	43	1.36	258				
2	كيمياوية	14	1.18	7	1.18	2	0.84	0	0.84	23				
3	إنشائية	80	1.25	32	1.0	1	0.08	11	0.72	124				
4	النسيج والجلود	49	1.11	32	1.44	5	0.56	0	0.56	86				
5	ورق وطباعة	11	1.94	0		0		0		11				
6	الخشب والأثاث	3	0.31	12	2.44	4	2.04	0		19				
7	معدنية	33	0.97	8	0.47	4	0.59	21	2.59	66				
8	طبية	6	0.78	9	2.3	0		0		15				
9	غير ذلك	1	0.21	8	3.44	0		0		9				
المجموع		315		158		63		75		611				

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية، 2012.

ويلاحظ من الجدول رقم (29) أن هناك تركزاً لمجموعة من الصناعات في مدينة طولكرم وضواحيها ومخيماتها، ويتمثل هذا في الصناعات الكيماوية، والإنشائية، والنسيج، والجلود، وورق الطباعة، مما يؤكد على أهمية الصناعات ودورها في توظيف الأيدي العاملة في مدينة طولكرم وضواحيها ومخيماتها، كما يلاحظ وجود صناعي للعديد من الصناعات في المدينة وضواحيها ومخيماتها، ويتمثل في الصناعات الغذائية والمشروبات، والخشب والأثاث، والصناعات المعدنية والطبية، وهذه الصناعات من الممكن تطويرها لتصبح أكثر أهمية.

وبالنسبة لمنطقة الشعراوية يلاحظ أن هناك تركزاً لمجموعة من الصناعات الكيماوية والإنشائية والنسيج والجلود والخشب والأثاث والصناعات المعدنية والطبية، وهذا مؤشر جيد لاستيعاب أعداد كبيرة من العاملين في هذه الصناعات. كما أن هناك وجود صناعي في هذه

المنطقة للصناعات الغذائية والمشروبات والصناعات المعدنية والتي يمكن تطويرها لتستوعب أعداداً كبيرة من العاملين.

كما يلاحظ أيضاً من خلال الجدول السابق رقم (29) أن هناك تركّزاً لصناعة الأغذية والمشروبات، وصناعة الخشب والأثاث في منطقة وادي الشعير، والتي بدورها تستوعب عدداً من الأيدي العاملة في هذه الصناعات، وما عدا ذلك فهو وجود صناعي لبعض الصناعات في هذه المنطقة، ومنها: الصناعات الكيماوية، وصناعة النسيج والجلود، والصناعات المعدنية، والتي من الممكن الاهتمام بها بشكل أكبر للعمل على تطويرها وزيادة إمكانية استيعابها لعدد أكبر من العاملين.

أما فيما يتعلق بمنطقة الكفريات، فتشير النتائج في الجدول السابق رقم (29) أن هناك تركّزاً لمجموعة من الصناعات، كالصناعات الغذائية والمشروبات، والصناعات المعدنية. كما يلاحظ أيضاً أن هناك وجود للصناعات الإنشائية في هذه المنطقة.

ومما سبق يتبين لنا أن هناك تركّزاً لمجموعة من الصناعات في المناطق الرئيسية في محافظة طولكرم، وأن هناك وجوداً لبعض الصناعات في هذه المناطق، وبالتالي فإنه ينبغي على الجهات المسؤولة أن تضطلع بدورها للعمل على توفير كافة الوسائل والطرق والإمكانات اللازمة للنهوض بمستوى وجودة الصناعات المتركزة في بعض المناطق من المحافظة، كما أن عليها العمل على زيادة اهتمامها بالصناعات الموجودة في مناطق المحافظة للنهوض بها وتمكينها من استيعاب العدد الأكبر من الأيدي العاملة، والعمل على سد احتياجات السوق المحلي والسعي نحو الرقي بجودة هذه الصناعات لفتح أسواق جديدة لها، وإتاحة إمكانية التفكير في التصدير لأسواق أخرى محلية أو خارجية في المستقبل.

#### خامساً: مساهمة الأنشطة الصناعية في القيمة المضافة

تعتبر القيمة المضافة من المؤشرات الرئيسية في عملية المسح الصناعي، وهي دلالة على الإضافات التي تضاف لقيمة السلع والخدمات، وهي الأرباح الإضافية، وتحسب هذه القيمة

من خلال عملية طرح تكاليف الإنتاج مثل مصادر الطاقة والأجور، وتكاليف البيع والإدارة، وأرباح التشغيل<sup>(1)</sup>، وهي صافي العمليات، وتمثل تلك المساهمة التي يضيفها كل فرع من فروع الصناعة<sup>(2)</sup>.

ومن الجدير ذكره أن هناك نقص واضح في المعلومات المتعلقة بالقيمة المضافة سواء من قبل الجهات الرسمية أو غيرها، كالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة الاقتصاد الوطني، وغرفة التجارة والصناعة والزراعة في المحافظة، ولم يجد الباحث سوى مسح صناعي واحد للقيمة المضافة في الأراضي الفلسطيني على مستوى المحافظات تم سنة 1996م، وقام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالاعتماد على الطرق التقديرية المبنية على معطيات تكلفة الإنتاج والعوائد، وحسابات الضرائب الإضافية، وقد استند الباحث في حساب القيمة المضافة للصناعات في محافظة طولكرم على هذا المسح، خصوصاً أن الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث يستحيل فيها حساب القيمة المضافة بشكل دقيق لعدم تعاون أصحاب المنشآت الصناعية في الإدلاء بالمعلومات اللازمة لذلك تجنباً للتعرض للإملاءات الضريبية، هذا إلى جانب أن حساب القيمة المضافة للصناعات بشكل دقيق يتطلب جهوداً كبيرة ودراسة بحثية مستقلة يصعب حتى على المؤسسات الرسمية القيام بها على وجه الدقة. والجدول رقم (30) الآتي يبين مدى مساهمة الأنشطة الصناعية في الإنتاج والقيمة المضافة في محافظة طولكرم.

**جدول رقم (30) مساهمة الصناعة في الإنتاج والقيمة المضافة في محافظة طولكرم (بالألف دولار)**

الرقم	النشاط الصناعي	القيمة المضافة	نسبة القيمة المضافة لكل صناعة إلى الإجمالي العام	الإنتاج	نسبة الإنتاج إلى مجمل الإنتاج العام
1	التعدين واستغلال المحاجر	3876.0	19.9	5336.8	16.7
2	الصناعة التحويلية	13891.9	71.4	23927.0	75.1
3	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	2399.7	12.3	5695.5	17.9
4	صناعة المنسوجات	449.3	2.3		
5	صناعة الملابس	5986.9	30.8	2254.6	7.0

<sup>1</sup> غطاس، نبيه، معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال، مكتبة لبنان، 1991، ص56.

<sup>2</sup> أبو شكر، عبد الفتاح وآخرون، 1991، مرجع سابق، ص79.

1.0	306.0	1	186.7	صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من القش	6
2.4	749.2	2.1	406.7	الطباعة والنشر	7
32.0	10213.2	12.4	2403.2	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	8
7.1	2264.7	4.7	923.0	صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	9
7.7	2463.9	5.8	1136.6	صنع معدات النقل الأخرى	10
8.2	2615.1	8.7	1700.5	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	11
		0.7	140.7	إمدادات الكهرباء	12
8.2	2615.1	8.0	1559.8	جمع المياه وتنقيتها وتوزيعها	13
100	31878.9	100	19468.4	المجموع	

المصدر: - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي 1996، النتائج الأساسية 1994، ص 64-130.

- النسب المئوية من حساب الباحث.

ومن الجدول السابق يتبين أن القيمة المضافة للمنشآت الصناعية في المحافظة بلغت نحو 19468.4 ألف دولار. وقد بلغت نسبة هذه القيمة 4.6% من القيمة الإجمالية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بمحافظة نابلس التي بلغت نسبة القيمة المضافة فيها 15.9%، ومحافظة الخليل بنسبة 14.5% ومحافظة رام الله أيضاً بنسبة 14.7%<sup>1</sup>.

كما نلاحظ من الجدول السابق أيضاً ما يلي:

أولاً: بلغت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية 71.4% من إجمالي القيمة المضافة للمنشآت الصناعية، ومن هذه الصناعات الملابس والتي بلغت نسبتها 30.8%، يليها في ذلك صنع منتجات المعادن اللافلزية بنسبة بلغت 12.4%، ومن بعدها صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات بنسبة 12.3%، وما تبقى من صناعات تحويلية أخرى فنسبها قليلة وقريبة من بعضها.

ثانياً: بلغت نسبة مساهمة التعدين واستغلال المحاجر 19.9% من إجمالي القيمة المضافة للصناعات الأخرى.

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي في الأراضي الفلسطينية 1996، النتائج الأساسية 1994، ص 36، 66.



ثالثاً: بلغت مساهمة صناعات إمدادات الكهرباء والمياه 8.7% من مجمل القيمة المضافة.

ويمكن الاعتماد على نسب القيمة المضافة حتى لو اختلفت القيم بين فترة وأخرى، والسبب يعود إلى متابعة أصحاب المنشآت والمستثمرون لما يلحق من زيادة في تكلفة الإنتاج، كأسعار المواد الخام والطاقة وضريبة القيمة المضافة وتكاليف النقل والعاملين وغير ذلك من تكاليف أخرى تلحق بعملية الإنتاج، وبعدها يتم عمل مقارنة بين أسعار البيع وتكاليف الإنتاج سابقاً وفي الوقت الحالي، ثم العمل على رفع أسعار البيع لتحقيق نسبة من الأرباح تلائم النسب السابقة.

ومما سبق، نستنتج أن مساهمة قطاع الصناعة في القيمة المضافة في محافظة طولكرم قليل، وسبب ذلك يعود إلى صغر حجم المؤسسات بنسبة عالية، وانتشار الورش الصناعية الصغيرة والبسيطة بنسبة أكبر من الصناعات الكبرى ذات الإنتاجية العالية.

#### سادساً: الصناعة والنشاط التجاري

إن تسويق المنتجات الصناعية هو المحرك الرئيسي لنجاح أو فشل النشاط الصناعي، والنظام الاقتصادي السائد في يومنا هذا هو النظام الرأسمالي (نظام السوق) على غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى، والمحرك الرئيسي لهذا النظام قوى العرض والطلب، فكلما زادت المبيعات وتسويقها زادت عوائد الاستثمار، وهذا يؤثر على استيعاب أيدي عاملة أكثر، وفتح استثمارات إضافية، وهذا له أثر على انتعاش الاقتصاد بشكل عام، وانعكاسه على قطاعات الاقتصاد الأخرى، وقطاع الخدمات.

تأثرت التجارة الخارجية بالسياسة الإسرائيلية التي تهدف لإلحاق وتبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي والسيطرة عليه، وذلك لتسخير الصناعات الفلسطينية لخدمة الصناعات والمنتجات الإسرائيلية، ومن العوامل التي ساعدت على هذه السيطرة والتبعية التحكم والسيطرة شبه التامة على الواردات والصادرات، وتشير الدراسة الميدانية أن ما نسبته 83.3% من البضائع يتم استيرادها وتصديرها عن طريق الموانئ والمطارات الإسرائيلية، وبنسبة

10.3% عن طريق معابر نهر الأردن، وهذه المعابر تخضع للإدارة والسياسة الإسرائيلية، وهناك نسبة 6.4% من حجم عينة الدراسة لم يجيبوا عن كيفية استيراد وتصدير بضائعهم، وبالنسبة لحجم التجارة الخارجية من منتجات المحافظة فقد وصلت إلى 7.6% من حجم عينة الدراسة، نصف هذه الكمية يتم تصديرها للأردن ونسبتها 3.8%، ومن الدراسة الميدانية تبين أن ما نسبته 83.3% من حجم عينة الدراسة واجهتها مشاكل تسويقية.

أما بالنسبة لمناطق تسويق منتجات محافظة طولكرم على مستوى كل من الضفة الغربية، وقطاع غزة، وإسرائيل، فقد دلت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 88.5% من منتجات المصانع في محافظة طولكرم يتم تسويقها داخل الضفة الغربية، وبنسبة 1.3% من المنتجات يتم تسويقها إلى قطاع غزة، وبلغت نسبة تسويق المنتجات إلى إسرائيل حوالي 10.3%، ومن النسب والأرقام السابقة نستنتج ما يلي:

1. ارتفاع حجم المبيعات المحلية للقطاع الصناعي، والنسبة الأكبر في الضفة الغربية، ومن هذه المنتجات، صناعة المعادن اللافلزية مثل الطوب، وحجارة البناء، والبلاط، ومنتجات المعادن الفلزية، وبنسبة كبيرة للأغذية والمشروبات.

2. تدني حجم المبيعات إلى قطاع غزة، ومن أسباب ذلك الفصل الجغرافي، وسياسة الاحتلال وما فرضته من حصار مشدد على قطاع غزة، وخاصة في أوقات الحرب والوضع الأمني المتدهور، ومحاولة الاحتلال الإسرائيلي احتكار السوق وتصريف منتجاته عندما يسمح بفتح المعابر بشكل جزئي أو كلي في بعض الأوقات.

3. تدني حجم المبيعات المصدرة للخارج، وهذا ناتج عن العراقيل التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي في وجه تصدير المنتجات الصناعية، فرغم توقيع اتفاقية اقتصادية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والأردن، وهي أقرب منطقة جغرافية على الضفة الغربية، وكذلك العلاقة التاريخية معها مثل الارتباط الإداري وتبعية الضفة الغربية للملكة الأردنية بعد حرب العام 1948م ولغاية فك الارتباط عام 1988م، ووجود عدد كبير من

الفلسطينيين في الأردن، ومع ذلك لم تتجاوز الصادرات إليها أكثر من 3.8% من قيمة الصادرات الخارجية والبالغة 7.6% حسب الدراسة الميدانية.

## سابعاً: المشكلات التي تواجه الصناعة

### 1. النواحي الأمنية والسياسية:

الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التعسفية، ومنها إقامة جدار الفصل العنصري، وإقامة الحواجز التي تعيق حركة العاملين والبضائع، والانتفاضات الشعبية الأولى عام 1987م، والثانية عام 2000م، كل هذا وغيره من التحكم بالمعابر، وإحراق الاقتصاد الفلسطيني بالاحتلال الإسرائيلي كان له أثر كبير على انتشار الصناعة وتقدمها.

هذا وقد أظهرت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 29.5% من عينة الدراسة يعتبرون أن النواحي الأمنية والسياسية ثابتة، ولم تتأثر وتتغير من بداية الاحتلال وإلى يومنا هذا، وأن ما نسبته 17.9% من حجم العينة يعتبرون أن هذا العامل بتزايد مستمر، ومنها النتائج الكارثية التي نتجت عن إقامة جدار الفصل العنصري، والحملة المسعورة والمتسارعة للسيطرة على الأرض ومقدرات الشعب الفلسطيني، وبما نسبته 38.5% من حجم العينة يعتبرون هذا العامل يتناقص، وخاصة بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية، وما تبع ذلك من استقرار أمني، وكذلك تأثير اتفاقية باريس الاقتصادية، ولكن هذا الاستقرار يتراوح بين مدٍّ وجزر حسب الوضع الأمني السائد، وأظهرت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 14.1% من حجم العينة يعتقدون بعدم وجود تأثير لهذا العامل.

ومن الدراسة الميدانية تبين أن ما نسبته 94.1% من حجم عينة الدراسة تأثروا بإغلاق المعابر، وبنسبة 2.9% من حجم العينة تأثروا بهدم مصانعهم، وما نسبته 1.5% تأثرت مصانعهم باعتقال صاحبها، وبنسبة 1.5% من حجم العينة لم يجيبوا على طبيعة تأثير النواحي السياسية والأمنية، أما من حيث تأثير الانتفاضات الشعبية على الإنتاج الصناعي، فقد دلت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 67.9% تأثر إنتاج مصانعهم بها، وبنسبة 32.1% من حجم العينة

لم يتأثروا، وبالنسبة لكيفية تأثير الانتفاضة الشعبية على الإنتاج الصناعي في محافظة طولكرم، أظهرت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 7.5% تأثر إنتاجهم من منع التجول وإغلاق المصنع فترة معينة، وان ما نسبته 88.7% من حجم عينة الدراسة تأثر إنتاجهم بإغلاق المعابر وعدم إمكانية وصول المواد الخام، وبيع المنتجات، وبنسبة 1.9% من حجم العينة تأثر إنتاجهم بهدم مصانعهم، وأن ما نسبته 1.9% من حجم العينة تأثر إنتاجهم بالاعتقال.

## 2. مشكلات متعلقة بالآلات المستخدمة من حيث كيفية الحصول عليها وطبيعتها:

أظهرت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 46.2% من الآلات مستخدمة سابقاً، وهذا يؤثر على العملية الإنتاجية، وإعاقة العمل لكثرة خرابها، وكذلك مشكلة الحصول على الآلات الجديدة، حيث دلت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 73.1% من حجم العينة عانوا من صعوبة استيراد ماكينات جديدة، وبالنسبة لهذه المشكلة أجاب ما نسبته 50% من حجم العينة الاحتلال وسياساته، و 50% الإجراءات المتبعة والمتشددة والروتين الزائد في عملية الاستيراد.

## 3. مشكلات تتعلق بكيفية الحصول على المادة الخام:

دلت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 25.6% من حجم عينة الدراسة يحصلون على المواد الخام لمصانعهم عن طريق المصنع مباشرة، وأن ما نسبته 72.6% من حجم العينة يحصلون على المواد الخام عن طريق وسيط محلي أو إسرائيلي، وفي كثير من الأحيان يتأخر وصول المواد الخام، وهذا بدوره يزيد من ارتفاع تكلفتها، وذلك من خلال عدم قدرة المصنع بوفائه بموعد تسليم البضاعة، ومن ناحية أخرى تنخفض القدرة التنافسية لمنتجات المصنع لتأخرها، وارتفاع تكلفتها وأسعارها.

## 4. مشكلات لها علاقة بالسياسات غير المشجعة للاستثمار الصناعي:

أظهرت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 85.9% من المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم لا تتلقى أية إعانات أو قروض، ومن الناحية الأخرى العشوائية في اختيار الموقع الصناعي، حيث دلت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 97.4% من حجم عينة الدراسة تم اختيار

مواقع مصانعهم دون أي تدخل للسلطة المحلية أو التنظيم الإداري في المحافظة، والتدخل يقتصر في توصيل الخدمات مثل الكهرباء والماء فيما بعد، والحصول على الضرائب.

#### 5. انخفاض المستوى الفني والتقني للعاملين في الصناعة:

دلت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 57.8% من حجم عينة الدراسة تعلموا المهنة عن طريق المصنع نفسه وفي الورش التي يعملون فيها، وبنسبة ضئيلة بلغت قيمتها 8.3% من حجم العينة تلقوا التعليم المهني، وما نسبته 2.9% من حجم العينة تعلموا المهنة عن طريق المدارس الصناعية، أما بالنسبة لخريجي المعاهد والجامعات فقد بلغت نسبتهم 13.1% من حجم العينة، وهذا ينعكس سلباً على نوعية المنتجات وقدرتها على المنافسة، والنسبة البقية من حجم العين والبالغة 17.9% لم يجيبوا على هذا السؤال وكيفية تعلمهم للمهنة.

#### 6. المنافسة ومشاكل التسويق:

أظهرت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 83.3% من المنشآت الصناعية تواجهها مشاكل في تسويق بضاعتها، ومن أهم هذه المشكلات المنافسة لمنتجات المصانع في المحافظة، وبما نسبته 49.2% من المنشآت تعاني من هذه المشكلة، وخاصة البضائع المستوردة من الصين وتركيا وغيرها، وهذه البضائع أغرقت السوق المحلية بمختلف أنواع المنتجات، وبما نسبته 20% من المنشآت الصناعية يواجهها مشكلة ضيق السوق.

#### 7. الأوضاع المالية الصعبة:

دلت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 29.2% من المنشآت الصناعية عانت من الأوضاع المالية الصعبة، وتذبذب إنتاجها ومبيعاتها في بعض الأوقات، وأحياناً التوقف عن العمل بشكل مؤقت، ومن هذه المصاعب ارتباط دخول الموظفين والعاملين بالاحتلال وسياساته، والدول المانحة، والضرائب المتنوعة تزيد من حجم المشكلة، كل هذا وغيره كان له أثر على إنتاج كثير من المصانع، وتراجع في كميات الإنتاج، وأحياناً الإغلاق.

## 8. مدى توفر البنية التحتية:

أظهرت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 38.5% من المنشآت الصناعية تعتبر البنية التحتية متوفرة وغير كافية، وأن ما نسبته 1.3% يعتبرونها غير متوفرة، وهذا يعيق عملية الإنتاج الصناعي وتراجعها، ومن الدراسة الميدانية أتضح ارتفاع تكلفة البنية التحتية التي يتحملها صاحب المنشآت، حيث يقوم بشق طرق، وإيصال الماء والكهرباء، ومستلزمات الإنتاج، وهذا له ثمن ويعيق الاستثمار، ومن المشكلات الأخرى التي يعاني أصحاب المنشآت ارتفاع أثمان الكهرباء والماء.

## 9. ملكية المصنع:

دلت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 69.2% من ملكية المصانع في المحافظة ملكية فردية، وبنسبة 28.2% ملكية خاصة، وما نسبته 2.6% منها ملكية عامة، وهذا بدوره يبرهن أن الغالبية العظمى من المنشآت الصناعية صغيرة الحجم، وهذا له انعكاس على ضعف القطاع الصناعي وتخلفه. وخاصة أن هذه المنشآت تنتج سلع نهائية وجاهزة للاستهلاك، وليس لها علاقة بمنشآت صناعية أخرى، كما هو الحال في كثير من الدول المتطورة صناعياً حيث ترتبط المصانع وأفرعها مع بعضها البعض مثل صناعة السيارات والصناعات الثقيلة الأخرى، والإلكترونيات، ودلت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 67.9% من إنتاج المصانع جاهز للاستهلاك.

## 10. حصول العاملين على حوافز غير الراتب:

دلت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 59.6% من العاملين في مصانع محافظة طولكرم لا يحصلون على أية حوافز غير الراتب، ومن المسح الميداني تبين أن غالبية الحوافز مادية ولكنها قليلة وغير مجدية، ومن هنا نستنتج ضعف إنتاجية العامل، وعدم رضاه عن عمله، وذلك لغياب الحوافز من جهة، وتركيزها على الجانب المادي من جهة أخرى أكثر من الحوافز غير المادية مثل طريقة التعامل مع العاملين، والرحلات، والترقيات، والهدايا وغير ذلك الكثير.

## الفصل الخامس

### التخطيط الصناعي في محافظة طولكرم

أولاً: التنظيم الصناعي

ثانياً: التخطيط الصناعي

ثالثاً: المناطق الصناعية

رابعاً: النمط الصناعي المفضل

## أولاً: التنظيم الصناعي

يعني التنظيم الصناعي تحديد أنواع الصناعات وأماكن انتشارها ضمن مناطق صناعية معدة مسبقاً، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاضر والتنبؤ للمستقبل.

ومن المسح الميداني الذي قام به الباحث، فقد تبين أن الانتشار العشوائي هو السمة الغالبة في توزيع المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم، والجدول رقم (31) يوضح طبيعة انتشار المنشآت الصناعية في المحافظة.

جدول رقم (31) التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية في محافظة طولكرم

الرقم	الانتشار	العدد	النسبة %
1	داخل منطقة صناعية	9	11.5
2	وسط البلد	16	20.5
3	على أطراف البلد	31	39.7
4	في البيت	11	14.1
5	منطقة منعزلة عن السكان	11	14.1
	المجموع	78	100.0

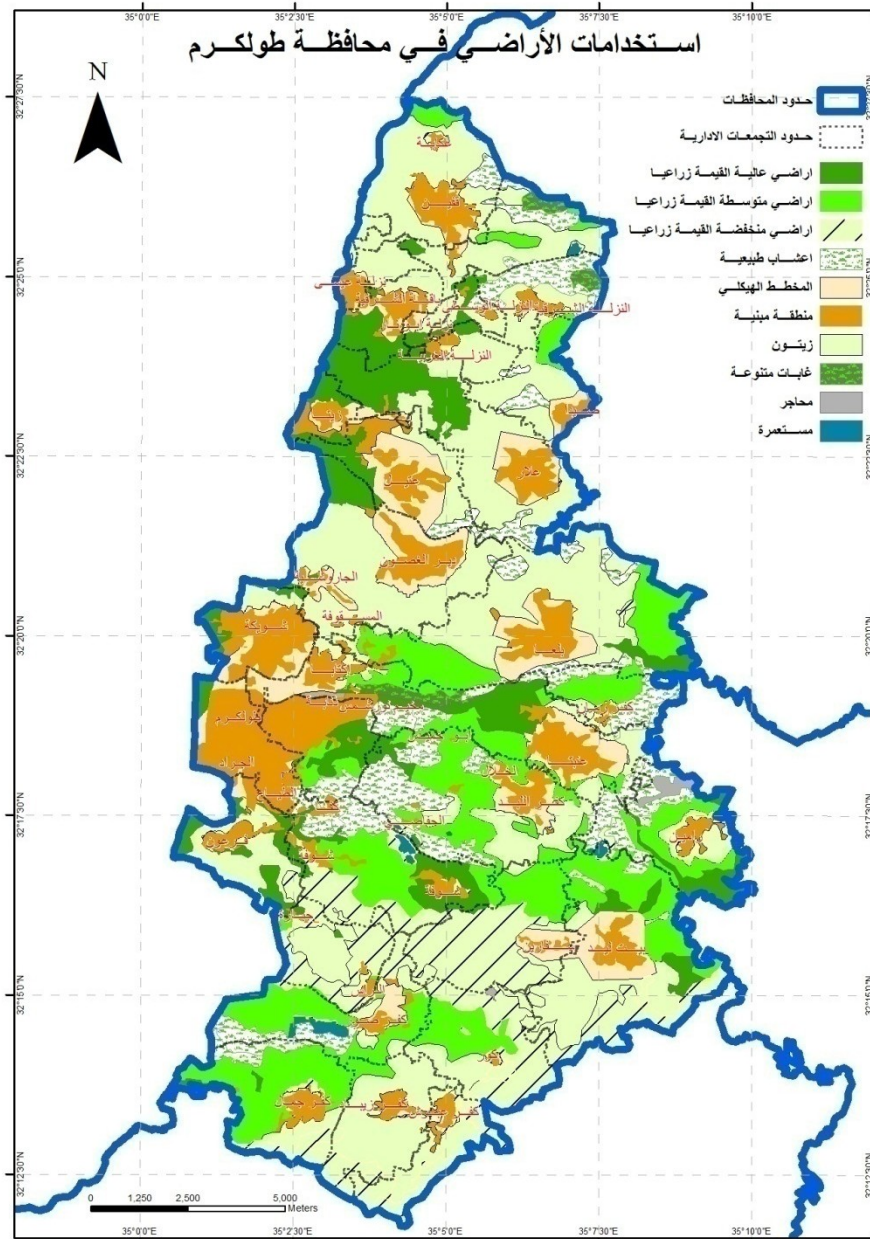
المصدر: الدراسة الميدانية، تموز 2012م.

ويتضح من الجدول السابق رقم (31) عشوائية توزيع المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم، كما أن المحافظة لا يوجد بها مناطق صناعية حديثة يتوفر فيها البنية التحتية الكافية لاستيعاب أعداد كبيرة من المنشآت الصناعية وتركزها بدلاً من عشوائية انتشارها، ونستنتج من النسب الواردة في الجدول رقم (31) أن ما نسبته 11.5% من المنشآت الصناعية تقع داخل منطقة صناعية، وهذه المنطقة تم اختيارها غالباً من قبل أصحاب المنشآت أنفسهم، وفيما بعد تم إيصال الخدمات لها، ولذلك فهذه المناطق تعاني من مشاكل عديدة، ومنها: ضعف البنية التحتية، وصعوبة إمكانية التوسع المستقبلي. كما أن ما نسبته 20.5% من المنشآت الصناعية يقع في وسط البلد، وهذا يزيد من تفاقم المشكلة، حيث التزايد السكاني والتوسع التجاري في هذه المناطق، وما ينجم عنه من ضغط على البنية التحتية والخدمات وتناقصها، والأزمات المرورية، انتشار التلوث وخاصة الضوضائي. إضافة لذلك فإن ما نسبته 14.1% من المنشآت الصناعية



تنتشر في البيوت، وذلك يعود لمحدودية العاملين فيها، وهناك إمكانية لتوفير أثمان الأراضي وإيجارات المحلات، وهناك إمكانية للتهرب الضريبي قدر الإمكان، واحتمالية عمل المرأة والأطفال في البيوت. أما نسبة المنشآت الصناعية المنتشرة في أماكن منعزلة عن السكان فبلغت 14.1% من إجمالي المنشآت الصناعية، ومن الدراسة الميدانية يتبين انتشار هذه المنشآت في بيوت غير مسكونة أو في مخازن، والخرائط الآتية توضح ذلك:

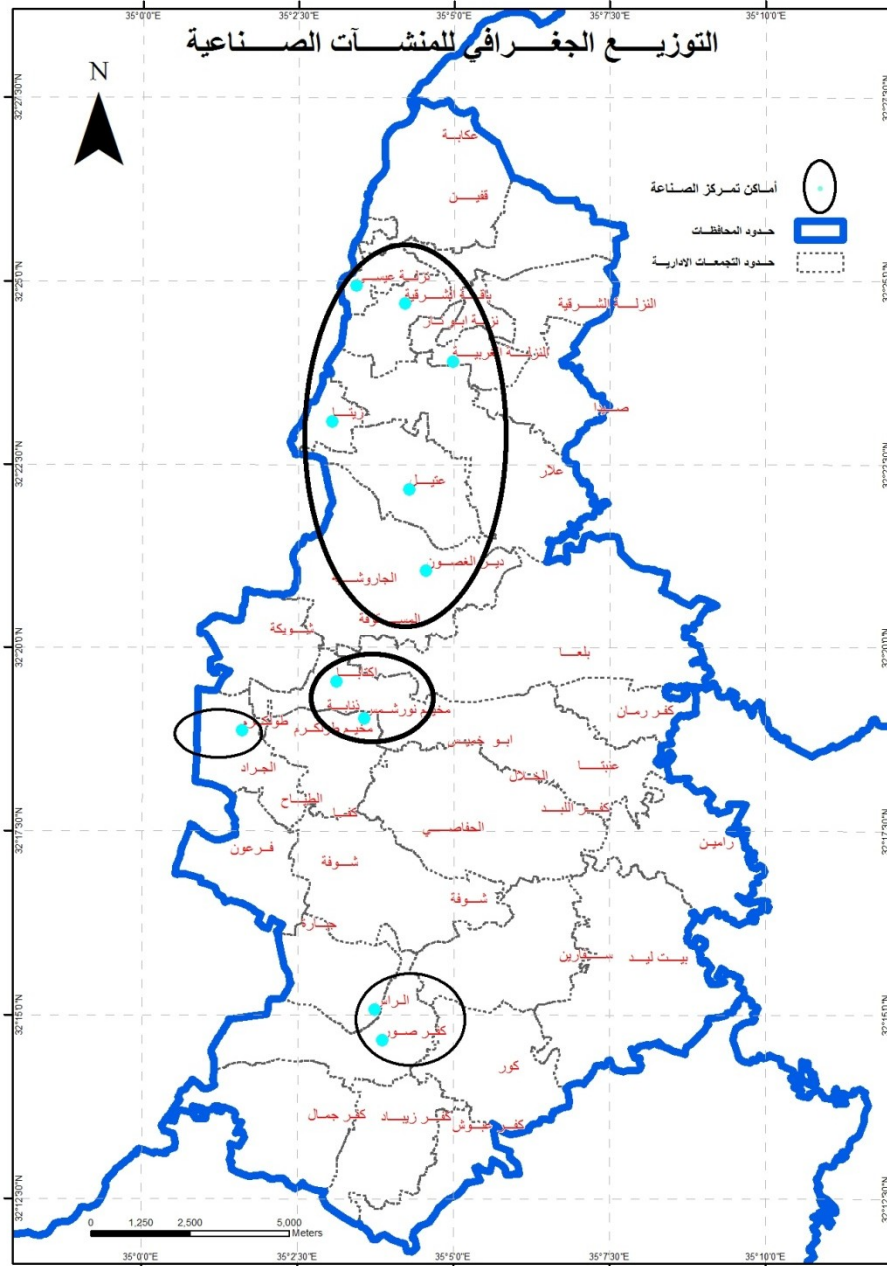
الخريطة رقم (9) استخدامات الأراضي في محافظة طولكرم



المصدر: المركز الوطني للتنمية المستدامة، نابلس - فلسطين، بتصرف، 2014.

ويتضح من الخريطة رقم (9) أنه لا يوجد مناطق صناعية عند استعراض طبيعة استخدام الأراضي في محافظة طولكرم، وهذا يبين مدى عشوائية الانتشار الجغرافي للمنشآت الصناعية في المحافظة، ورغم ذلك لاحظ الباحث أثناء المسح الميداني أن هناك مناطق تتركز فيها الصناعات أكثر من غيرها، وهذا واضح من خلال محتوى الخريطة رقم (10) التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في محافظة طولكرم.

الخريطة رقم (10) التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية في محافظة طولكرم



المصدر: المركز الوطني للتنمية المستدامة، نابلس - فلسطين، بتصرف، 2014.

ومن الخريطة رقم (10) تم تحديد بعض المناطق التي تتركز فيها الصناعات أكثر من غيرها ومنها:

**أولاً:** المنطقة الصناعية القائمة في بلدات الشعراوية والواقعة شمال مدينة طولكرم، وتبدأ من بلدة دير الغصون، لتمتد إلى كل من عتيل، وزيتا، وباقية الشرقية، ونزلة عيسى. وهذه المنطقة تم اختيارها من قبل أصحابها، وقامت البلديات بتزويدها بالخدمات المختلفة، ومن الملاحظ عشوائية انتشار المنشآت الصناعية في هذه المنطقة، وتمتد على جوانب الطريق الواصل بين قرى وبلدات الشعراوية ومدينة طولكرم، ومن الملاحظ قرب المنشآت الصناعية من البيوت السكنية في هذه المنطقة، وأن السمة الغالبة على صناعات هذه المنطقة هي الصناعات الإنشائية، والغذائية، والمشروبات، والنسيج، والخشب والأثاث.

**ثانياً:** المنطقة الصناعية الواقعة بالقرب من بلدة أكتابا ومخيم نور شمس: وتقع هذه المنطقة على الطريق الواصل بين نابلس وطولكرم وبالقرب من مخيم نور شمس وبلدة أكتابا، وهذه المنطقة تم اختيارها من قبل أصحابها أيضاً، وتم إيصال الخدمات إليها فيما بعد، ويغلب على هذه المنطقة الصناعات الإنشائية والكماوية والمعدنية.

**ثالثاً:** المنطقة الصناعية القائمة غرب مدينة طولكرم: وتقع هذه المنطقة بالقرب من جدار الفصل العازل، وقد قام أصحاب المنشآت بتحديد هذه المنطقة، وقامت البلدية بتزويدها بالخدمات المختلفة، والسمة الغالبة على هذه المنطقة الصناعات الغذائية، والمشروبات، والنسيج، والصناعات المعدنية، وتقع هذه المنطقة بالقرب من المناطق السكنية.

**رابعاً:** المنطقة القريبة من بلدة كفر صور والراس: وتقع هذه المنطقة جنوب مدينة طولكرم، ويغلب عليها الصناعات الغذائية والمشروبات، والصناعات المعدنية والإنشائية، وتم مصادرة جزء من هذه المنطقة لصالح جدار الفصل العازل، وهذه المنطقة تم اختيارها من قبل أصحابها، وقامت البلديات والمجالس المحلية بتزويدها بالخدمات المختلفة.

ومما سبق نستنتج أنه لا بد من التخطيط المسبق لانتشار المنشآت الصناعية، والعمل على إقامة مناطق صناعية تتوفر فيها جميع المقومات للحفاظ على تطورها واستمراريتها، ومن هذه المقومات مساحة الأرض القابلة للتوسع مستقبلاً، وتوفير الدعم الكافي لهذه المناطق من قبل السياسيين ورجال الاقتصاد والمخططين.

## ثانياً: التخطيط الصناعي

من الملاحظ اتساع النشاط الصناعي وتنوعه في العالم، وفي كثير من بلدان العالم لم يواكب هذا النشاط تخطيط مسبق، وهذا له انعكاسات، ومنها زيادة التلوث بأنواعه، وانتشار الكثير من المؤسسات الصناعية بالقرب من الأحياء السكنية، وكذلك نقص البنية التحتية للصناعة، وأحياناً تكون على حساب الخدمات المقدمة للمواطنين، ولهذا لا بد من التخطيط المسبق للنشاط الصناعي على أسس علمية، ومن قبل كفاءات متخصصة، أما التخطيط فهو عملية يتم من خلالها تحديد الأهداف المراد تحقيقها في المستقبل، وتحتاج إلى بيانات دقيقة ومقومات متعددة، وتحديد الفترة الزمنية بدقة حتى تكون العملية سليمة وقادرة على مواجهة التحديات المستقبلية، وضمان استمرارية نجاح وتطور القطاعات المختلفة ومنها القطاع الصناعي.

أما التخطيط الصناعي فهو فرع من فروع التخطيط الاقتصادي، ويُعنى بالقطاع الصناعي، ويشمل الأفكار والإجراءات التي تستهدف تطوير النشاط الصناعي وتنميته ليكون فاعلاً ومؤثراً في الحياة الاقتصادية في الإقليم أو الدولة<sup>(1)</sup>، ولإنجاز ذلك لا بد للتخطيط الصناعي من مراعاة الأسس التالية:

1. اختيار الفرع الصناعي المناسب الذي تنهياً له مقومات طبيعية أو بشرية أو كلتاها، وبما يضمن خفض كلفة الإنتاج والقدرة على المنافسة.

---

<sup>1</sup> العاني، محمد جاسم شعبان، التخطيط الإقليمي مبادئ وأسس، نظريات وأساليب، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2007، ص242.

2. اختيار الموقع المناسب لإقامة المنشآت الصناعية الذي يوفر ربطاً أو استثماراً عقلياً للمدخلات وبتكلفة أقل، وعوائد أكثر.

3. زيادة التفاعل والترابط بين الصناعات مع بعضها البعض من جهة، وبين الصناعة وفروع النشاط الاقتصادي، والبنى التحتية من جهة أخرى، وبما يضمن عدم تراجع واختناق في مراحل العمليات الصناعية من بدايتها وحتى تسويق منتجات المصانع.

ويحتاج التخطيط الصناعي في محافظة طولكرم إلى إعادة النظر فيه، وهذا ما أكدته الدراسة الميدانية حيث أظهرت أن ما نسبته 97.4% من المنشآت الصناعية تم اختيار موقعها دون أي تدخل من قبل السلطة أو التنظيم الإداري في المحافظة، وهذا واضح في الانتشار العشوائي للصناعات في محافظة طولكرم مما يتطلب إعادة تخطيط وتنظيم القطاع الصناعي في المحافظة، ولا بد من مراعاة الاعتبارات التالية:

1. مدى توفر المواد الخام في المحافظة وعلى مستوى الأراضي الفلسطينية، والمواد الخام التي يمكن استيرادها بسهولة من الخارج.

2. مدى توفر الأرض من حيث المساحة والملكية، ووضعها الإداري والتنظيمي (A,B,C)، والقرب من المرافق العمرانية مثل: المباني السكنية، والمستشفيات، والمدارس وغيرها، ومن الدراسة الميدانية تبين أن ما نسبته 52.6% من المنشآت الصناعية ذات ملكية فردية، وهذا له آثار مستقبلية من حيث عدم القدرة على التوسع إذا كانت المساحة محدودة أو فقدان المشاريع نتيجة لتفتت الملكية بعد توزيع الميراث.

3. الإمكانيات المادية المتوفرة، والتي يمكن الحصول عليها، والعمالة من حيث العدد والمستوى التقني والفني لها، والعنصر الريادي الجيد، والبرامج المحوسبة، ودراسة السوق المحلي ومتطلباته، ودراسة الأسواق الخارجية.

وبناءً على ما ذكر سابقاً وغيره، تم دراسة المناطق الصناعية المقترحة من جهات مختلفة، وتم رصد مميزات وعيوب كل منطقة، وكيفية اختيار النمط الصناعي المفضل لكل منطقة.

## ثالثاً: المناطق الصناعية

المنطقة الصناعية مكان تتجمع فيه الصناعات المختلفة في مساحة من الأرض يتم تخطيطها ضمن تصميمات محددة ومعايير تتلاءم مع حاجة المصانع، ويتم تأجير هذه المنشآت، بعد تزويدها بالبنية التحتية وتوفر كافة الخدمات اللازمة لها<sup>(1)</sup>، وهنا يصبح بالإمكان المشاركة في الاستثمار من قبل الجميع سواء من يملك الأرض أو لا يملكها.

ومن الاعتبارات التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند تحديد المناطق الصناعية، وتحديد النمط الصناعي الملائم لكل منطقة في محافظة طولكرم ما يلي:

1. النهوض بقطاع الصناعة لما له من جوانب متعددة ومنها حل مشكلة البطالة، وتحقيق مردود اقتصادي جيد، والمساهمة في حل مشكلات ناجمة عن عشوائية انتشار المنشآت الصناعية مثل الضجيج والتلوث الضوضائي، ونقص الخدمات المقدمة للأهالي والصناعة على حد سواء، ومن الأفضل ربط ذلك بإستراتيجية وطنية شاملة.

2. إعادة دراسة وتحليل الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية الموقعة بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي، وكذلك الاتفاقيات الموقعة بين الجانب الفلسطيني والدول العربية والأجنبية ومعرفة كيفية الاستفادة منها، ونقاط القوة والضعف فيها لتفادي الانعكاسات السلبية.

3. إقامة مناطق صناعية تتوفر فيها كافة المرافق والخدمات، وتأخذ بعين الاعتبار إمكانية التوسع المستقبلي وجميع العوامل البيئية والاقتصادية.

ومن أهم معيقات عملية التخطيط والاستثمار في محافظة طولكرم ما يلي:

1. عدم توفر الأرض المناسبة، ومنع الاحتلال من إقامة المشاريع الاستثمارية في مناطق (C) الخاضعة لسيطرة إسرائيلية تامة، وإقامة جدار الفصل العنصري الذي التهم آلاف الدونمات، وبلغت مساحتها الإجمالية 8000 دونم<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> السماك، محمد أزره وآخرون، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، جامعة الموصل، العراق، 1987، ص187.

<sup>2</sup> الطيرايوي، توفيق، واقع الصناعة في فلسطين، الموقع الإلكتروني: <http://www.tirawi.ps/ar/pal-31/2296.html>

تاريخ الزيارة: 2013/08/28.

2. مشكلة البيروقراطية في الأداء والعمل، ومن الدراسة الميدانية لوحظ تعدد الجهات المانحة للتراخيص والرسوم، وارتفاع التكاليف ومنها تحميل البلديات للمستثمرين نفقات إضافية مثل أثمان تلحق بمد خطوط المياه والكهرباء.

3. سيادة عدد كبير من المؤسسات الصغيرة على حساب المؤسسات الكبرى، ونسبة كبيرة من هذه المؤسسات ذات ملكية فردية، حيث دلت الدراسة الميدانية أن ما نسبته % 69.2 من حجم عينة الدراسة ذات ملكية فردية، وهذه المؤسسات المستفيد الرئيسي منها أصحابها وعائلاتهم والمقربون، ولا تستوعب أعداداً كبيرة من العاملين.

وبالرغم مما ذكر سابقاً من معيقات، إلا أن هناك عوامل مشجعة للتخطيط الصناعي والقيام بمشاريع حيوية في السنوات الأخيرة، ومنها تحقيق الأمن الداخلي وفرض الأمان من قبل أجهزة السلطة الوطنية المختلفة، والقيام بأجراء تعديلات على قانون الاستثمار في السنوات الأخيرة لتشجيع واستقطاب رجال الأعمال إلى الوطن من أجل النهوض بقطاع الصناعة في المحافظة، هذا وقد قام الباحث بتحديد المناطق الصناعية المقترحة وسلبيات وإيجابيات كل منطقة، ومعيقات تنفيذ قسم منها، وذلك للمساعدة في تخطيط صناعي ناجح، ونمط صناعي ملائم، ومن هذه المناطق:

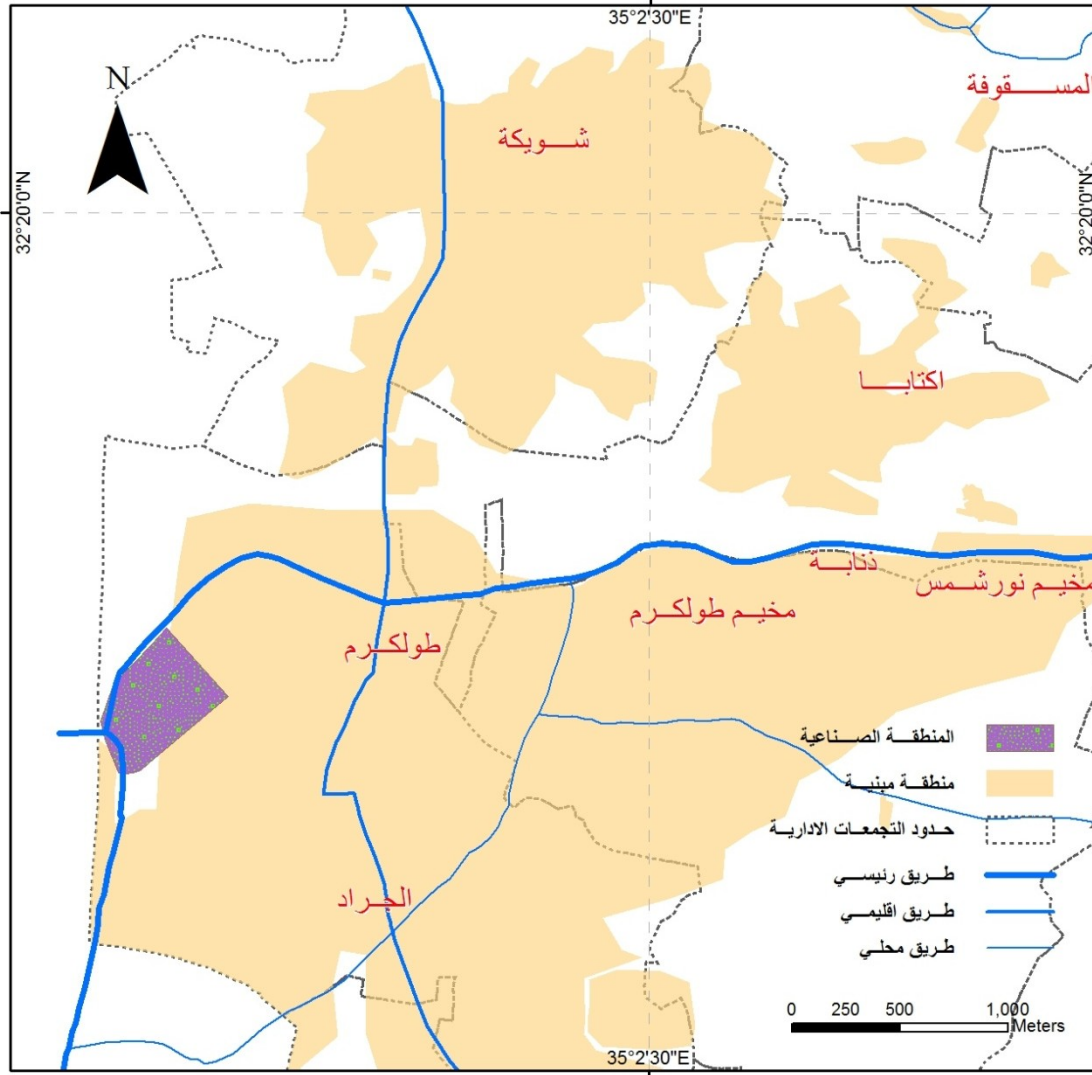
### 1. منطقة خضوري:

وهي المنطقة التي اقترحتها الهيئة العامة للمدن الصناعية، والمناطق الصناعية الحرة في وزارة الصناعة، وهذا المشروع ممول من قبل وكالة التنمية الأمريكية بقيمة 50 مليون دولار، وتم توقيف العمل بهذا المشروع بسبب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000.

ووصف هذا المشروع بأنه الأول من نوعه في فلسطين، والشرق الأوسط ومخططاته لا زالت موجودة في قسم التخطيط في محافظة طولكرم<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> قسم التخطيط، محافظة طولكرم، 2012/01/15.

الخريطة رقم (11) المنطقة الصناعية المقترحة على الأرض التابعة لجامعة خضوري



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على المركز الوطني للتنمية المستدامة، نابلس - فلسطين.

ويقع هذا المشروع في الجزء الغربي من مدينة طولكرم وهو ملاصق لجامعة فلسطين التقنية (خضوري)، ويقع بالقرب من خط الهدنة الموقع بين الأردن وإسرائيل بعد حرب العام 1948م، وتبلغ مساحة هذه المنطقة 220 دونماً، منها 80 دونماً تحت الإدارة الإسرائيلية، وهذه المنطقة منبسطة السطح، وترتبتها زراعية وخصبة.

والهدف الرئيسي من إقامة هذه المنطقة، استيعاب الصناعات ذات التقنية العالية والمتمثلة بقطاع الاتصالات والإلكترونيات، ومن العوامل المشجعة لإقامة هذه المنطقة ما يأتي:

1. وقوع غالبيتها إدارياً ضمن منطقة (A)، وبذلك تخضع لإدارة فلسطينية على الأرض،

وما يتعلق بها من إجراءات مثل الترخيص وإقامة البنية التحتية.



2. ملكية هذه الأرض للحكومة مما يوفر شراء الأرض، وسطح الأرض مستوي مما يوفر تكاليف إضافية لتسويتها، وإمكانية العمل فيها بسهولة.

3. القرب من مصادر الخدمات، وإمكانية توفرها سهل مثل مد شبكات الكهرباء والمياه والاتصالات، وبالنسبة للمواصلات فهذه المنطقة تقع على الشارع الرئيسي الواصل بين مدينة طولكرم ومدن الداخل الفلسطيني، وهناك إمكانية للوصول إلى المحافظات الفلسطينية من خلال هذا الطريق، وهذه المنطقة قريبة من مدينة طولكرم وضواحيها، وهذا العامل يساعد على الحصول على الأيدي العاملة، والاستفادة من الناحية التسويقية.

4. التصاقها المباشر بجامعة فلسطين التقنية (خضوري)، وهذا يساعد في توفير التدريب الفني للأيدي العاملة، وتقديم الخبرة والإرشاد للمنطقة الصناعية، وخاصة أن هذه المنطقة مقترحة لإقامة صناعات تقنية متخصصة في مجال الاتصالات والبرمجيات والأجهزة الدقيقة.

5. وبالنسبة للمواد الخام فهذه المنطقة قريبة من مصادرها بسبب قربها من المدن الإسرائيلية، وخاصة أن هذه الصناعة بحاجة إلى المواد الخام من إسرائيل، والمستوردة عن طريقها.

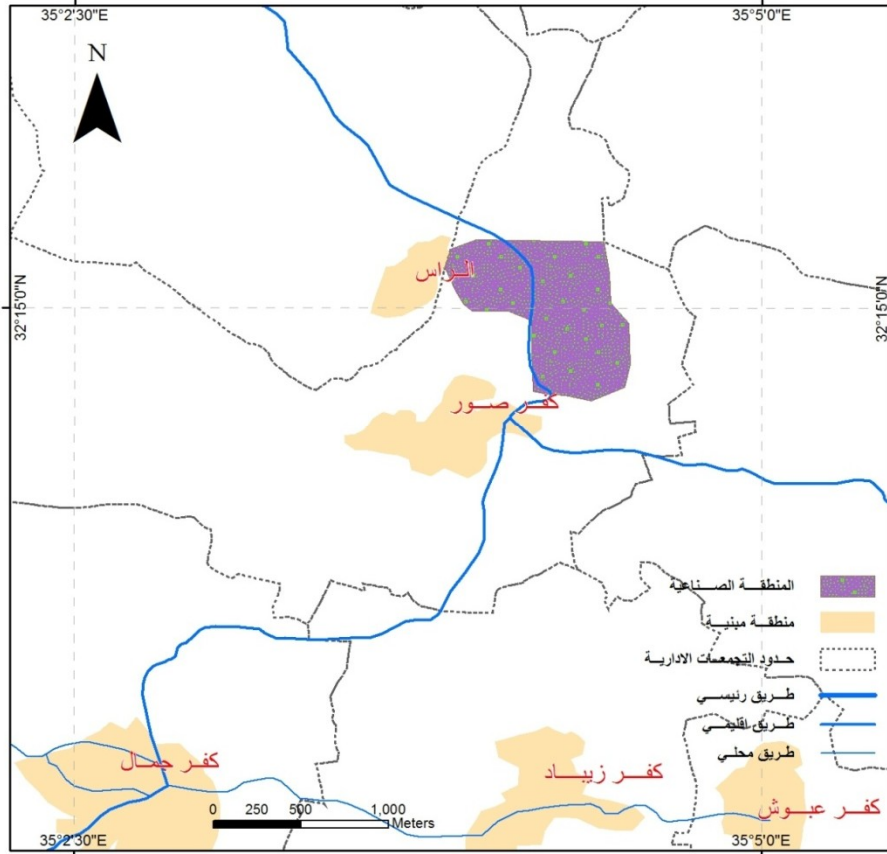
6. تدني تأثير التلوث الضوضائي للصناعات المنوي إقامتها في هذه المنطقة بعكس الصناعات الحرفية والإنتاجية الأخرى.

ورغم كل الايجابيات السابقة إلا أن هناك بعض العقبات ومنها: وقوعها غرب مدينة طولكرم، الأمر الذي يساعد الرياح الغربية السائدة في المنطقة على نقل الهواء الملوث إلى المدينة، وكذلك قيام هذه المنطقة على أراض زراعية خصبة تتوفر فيها المياه الجوفية لوقوعها ضمن الامتداد الطبيعي لحوض الماء الغربي، وهناك إمكانية لتلويث هذه المياه، ومن السلبيات قربها من الامتداد العمراني الذي قد يؤثر على الخدمات المقدمة للمواطنين بعد مشاركة النشاط الصناعي لهذه الخدمات والبنى التحتية، وهذا المشروع مجمد حالياً، ولكن يمكن تفعيله عن طريق الاتصال بالدول المانحة، والدول العربية والصديقة التي قد تتبنى تكاليف إقامة هذه المنطقة.

## 2. المنطقة الصناعية في الراس:

هي من المناطق المقترحة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وتقع على بعد 15 كم من مدينة طولكرم، وتبلغ مساحة هذه المنطقة 1500 دونم<sup>(1)</sup>.

الخريطة رقم (12) المنطقة الصناعية المقترحة في منطقة الراس



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على المركز الوطني للتنمية المستدامة، نابلس - فلسطين، 2014.

وتقع بالقرب من مدن عربية مثل مدينة الطيبة والطيرة وقلنسوة الواقعة داخل حدود فلسطين المحتلة عام 1948م، وتشرف هذه المنطقة على مفترق طرق يصل مدينة طولكرم مع محافظة نابلس وقلقيلية، وطرق تصل إلى مدن إسرائيلية مثل مدينة نتانيا وكفار سابا.

وبالنسبة لهذه المنطقة، فلها مزايا من حيث رخص أثمان الأرض واتساعها، وانحدارها البسيط، وتقع ضمن المناطق الإدارية (A،B)، وهذه المنطقة تقع ضمن شبكة مواصلات، والبعدها

<sup>1</sup>Ministry of planning and international cooperation, 1999, Preliminary Study Border Industrial Zones'- Ramallah.

عن المناطق السكانية يقلل من التلوث الضوضائي، كما أن إحاطتها بمجموعة من القرى يمدّها بالأيدي العاملة.

ومن معيقات إقامة هذه المنطقة حاجتها إلى بنية تحتية مثل مدّها بشبكة كهرباء ذات قدرة عالية تتحمل الأنشطة الصناعية، ومشروع صرف صحي، وشبكة مياه تخدم الصناعات المختلفة، وما يفاقم المشكلة في هذه المنطقة تكشف صخورها وصلابتها.

لقد ساعدت جهود القطاعين الخاص والأهلي في تقديم الخدمات وإنشاء البنى التحتية في هذه المنطقة، ولكن بشكل محدود ومنها شركة باديكو الاستثمارية ومن مصانعها مصنع الأعلاف، ومشاريع فردية أخرى مثل مصنع أنابيب بلاستيك زراعية، ومصنع حديد خاص بالبيوت البلاستيكية، وآخر حديد للبناء، ومصنع طوب وغير ذلك، حيث أن هذه المنطقة تصلح لإقامة مشاريع غذائية وإنشائية واسعة ويساعدها في ذلك بعدها عن المناطق السكنية ذات الأعداد الكبيرة، وهذا العامل واجهة تحدي كبير وهو إقامة جدار الفصل العنصري، ومصادرة مساحة كبيرة من الأراضي المخصصة لإقامة هذا المشروع كما كان مخطط له<sup>(1)</sup>.

ومن المسح الميداني تبين إمكانية انتشار منطقة صناعية محدودة تخدم بعض الصناعات في الوقت الحالي، وهناك فرصة لتوسعها في المستقبل.

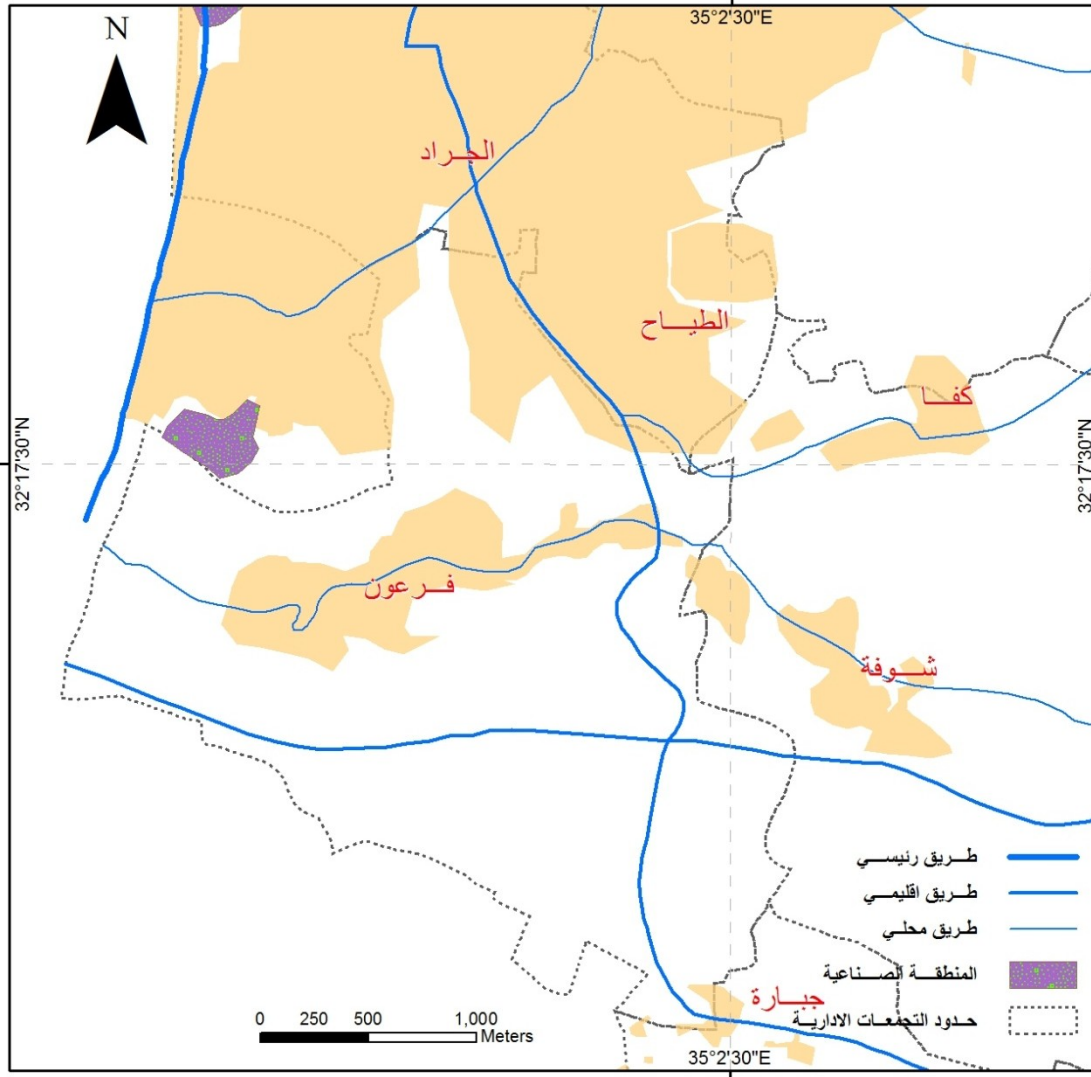
### 3. المنطقة الصناعية المقترحة بالقرب من ضاحية ارتاح:

وهي منطقة اقترحتها بلدية طولكرم، وتبنتها جهات عديدة، ومنها مركز التخطيط في المحافظة، وغرفة التجارة والصناعة في المحافظة، ووزارة الاقتصاد الوطني، وأخيراً تم وضع مخططات لها ودراسة شاملة، وزارها رئيس الوزراء السابق الدكتور سلام فياض بتاريخ 2012/07/05<sup>(2)</sup>، ووعده بتقديم كل الدعم والتسهيلات المالية والإدارية.

<sup>1</sup> مقابلة شخصية مع السيد خالد الزغل، مرجع سابق.

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني: [Alzaitona.net/default/news/2012/07/05/20162.html](http://Alzaitona.net/default/news/2012/07/05/20162.html) تاريخ الزيارة: 2012/1/15.

### الخريطة رقم (13) المنطقة الصناعية المقترحة في ضاحية ارتاح



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على المركز الوطني للتنمية المستدامة، نابلس - فلسطين، 2014.

وتقع في الجزء الجنوبي لضاحية ارتاح، وبالقرب من خط الهدنة الموقع بين الأردن وإسرائيل بعد حرب العام 1948م، ولا تبعد سوى 2-3 كم عن مدينة الطيبة العربية داخل فلسطين المحتلة عام 1948م، وتبلغ مساحتها حوالي 117 دونماً، وتقع ضمن حدود بلدية طولكرم.

والهدف منها هو إقامة منطقة صناعية متخصصة بالصناعات الحرفية والمنتشرة بشكل عشوائي بين البيوت وفي مناطق متفرقة كثيرة، وتصل كلفة هذا المشروع إلى 3 ملايين دولار.

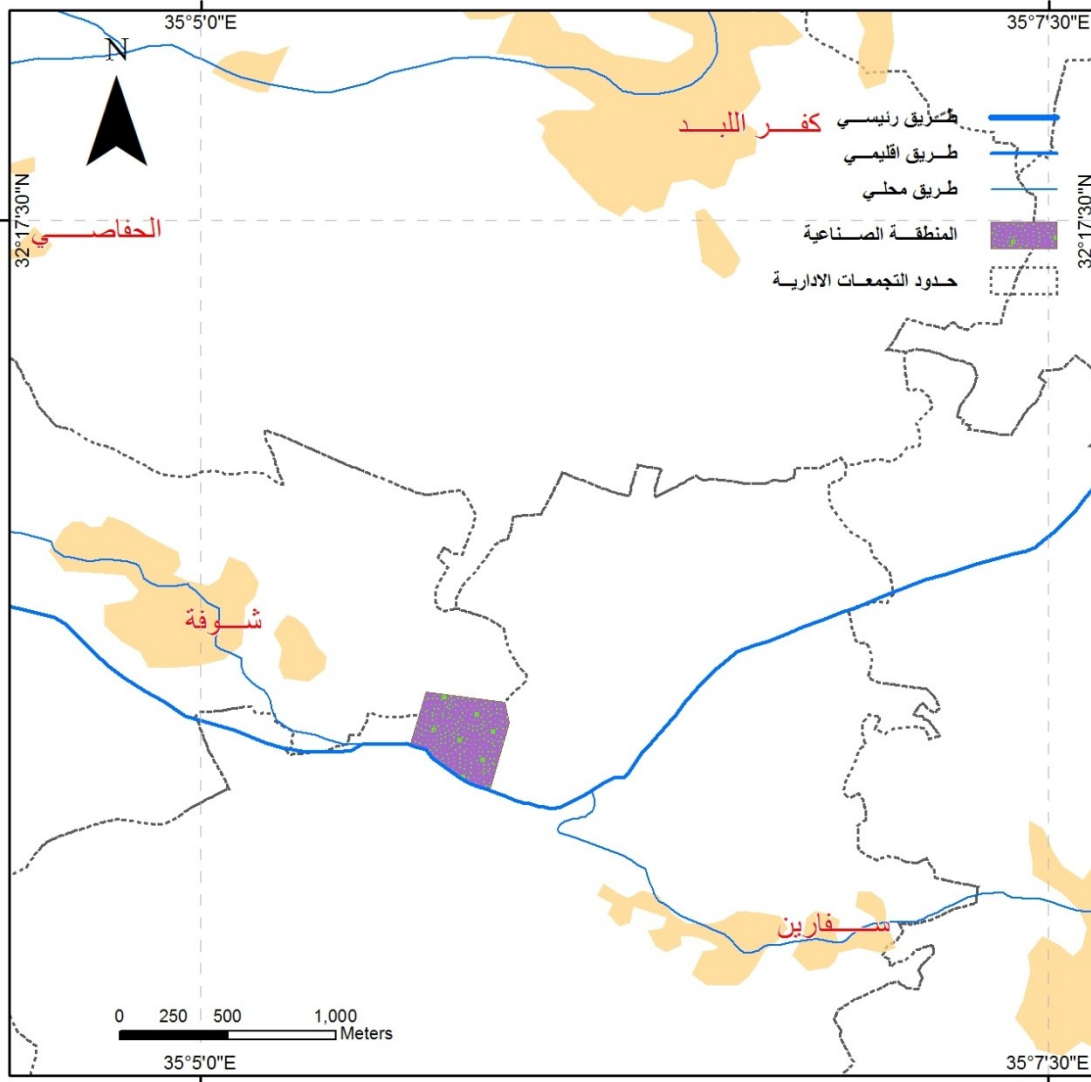
ولهذا الموقع عدة مزايا ومنها: القرب من خط الهدنة ومدينة طولكرم مما يساهم في توفير سوق للمنتجات، وتوفير أيدي عاملة، وملكية الأرض للدولة، وهذا يقلل من تكاليف إقامة المشروع، وهذا المكان يقع على خطوط مواصلات تصل مدينة طولكرم بقليلية وأخرى بنابلس وطرق تصل إلى مناطق فلسطين المحتلة عام 1948م، وتتمتع هذه المنطقة بسطح منبسط وقليل الانحدار، مما يعكس على توفير تكاليف تسوية الأرض.

هذه المنطقة متسعة وهناك إمكانية لعمل مخططات لها وتعديلها لأنها غير مشغولة مسبقاً، وهذه المشاريع تقترحها وتدعمها كل من الولايات المتحدة والدول المانحة الأخرى، وهذا المشروع في حال إقامته سيد من الانتشار العشوائي للمنشآت الصناعية، ويساهم في الحد من البطالة، وعلى الرغم من كل المزايا السابقة فهذا الموقع سلبيات ومنها: القرب من ضاحية ارتاح مما يعمل على انتشار التلوث الهوائي والوضائى وتأثيره على السكان، وهذه المنطقة متنفس لسكان الضاحية، يخرجون إليها لسد أوقات الفراغ والخلود إلى الراحة، والأهالي قاموا بمظاهرات ضد هذا المشروع، وأحضروا مسؤولين ليشرحوا لهم تأثيراته عليهم، وعقدوا الندوات واللقاءات في محطات التلفاز المحلية ومنها السلام، والفجر، ومن السلبيات التكلفة العالية التي ستلحق بالمشروع لتغطية التكاليف الخاصة بالبنية التحتية، وقد يساعد هذا على سهولة الحصول على الخدمات المختلفة للسكان.

#### 4. المنطقة الصناعية المقترحة بالقرب من عزبة شوفه وبلدة شوفه:

تقع في الجزء الجنوبي الشرقي لمدينة طولكرم، شمال عزبة شوفه، وبالقرب من بلدة فرعون، وعلى الشارع الذي يربط طولكرم مع قليلية، وهي ضمن المناطق التي اقترحتها بلدية طولكرم، وتصل مساحتها 2000 دونم.

## الخريطة رقم (14) المنطقة الصناعية المقترحة بالقرب من عزبة شوفه



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على المركز الوطني للتنمية المستدامة، نابلس - فلسطين.

### ومن مزايا هذه المنطقة:

1. اتساع الأرض وامتدادها المتواصل، ورخص الأراضي مقارنة مع مناطق أخرى أقرب إلى المدينة.
2. هذه المنطقة تتمتع بمعدل انحدار قليل، وهذا بدوره يقلل من تكاليف التسوية وإقامة المباني، والتكاليف التي تلحق بالبنى التحتية.
3. وهذه المنطقة قريبة من الأراضي الزراعية وهناك إمكانية لإقامة مصانع تعتمد على المادة الخام من أصل زراعي.

4. القرب من خط الهدنة يساعدها في الحصول على المادة الخام، وتسويق المنتجات.

5. إمكانية التسويق بسهولة نتيجة لتخصص هذه المنطقة بمشاريع محددة وتشجيعها للسكان الفلسطينيين بالدخول والشراء منها، وبمواصفات جيدة وأسعار منافسة، وتسهيلات وخدمات أخرى يمكن اعتمادها والتخطيط لها لتحقيق هذا الغرض.

ومن العقبات التي تواجه هذه المنطقة تفتت الأراضي بين المالكين، وبعضهم لا يرغب في البيع، ونسبة كبيرة من أراضي هذه المنطقة زراعية وقابلة للزراعة، وقربها من متنزهات تعمل كمتنفس للأهالي، فالصناعة ومخلفاتها والهواء الملوث والضجيج يؤثر على الحركة السياحية، وسكان المناطق المجاورة للمنطقة سيعانون من ذلك وخاصة سكان بلدة وعزبة شوفه وبلدة سفارين لأن الرياح السائدة في المنطقة هي الرياح الغربية.

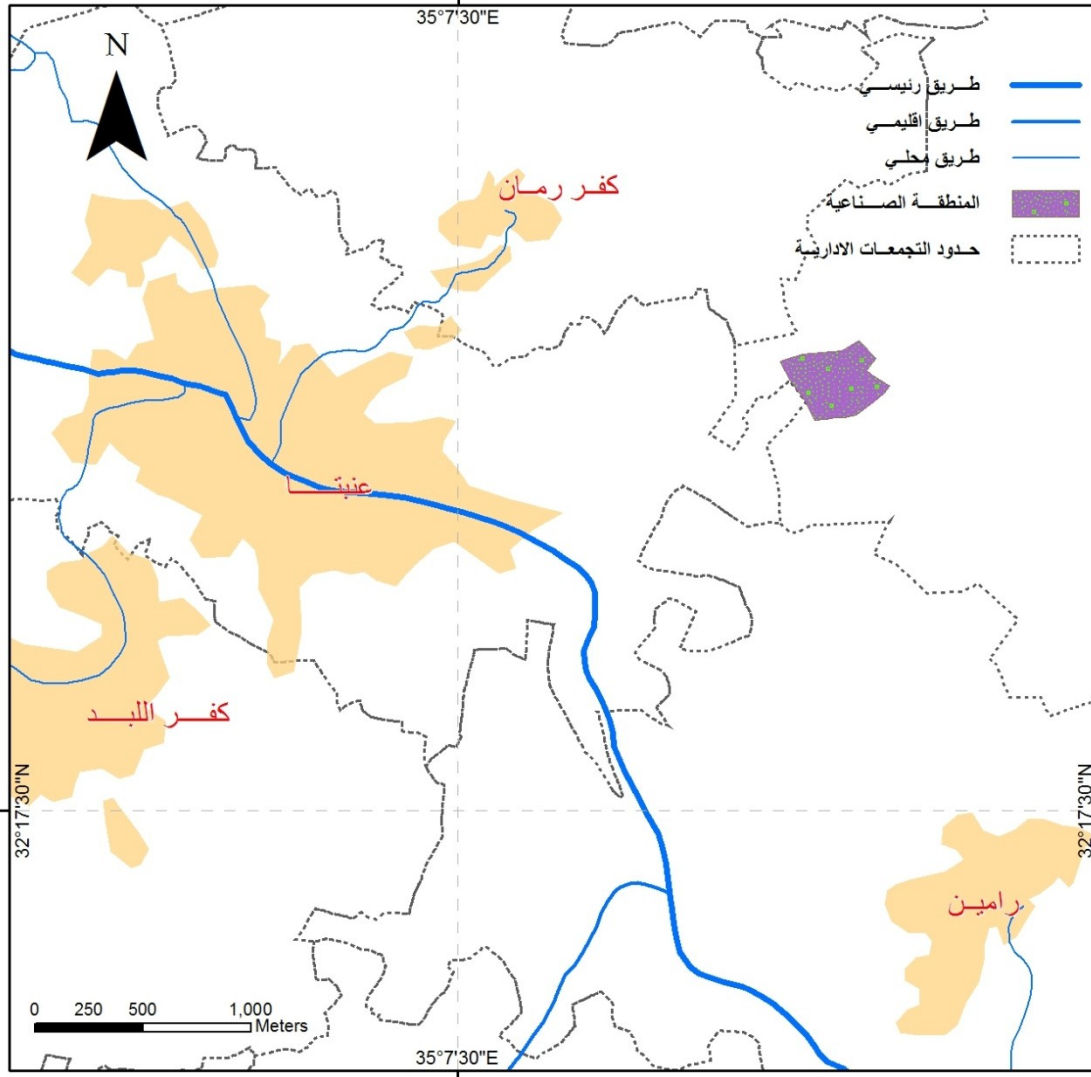
#### 5. المنطقة الصناعية المقترحة بالقرب من بزاريا<sup>(1)</sup>:

تبعد عن مدينة طولكرم حوالي 8-7 كم، وتبلغ مساحتها حوالي 2000 دونماً، والخريطة الآتية رقم (15) توضح معالم هذه المنطقة:

---

<sup>1</sup> مقابلة شخصية مع السيد خالد الزغل، مرجع سابق، بتاريخ 2013/03/01.

الخريطة رقم (15) المنطقة المقترحة بالقرب من بلدة بزاريا



المصدر : المركز الوطني للتنمية المستدامة، نابلس - فلسطين، بتصرف، 2014.

ومن مميزات هذه المنطقة البعد عن التجمعات السكانية المكتظة، فهو شرق بلدة عنبتا، وشمال بلدة رامين و بالقرب من الطريق الواصل بين رامين و بزاريا، وهذا البعد يقلل من التلوث الضوضائي، والتلوث الهوائي حيث اتجاه الرياح الغربية الغالب على هذه المنطقة سيقصر تأثيره على بلدة رامين وجزء من بلدة بزاريا إلى الشرق من المنطقة، وهذه المنطقة قريبة من المواد الخام مثل مقالع الحجارة، وكذلك صناعة الحصمة والناعمة، وحجارة البناء، وإمكانية إنشاء بعض الصناعات الغذائية التي يمكن فصلها عن الصناعات الإنشائية الضخمة، والاستفادة من البنية التحتية التي سيتم عملها، ومن مميزات هذه المنطقة وقوعها بجانب الطريق الرئيسي الواصل بين نابلس وطولكرم، وقربها من منطقة جنين، حيث تصلها عن طريق يصل



إلى بلدة بزارياء، ثم باقي منطقة جنين، وهذه المنطقة تساعد في إقامة المنشآت الكبيرة، والتي تحتاج إلى ماكينات ضخمة ومساحات واسعة، والبعد عن أماكن السكن، وخاصة الكسارات والمصانع الإنشائية الأخرى، ومن الناحية الإدارية هذه المنطقة ضمن مناطق (B).

ومن العقبات التي تواجه هذه المنطقة ملكية الأرض، وتفتت الملكية، وتكلفة تتعلق بالبنية التحتية مثل الكهرباء وخطوط الماء، وشبكة المجاري لتصريف المياه العادمة، وطرق واسعة للمساعدة في عملية البيع والشراء والتحميل والتنزيل، وشبكة اتصال، وتكلفة أخرى تلحق بتسوية الأرض ذات الانحدار الذي زاد عن سابقتها من المناطق الأخرى.

ومن الإجراءات التي اتخذتها محافظة طولكرم لتعزيز التنمية المستدامة، أكد مدير عام التخطيط والتطوير في محافظة طولكرم أن المحافظة بدأت بخطوات فعلية في الآونة الأخيرة، وبتخاذ سلسلة من الإجراءات، وفي مقدمتها فتح أبواب الاتصال مع العالم الخارجي، وتحديد رجال الأعمال الفلسطينيين والعرب، وإقامة العديد من ورش العمل والمؤتمرات الاقتصادية، وتعزيز التنسيق للتوصل إلى التكامل بين مؤسسات السلطة الوطنية الرسمية والقطاع الخاص، والمجتمع المحلي، والعمل على إيجاد مناطق صناعية في المحافظة تتوفر فيها بنية تحتية متكاملة لتشجيع المستثمرين، ورجال الأعمال لإقامة مشاريع صناعية في المحافظة<sup>(1)</sup>.

من هنا يظهر دور التخطيط، ودراسة المخططات للمناطق الصناعية، وتحليلها والاستفادة منها لما له مردود أفضل، ونتائج أفضل من الانتشار العشوائي الذي يزيد من التلوث بأنواعه، وزيادة التكاليف ومنها البنية التحتية وتكاليف النقل، والبعد عن الأسواق أحياناً لكون بعض المنشآت بين البيوت، أو في أماكن مخفية أو نائية لا يعرفها الزبائن.

#### رابعاً: النمط الصناعي المفضل

النشاط الصناعي وما يتطلبه مرهون بالوضع السياسي، والاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، والوضع العربي والإسلامي، والموقف الدولي وغالبية مواقفها لمساندة

<sup>1</sup> قسم التخطيط ، مرجع سابق ، بتاريخ 2013/01/15.

لإسرائيل وسياساتها العدوانية، وخاصة الدعم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومن يدور بفلكها، وهناك دول بدأت تساند الموقف الفلسطيني وقضيته العادلة، ومنها تركيا ودول في أمريكا اللاتينية وأحرار العالم في كل مكان، الحل يكمن بدولة فلسطينية كاملة السيادة على أرضها ومواردها الاقتصادية، والمائية، والسيطرة على المعابر التي تصل مع الدول الأخرى المجاورة، وإمكانية الاستفادة من ممر مائي يربط الأراضي الفلسطينية بالعالم الخارجي.

كل ما ذكرناه سابقاً عن الصناعة في محافظة طولكرم من خلال الفصول السابقة يدل على أهمية التخلص من التبعية الاقتصادية لإسرائيل وسياستها العدوانية، وإقامة اقتصاد مستقل، يعتمد على الموارد المحلية، وموارد الدول الأخرى، واختيار النمط الاقتصادي المفضل، وهناك مجموعة من الاعتبارات ينبغي تحديدها عند اختيار نوع الصناعة المراد إقامتها، وخاصة في المناطق الصناعية المقترحة ومنها:

1. مدى توفر المادة الخام: محافظة طولكرم تشتهر بالزراعة ومنها: الخضروات، الزيتون، اللوزيات، والحبوب، والتين، والكروم، ومن هنا يمكن إقامة مصانع تعتمد عليها كمادة خام، ومن الصناعات التي يمكن إقامتها على هذه المواد الخام، تغليف الحمضيات، وصناعة العصائر التي تقوم عليها، والمخللات، مثل: الخيار، والقرنبيط، والباذنجان، والزيتون، وتجفيف الفواكه، مثل: العنب، والتين، وإمكانية التوسع في هذه الصناعة، وصناعة زيت الزيتون، وزيادة عدد المعاصر وتحسين أدائها، وهناك إمكانية إقامة صناعات أساسها المادة الخام من أصل حيواني، ومنها الحليب ومشتقاته، والصوف، وإمكانية قيام صناعات دبغ الجلود وتهبئتها والصناعات القائمة عليها مثل الأحذية والشنط وغيرها، ومن المواد الخام التي يمكن الاستفادة منها في محافظة طولكرم المعادن اللافلزية بشكل أكبر والممثلة بالصخور الجيرية، والكلسية، والطباشيرية، واستغلالها بالصناعات الإنشائية مثل الحصمة، والناعمة، وحجارة البناء، وإمكانية التوسع في الصناعات القائمة على هذه الخامات إذا فتحت أسواق خارجية أمامها.

ومما سبق نستنتج إمكانية التوسع في الزراعة وزيادة كمية إنتاجها، والتنوع في المزروعات مما يعمل على رفع دخل المزارع وفتح مجالات استثمار إضافية أمامه، ويدفعه

للتمسك بأرضه وعدم التفريط بها، وهذا له أهمية بالنسبة للأرض الفلسطينية، فالسيطرة على الأراضي ومصادرتها من قبل المستعمرين اليهود متواصلة، وزادت حدتها بالفترة الأخيرة.

2. تطوير ودعم الصناعات القائمة، وتوجيهها لخدمة السوق المحلية، والعمل على رفع كفاءة المنتجات من حيث السعر والجودة، حتى تنافس السلع المستوردة، وإمكانية الاستفادة من رخص الأيدي العاملة، والاعتماد على المواد الخام المحلية قدر الإمكان، ومتابعة التقنيات الحديثة في العالم أولاً بأول، ومن الدراسة الميدانية، ومن خلال الملاحظة والمشاهدة تبين أن غالبية السلع المطلوبة هي سلع استهلاكية يستخدمها الجميع، وخاصة المنتجات الغذائية والمشروبات بأنواعها المختلفة، ومن الدراسة الميدانية تبين أن ما نسبته 28% من منتجات المصانع في محافظة طولكرم هي منتجات غذائية ومشروبات، وهي النسبة الأعلى من بين منتجات المصانع الأخرى، والسبب في زيادة الطلب على هذه السلع أكثر من غيرها، انخفاض المستوى المعيشي بشكل ملحوظ، ويترتب على هذه الزيادة توجيه الاستثمار الصناعي نحو متطلبات السوق المحلية أولاً، ومن ثم الأسواق الخارجية لأنها أسواق غير مضمونة، ومرهونة بالوضع السياسي.

3. العمل على البحث عن أسواق خارجية، وهذا يتطلب مواصفات عالمية للمنتجات المحلية، والعمل على دعم المنتجات حتى تستطيع منافسة منتجات أخرى أجنبية، وإمكانية التصدير تحل مشكلة التكاليف التي تلحق بالسلع المستوردة، ومنها المواد الخام والآلات المختلفة، حيث يترتب على الاستيراد خروج قدر من النقد الأجنبي لدفع قيمة هذه الواردات اللازمة للمشروع، ويمكن استردادها عن طريق التصدير للخارج<sup>(1)</sup>، وفي المحافظة يمكن تصدير بعض المنتجات الزراعية بعد تصنيعها وخاصة التي تزيد عن الحاجة المحلية ومنها زيت الزيتون، والمخللات المختلفة، والحمضيات المغلفة، والخضار المجففة والمعلبة، وعمل دراسات أخرى في هذا المجال.

4. العمل على إقامة صناعة سياحية وتطويرها، وخاصة صناعة الفخار التي تعقد لها دورات عن طريق غرفة التجارة والصناعة في المحافظة لإعادة نشاطها، وكذلك المطرزات،

<sup>1</sup> إسماعيل، محمد محروس، 1997، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص -307

والتحف والهدايا، والحفر على الخشب، ومراعاة السوق المحلي في ذلك لأن نمط السياحة في غالبيتها تعتمد على طلاب المدارس والأطفال، وعدد ضئيل من الأجانب، وفي الفترة الأخيرة لوحظ زيادة بعدد القادمين من الفلسطينيين العرب القادمين من فلسطين المحتلة عام 1948م، هذا له أثر في تطوير الصناعة السياحية، والمتتبع للوضع السياحي في محافظة طولكرم يلاحظ تزايد عدد المشاريع السياحية ومنها، منتجع المنطار في الجهة الشمالية الغربية من بلدة بلعا، ومدينة ميحا لاند في مدينة طولكرم، وحديقة النخيل في بلدة عتيل، ومجمع الدكتور نصوح بدران ويحتوي على الكثير من المرافق مثل صنع أدوية طبيعية، وحمام تركي، ومطعم وكافيتيريا، وفندق صغير في بلدة دير الغصون، وهناك منتجع الواحة بالقرب من بلدة فرعون، ومسبح تل الربيع والساحل في طولكرم، ومسبح العين في دير الغصون، وغير ذلك الكثير، ومن فوائد الصناعة السياحية إمكانية الاعتماد الكبير على المادة الخام المحلية، وعمل المرأة فيها.

5. الاستفادة من خريجي الجامعات والمعاهد، وخاصة وجود جامعة فلسطين التقنية - خضوري في المحافظة مما يساعد على الاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم، وإمكانية إنشاء مركز للبحث العلمي تابع للجامعة، ومتخصص في مجالات صناعية مختلفة، وعلى رأسها صناعات تقنية متطورة، وصناعات تخدم قطاع الاتصالات، ومواكبة لمتطلبات العصر، وهو الأول من نوعه في منطقة الدراسة.

6. إقامة صناعات أساس المادة الخام اللازمة لها مخلفات الزيتون، وخاصة مادة الجفت، ودلت الدراسات أنه يمكن الاستفادة من هذه المادة لصناعة الأعلاف، وصناعة الفحم، وإمكانية معالجتها وإنتاج سماد عضوي منها<sup>(1)</sup>، وهناك إمكانية للاستفادة منها في صناعة الصابون والتي تعتمد بشكل أساسي على زيت الزيتون الذي يمكن استخراجه من مادة الجفت بعد عصرها مرة أخرى بماكينات خاصة.

7. دعم الصناعات المكملة، مثل صناعة الكرتون، والبلاستيك، وهذا يساعد في خلق فرص عمل كثيرة، وكذلك إعادة تكرير الورق المستعمل، والبلاستيك المستعمل، وهذا المشروع له

---

<sup>1</sup> مقابلة شخصية مع المهندس أكثم بدران، مدير تنفيذي، مجلس الخدمات المشترك، وادي الشعير، إدارة النفايات الصلبة، 9/3/2013.

أبعاد اقتصادية وبيئية، ومنها خلق وفورات اقتصادية، من خلال تقليل استيراد المادة الخام اللازمة لتصنيع الكرتون والبلاستيك من إسرائيل والخارج، وعلى الصعيد البيئي سيعمل على تقليل التلوث الناجم عن حرق الورق والبلاستيك المستعمل<sup>(1)</sup>، ويمكن الاستفادة من مخلفات المحال التجارية، والمنازل، والمصانع، وهناك إمكانية للتوسع في هذا النشاط بعد فتح مكتب لإدارة النفايات الصلبة التابع لمجلس الخدمات المشترك لمنطقة وادي الشعير ويخدم كل التجمعات السكانية في المحافظة.

8. إقامة مصانع معدنية، والهدف منها سد حاجة السوق المحلي، وتغطية الحاجة المتزايدة على هذه المنتجات، ومنها الأسلاك للاستخدامات المختلفة مثل الكهرباء، واللازمة للبناء وغيرها، والأنابيب المعدنية، وحديد البناء، وغيرها من حاجيات السوق، وهناك إمكانية استخدام حديد الخردة كمواد خام بعد معالجته، وهذه العملية لا تحتاج إلى تكنولوجيا معقدة، والمعدات اللازمة لها رخيصة، ويمكن تصنيع قسم منها محلياً، ومردودها الاقتصادي كبير وخاصة بعدما شهدته أسواق الحديد من ارتفاع للأسعار محلياً وعالمياً.

وخلاصة القول، يمكن لمحافظة طولكرم أن تتخصص في بعض الصناعات، مثل الصناعات الغذائية التي مصدرها نباتي أو حيواني، وكذلك تطوير الصناعات القائمة على مخلفات الزيتون، وخاصة مادة الجفت، والصناعات القائمة على مخلفات النفايات الصلبة بعد تدويرها ومنها صناعة البلاستيك، والكرتون، والحديد، وتطوير الصناعات السياحية.

---

<sup>2</sup> مكحول، باسم، 1997، آفاق الاستثمار في القطاع الصناعي، ورقة عمل عرضت في مؤتمر آفاق الاستثمار في محافظات الضفة الغربية، جامعة النجاح الوطنية - نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ص 91-96.

## الفصل السادس

### النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

ثانياً: التوصيات

## أولاً: نتائج الدراسة

بناءً على ما تناولته الفصول الخمسة السابقة، يمكن تسجيل أهم النتائج التي توصلت إليها

الدراسة:

- 1 - نقص المعلومات المتوفرة عن موضوع الدراسة في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وإن وجدت تكون متناقضة بين مؤسسة وأخرى، وقلة الوعي لدى أصحاب المنشآت الصناعية والعاملين فيها، مما أدى إلى امتناع قسم كبير منهم عن إعطاء المعلومات المطلوبة، وخاصة أثناء اللقاء الأول وفي بدايته.
- 2 - الانتشار العشوائي للمنشآت الصناعية هو الغالب، ومنها بين الأحياء السكنية أو خارجها، وخارج القرى والبلدات، وقد تكون مناطق منعزلة عن السكان، أو في تجمع صناعي عشوائي، إذ أن ما نسبته 97.4% من المنشآت الصناعية في المحافظة تم اختيار موقعها دون أي تدخل من قبل السلطة أو التنظيم الإداري في المحافظة، وهذا دليل على البعد عن التخطيط والتنظيم الصناعي.
- 3 - غالبية الاستثمارات في محافظة طولكرم فردية، حيث بلغت نسبة المنشآت العاملة ذات الملكية الفردية حوالي 69.2%، وأن ما نسبته 28.2% ذات مساهمة خاصة، وبنسبة 2.6% من المنشآت الصناعية مساهمة عامة.
- 4 - من الملاحظ انخفاض نسبة مشاركة المرأة في العمل بالقطاع الصناعي في المحافظة حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة في العمل الصناعي 14،6% وهي نسبة أقل من باقي الأراضي الفلسطينية البالغة 16.2%، وتزيد نسبة مشاركة المرأة العاملة في أعمال السكرتارية والأعمال الإدارية، وفي الإنتاج في قطاع النسيج.
- 5 - تعتبر الصناعة بحجمها الحالي حديثة العهد في المحافظة، ولكن ظهورها تزامن مع العهد العثماني على شكل صناعات حرفية بسيطة، وحافظت على طابعها الحرفي فترة الانتداب البريطاني، وشهدت تحولاً بسيطاً خلال الحكم الأردني، حيث ظهر في المحافظة ثلاثة مصانع للأقمشة، بالإضافة للصناعات الحرفية والغذائية، واحتلت الصناعة المرتبة الثالثة بعد الزراعة والتجارة، وشهدت الصناعة الفلسطينية خلال

الاحتلال الإسرائيلي تراجعاً؛ بسبب إجراءات الاحتلال الإسرائيلي ضد الصناعة الفلسطينية، ومع ذلك تطورت قطاعات صناعية معينة لها علاقة بالمصانع الإسرائيلية مباشرة وخاصة قطاع النسيج والملبوسات، وكذلك الصناعات الفلسطينية المكملة للصناعات الإسرائيلية، حيث ساعدها في ذلك العقود السرية لتفادي دفع الضرائب الباهظة لسلطة الضرائب الإسرائيلية، وشهدت المحافظة فترة التوسعيات حركة نمو صناعية واسعة؛ يعود سببها لفترة الاستقرار السياسي الذي لحق اتفاقيات أوسلو وما تبعها من اتفاقيات خاصة بالاقتصاد ومنها اتفاقية باريس.

6 - كان للانتفاضة الشعبية الأولى آثار سلبية أدت إلى انخفاض الإنتاج الصناعي في الضفة الغربية بحوالي 30% ما بين الأعوام 1987-1990م، وتبعها في ذلك انخفاض عدد العاملين، وعدد المؤسسات الصناعية، ولكن هناك جانب إيجابي وهو زيادة الطلب على السلع الوطنية، وقد زاد عدد المؤسسات التي توظف ثمانية عمال في مختلف أنواع المنتجات مقارنة مع 14% من المؤسسات التي توظف أقل من ثمانية عمال، وما لحق بقطاع الصناعة في الانتفاضة الشعبية الأولى لحقه بانتفاضة الأقصى عام 2000.

7 - بلغت نسبة المنشآت الصناعية صغيرة الحجم 76.4%، وهذا يعود لعدم توفر رأس المال الكافي للاستثمار، وكذلك الوراثة والتركة، وبلغت نسبة الصناعات المتوسطة 19% والكبيرة 4.6%، ولكن بعد قدوم السلطة الوطنية ظهر عدد من البنوك بلغت 22 بنكاً، وعدد فروعها 141 مما يشجع على الاقتراض والتوسع في الصناعات المتوسطة والكبيرة.

8 - غياب السياسة العامة الداعمة للقطاع الصناعي، وهذا له أثر على نسبة مشاركة القطاع الصناعي مقارنة مع قطاعات الاقتصاد الأخرى في المحافظة، حيث بلغت هذه النسبة 15.4% من الاستثمار في المحافظة، ومن الملاحظ قلة الاستثمارات الحكومية في القطاع الصناعي والتي بلغت نسبتها فقط 2.6%، وهذا بدوره يعود إلى ضعف البنية الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتركيزها على المشاريع الاستثمارية الأخرى.

9 - تستحوذ إسرائيل على الحصة الأكبر للمواد الخام المستخدمة في صناعات محافظة طولكرم، حيث بلغت نسبة المواد الخام التي مصدرها إسرائيل 47.4% وبنسبة 38.5% من المواد الخام مصدرها الأراضي الفلسطينية، وبنسبة قليلة جداً من الدول الأجنبية



والعربية، ومن الملاحظ ارتفاع نسبة المنشآت الصناعية التي تستخدم الموانئ والمطارات الإسرائيلية في استيراد المواد الخام وبنسبة 83.3%، وهذا يلحق الضرر في الصناعة الفلسطينية، ويتبعها تكاليف إضافية وخاصة فترة أعياد اليهود والإغلاقات المتعمدة وما يلحقها من رفع تكاليف إضافية نتيجة لتأخير البضاعة.

10 - تعتمد معظم المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم على الطاقة الكهربائية وبنسبة 91% من هذه المنشآت، وان ما نسبته 1.3% تستخدم المشنقات النفطية، و 7.7% من المنشآت تستخدم الجهد العضلي، ويتبين من الدراسة أن ما نسبته 84.6% من المنشآت التي تستخدم الكهرباء تعتمد على الشبكة القطرية الإسرائيلية، وبنسبة 10.3% على بلدية نابلس، وبالنهاية جميعها لها ارتباط بالشبكة القطرية الإسرائيلية.

11 - أظهرت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 68% من المصانع في المحافظة تحصل على المواد الخام بوساطة وسيط محلي أو إسرائيلي، وهذا له آثار على ارتفاع كلفة المواد الخام والتحكم فيها وارتفاع تكلفة الإنتاج.

12 - ترتبط صادرات الصناعة الفلسطينية بشكل مباشر بإسرائيل حيث شكلت صادرات الصناعات الفلسطينية إلى إسرائيل وعن طريقها ما نسبته 89% من مجمل صادرات القطاع الصناعي في المحافظة.

13 - دلت الدراسات السابقة أن ما نسبته 66.7% من الإنتاج الصناعي الكلي يسوق في الضفة الغربية، و 5.1% إلى إسرائيل، وبنسبة 28.2% يوزع بنسب مختلفة بين الضفة الغربية وغزة وإسرائيل والأردن ودول أخرى.

14 - ضعف القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية، حيث أن ما نسبته 84.6% من المؤسسات الصناعية في محافظة طولكرم تتبع مقاييس ومواصفات محلية، وبنسبة 14.1% منها يتبع مقاييس ومواصفات دولية، وما نسبته 1.3% يتراوح بين المقاييس المحلية والدولية وذلك حسب مناطق تسويق المنتجات.

15 - بالنسبة للأراضي التي تقع عليها المنشآت الصناعية في المحافظة، تبين أن ما نسبته 47.4% من هذه الأراضي مستأجرة مما يزيد من تكلفة الإنتاج.

16 - أظهرت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 71.8% من المؤسسات الصناعية في محافظة طولكرم تمتلك وسائل نقل خاصة بها، وأن ما نسبته 28.2% من المؤسسات في المحافظة لا تمتلك وسائل نقل خاصة بها وهذا أيضاً يزيد من تكلفة الإنتاج.

17 - بالنسبة لاختيار موقع المصنع في محافظة طولكرم لوحظ أن ما نسبته 26.9% يتعلق بملكية الأرض، وبنسبة 38.5% يتعلق بالقرب من السوق، و15.4% بالقرب من السكن، و1.3% رخص الأيدي العاملة، و6.4% القرب من المادة الخام، و10.3% بسبب وجود تجمع صناعي، وما نسبته 1.3% غير ذلك.

18 - من الصناعات التي تشتهر بها محافظة طولكرم النسيج والملبوسات، والصناعات الإنشائية، والغذائية، وصناعة الطباعة والنشر.

19 - الأيدي العاملة متوفرة في المحافظة، قدر عدد سكان المحافظة في منتصف عام 2011 حوالي 168.973 نسمة، وهذا له دور كبير في إمكانية توفير العمال للعمل في النشاط الصناعي، وخاصة أن المحافظة تحظى بعدد كبير من حملة الشهادات الجامعية والعليا والمهنية، والتي يمكن استغلالها لتقدم قطاع الصناعة.

20 - تعاني محافظة طولكرم من ارتفاع تكاليف الإنتاج، وذلك يعود إلى ارتفاع أسعار المواد الخام، وارتفاع أسعار مصادر الطاقة، وارتفاع تكاليف النقل والضرائب، وتكاليف الأيدي العاملة.

21 - يرغب كثير من العاملين من سكان المحافظة العمل داخل إسرائيل لارتفاع أجره العامل هناك لأكثر من الضعف مقارنة مع الأراضي الفلسطينية، وترتفع نسبة العاملين في إسرائيل وتنخفض حسب الوضع السياسي، حيث زادت في الفترة الممتدة بين الأعوام 1970-1985، وانخفضت في الفترة الممتدة ما بين 1987-1991 أثناء الانتفاضة الأولى، ثم عادت وارتفعت بعد اتفاقيات أوسلو، وانخفضت خلال الفترة الممتدة من العام 2000-2002 خلال انتفاضة الأقصى، وهي الآن بين مد وجزر.

22 - من خلال اللقاءات مع أصحاب المنشآت الصناعية تبين مدى معاناة الصناعة في المحافظة من المنافسة الشديدة لمنتجاتهم الصناعية مع مثيلتها المستوردة من إسرائيل، ودول جنوب شرق آسيا وخاصة الصين، وتركيا، ودول أمريكا اللاتينية مؤخراً.

23- من الملاحظ زيادة الاستثمار في قطاع التجارة والخدمات والسياحة مؤخراً في المحافظة، إضافة إلى غياب السياسة العامة الداعمة للقطاع الصناعي بشكل عام، وعدم توفر المناخ المناسب للاستثمار والتوجه اللازم نحو القطاع الصناعي.

24- تتشابه الصناعات في الضفة الغربية، إذ أظهرت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 92% من الصناعات في المحافظة لها صناعات مشابهة في الضفة الغربية<sup>(1)</sup>.

---

<sup>1</sup> الحلاطه، خليل، مرجع سابق، ص131.

## ثانياً: التوصيات

بناءً على ما ورد في النتائج، وما تناولته الدراسة في الفصول السابقة، وما تم استنتاجه من الدراسة الميدانية، خرج الباحث بالتوصيات الآتية:

1. التخطيط المسبق للقطاع الصناعي، وتبني إستراتيجية وطنية تهتم بالنهوض بهذا القطاع، والعمل على إقامة مناطق صناعية متخصصة، والحد من الانتشار العشوائي، لما لذلك من آثار سلبية مختلفة.

2. اختيار النمط الصناعي الأنسب للمناطق الصناعية المقترحة، بحيث تتناسب الصناعة مع المنطقة المتوطنة فيها، فمنطقة خضوري في حال إقرارها واعتمادها تتناسب الصناعات التقنية والاتصالات، ومنطقة ارتاح تتناسب الصناعات الحرفية، والراس وبزاريا تتناسب الصناعات الإنشائية، ومنطقة شوفه تتناسب الصناعات الغذائية.

3. تشجيع الصناعات القائمة، وتوسيعها وخاصة التي تعتمد على المواد الخام المحلية، وخاصة الصناعات التي تعتمد على قطاع الزراعة والثروة الحيوانية، ودعم الصناعات القائمة على مخلفات البيوت والمنشآت المختلفة ومنها الصناعات المعدنية والبلاستيكية وغيرها بعد تدويرها، ومما يساعد في ذلك إقامة مكب لمعالجة وتدوير النفايات الصلبة التابع لمجلس الخدمات المشترك في وادي الشعير.

4. الالتزام بالموصفات الدولية للمنتجات الصناعية، ورفع المستوى التكنولوجي للصناعات القائمة والمقترحة في المحافظة، والعمل على استغلال الطاقة الكلية للمصانع، وهذا يأتي من خلال قدرتها على المنافسة، وتسويق منتجاتها، وزيادة أرباحها، مما ينعكس على عملها وعدد عمالها وتقدمها.

5. إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وخاصة اتفاقية باريس، والعمل على تعديلها، حتى يتسنى فتح أسواق للمنتجات الصناعية الفلسطينية عربياً وعالمياً، والعمل على التخلص من التبعية لأسعار المنتجات الإسرائيلية

مما يلحق الضرر بالمنتجات الفلسطينية، وعدم قدرتها على المنافسة في الأسعار في الأسواق الخارجية.

6. تبني قوانين من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية وخاصة المجلس التشريعي، وتضمين هذه القوانين في الدستور لتكون ملزمة ومنها منع استيراد منتجات صناعية يوجد مثل لها محلياً، أو فرض رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة، حتى لا تنافس المنتجات المحلية، وهذا العمل بحاجة لرقابة مشددة على المنتجات الوطنية والتزامها بالموصفات الدولية، ومراقبة المنتجات باستمرار من قبل مؤسسة المقاييس والموصفات، ووزارة الاقتصاد الوطني، ومعاقبة المخالفين الغير ملتزمين أشد العقاب.

7. العمل على إنشاء قطاع مالي لدعم النشاط الصناعي، وتسهيل القروض بشروط ميسرة للمستثمرين، والقيام بإنشاء بنوك تنمية مثل بنك الإنماء الصناعي، وبنك الإسكان ذو الاختصاصات المتنوعة، والعمل على تقليل الفاقد المالي من الاستثمار من خلال دراسات مسبقة للمشاريع، وتقديم الإرشادات للمستثمرين وتوجيه قطاع الصناعات بشكل صحيح، وإشراك الجامعات المحلية في التخطيط والدراسات، والاستفادة من الكفاءات الوطنية والموجودة خارج الوطن.

8. الاتصال الفعال مع الدول العربية ودول العالم الأخرى للحصول على مصادر الطاقة المختلفة وبأسعار مخفضة ومنها دول الخليج العربي في النفط، ومصر والأردن ودول أخرى للحصول على الطاقة الكهربائية، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتقديم الدعم لمصادر الطاقة للتقليل من تكاليف الإنتاج.

9. الاعتماد على فريق وطني متخصص لدراسة جميع الجوانب لكل منطقة صناعية مقترحة من قبل الدول الأجنبية للمشاريع الصناعية الفلسطينية، وذلك لضمان ترسيخ الفصل القائم على أساس إقامة دولة مستقلة في كل شؤونها، وليس مجرد تجذير التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

10. العمل على تطوير البنية التحتية بجميع جوانبها من شبكات كهرباء جيدة، وطرق ووسائل الاتصال المختلفة وشبكات المجاري وكل ما يلزم لتسهيل عمل المنشآت الصناعية وتطويرها وإقامة مشاريع صناعية جديدة.

11. الأخذ بالاعتبارات البيئية دائماً عند اختيار أي موقع صناعي، وكذلك الابتعاد قدر الإمكان عن إقامة مشاريع صناعية على حساب الأراضي الزراعية.

12. التعاون مع الدول العربية والإسلامية والصديقة في العالم للتخلص من الاحتلال وهيمنته على الموارد الطبيعية والبشرية والمعابر، حيث لا يمكن النهوض بقطاع صناعي متطور وقابل للنمو والتوسع بدون استقلال، وسيادة كاملة على الموارد والمعابر.

13. ضمان مشاركة المرأة للعمل في قطاع الصناعة بشكل واسع.

14. إشراك الجامعات في التخطيط الصناعي، والعمليات الإنتاجية المختلفة لضمان التقدم والتطور على أسس علمية، والاستفادة من البحث العلمي وخبرة الخريجين، ومهاراتهم وتخصصاتهم.

التوصيات سابقة الذكر ينقصها الاستقرار السياسي، وما زالت آثار الإدارات السياسية التي مرت على الأراضي الفلسطينية ماثلة إلى يومنا هذا، وآخرها الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التي تقف عائقاً أمام تقدم الاستثمارات المختلفة ومنها الصناعة، ومن هذه السياسات الإغلاقات المتكررة للأراضي الفلسطينية، والتحكم التام بالمعابر والحدود، وإقامة الحواجز، وفرض الضرائب الباهظة على السلع المستوردة ومنها المواد الخام، وغير ذلك الكثير، ورغم بسط السلطة الوطنية يدها على أجزاء من الأراضي الفلسطينية إلا أن الكثير من العقبات السابقة ما زالت موجودة، وخاصة التحكم بالمعابر والحدود من قبل إسرائيل، وخضوع مناطق (C) إلى إدارة إسرائيلية كاملة، والحل يكمن بإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأرض والمعابر، والتحكم بالملاحة الجوية فوق أرضها، وبناء مطارات تحط بها الطائرات وتقلع منها دون قيود،

وضمان فتح نافذة بحرية تمكنها من الاتصال مع العالم الخارجي، وتبني إستراتيجية تنموية طويلة المدى للنهوض بجميع القطاعات الاقتصادية ومنها الصناعة، وعمل مخططات شاملة ومتكاملة لكل ذلك، وتعديل قوانين الاستثمار، وتبني قوانين تشجع الاستثمارات المختلفة، وتقديم الدعم الفني والمالي للاستثمارات وعلى رأسها الصناعة، وفتح مؤسسات مالية تهتم بتقديم القروض والدعم المالي للمؤسسات الاستثمارية وبشروط ميسرة.

## المصادر والمراجع

### المصادر:

الموسوعة الفلسطينية، ط1، ج1، مج1، دمشق، 1984م.

الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث، دمشق، 1984م.

موسوعة المدن الفلسطينية، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، 1990م.

### المراجع العربية:

أبو شكر، عبد الفتاح وآخرون، التصنيع في الضفة الغربية، ط1، منشورات مركز التوثيق والمخطوطات والنشر، نابلس، 1991م.

أبو عمشة، عادل، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل وأثناء الانتفاضة، ط1، الناشر: جامعة النجاح الوطنية، 1989م.

إسماعيل، محمد محروس، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992م.

بدر، محمد، طولكرم وجوارها من عام (1864 - 1918م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2011م.

البرقاوي، خليل حسن، طولكرم مدينة لها تاريخ، الناشر: المؤلف، طولكرم، 1994م.

بشناق، باسم، التنظيم الإداري للمحافظات في فلسطين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة تقارير قانونية (34)، رام الله، 2003.

البظ، وائل وجيه رضا، محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2004.

التميمي، محمد رفيق؛ وبهجت، محمد، ولاية بيروت القسم الجنوبي، جزآن، ط3، دار خاطر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1987م.



- الجمال، هاني، **جغرافية الصناعة في محافظة نابلس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2003م.
- حسن، علي، **قصة مدينة طولكرم**، المنظمة العربية للثقافة والفنون، د.م، د.ت.
- الحلاحلة، خليل، **جغرافية الصناعة في مدينة الخليل**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008م.
- خير، صفوح، **الجغرافية الاقتصادية**، دمشق، 1978م.
- الدباغ، مصطفى مراد، **بلادنا فلسطين**، ط4، دار صادر: بيروت، لبنان، 1971م.
- دكرووري، محمد إبراهيم وآخرون، **أصول علم الاقتصاد**، مكتبة عين شمس، مصر، 1985م.
- دواس، فاروق، **آثار العقوبات الجماعية على البنية الاقتصادية الفلسطينية**، جمعية مركز الدراسات العمالية، إبريل، 2001، المشار إليه في مقداد، سامي، مجلة رؤية، العدد (10) تموز، 2001.
- سماره، عادل، **اقتصاد المناطق المحتلة**، التخلف يعمق الإلحاق، منشورات صلاح الدين، القدس، 1975م.
- السماك، محمد أزهري وآخرون، **أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها**، جامعة الموصل، العراق، 1987م.
- الشماسي، صلاح الدين علي، **الموارد دراسة في الجغرافية الاقتصادية**، منشأة المعارف: الإسكندرية، مصر، 1972م.
- شحادة، نعمان، **فصلية الأمطار في الحوض الشرقي للبحر المتوسط وآسيا العربية**، دراسات علوم إنسانية، الجامعة الأردنية، المجلد 12، العدد 7، 1985م.
- شريف، إبراهيم وآخرون، **جغرافية الصناعة**، مطبعة دار الكتب والنشر، الموصل، العراق، 1981م.
- شولش، الكزاندر، **تحولات جذرية في فلسطين**، ط2، ترجمة: كامل العسلي، دار الهدى: عمان، الأردن، 1993م.

صالح، حسن عبد القادر، **مدخل إلى جغرافية الصناعة**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 1985م.

صبري، بهجت، **فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها (1914 - 1920م)**، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1982م.

طه، صبرية، **الصناعة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1993م.

طوطح، وخوري، **جغرافية فلسطين**، ط1، مؤسسة ابن رشد: القدس، فلسطين، 1923م.

عابد، عبد القادر، **جيولوجيا الأردن**، منشورات مكتبة النهضة الإسلامية: عمان، الأردن، 1982م.

عابد، عبد القادر؛ وشاحي، صايل، **جيولوجية فلسطين**، ط1، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، القدس، 1999م.

العامري، عنان، **التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني (1900 - 1970م)**، منشورات صلاح الدين، القدس، 1981م.

العاني، محمد جاسم، **التخطيط الإقليمي مبادئ وأسس**، نظريات وأساليب، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2007م.

عبد الرزاق، عمر، **الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1994م.

عبد القادر، عبد الرحيم محمود حسن، **توزيع وتخطيط المنشآت الصناعية في مدن محافظات شمال الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2003.

عبد الهادي، إياد، **محددات اختيار الموقع الصناعي في محافظة طولكرم**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1999م.

العزاوي، مي تامر رجب عبود، **أثر المستوطنات الصناعية في التنمية الإقليمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق، 2002.

عمار، أحمد، التعليم في قضاء طولكرم في ظل الانتداب البريطاني (1922 - 1948م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006م.

عنا، وائل، الجغرافية الاقتصادية للضفة الغربية لنهر الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 1979م.

العودة، عبد الجبار، ملكية الأراضي في قضاء طولكرم في ظل الحكم البريطاني (1918 - 1948)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2007.

غانم، مصطفى، الصناعة في محافظة جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1997م.

الغريب، محمد إبراهيم، الجغرافية الاقتصادية، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة، مصر، 1992م.

غطاس، نبيه، معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال، مكتبة لبنان: بيروت، لبنان، 1991م.

مكحول، باسم، آفاق الاستثمار في القطاع الصناعي، ورقة عمل عرضت في مؤتمر آفاق الاستثمار في محافظات الضفة الغربية، جامعة النجاح الوطنية - نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1997.

مكحول، باسم، دراسة تحليلية لبنود اتفاق العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين، 1994م.

ملحم، ياسر، أنماط الاستغلال الزراعي في محافظة طولكرم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1999م.

نصر، محمد، دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، منشورات البنك الدولي (1993)، المجلد 3.

نصر، محمد، فرص وإمكانية التصنيع في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، القدس ورام الله، 1997م.

## النشرات والتقارير:

بلدية طولكرم، قسم المياه، 2012.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2007 وتحديثاته لغاية شهر أيار 2008م، رام الله، فلسطين، 2009.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير المنشآت، رام الله، فلسطين، 1997م.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، خصائص المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين، 2006م.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دليل التجمعات السكانية، رام الله، فلسطين، 2007م.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية، نتائج أساسية 2010م، رام الله، فلسطين، 2011.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 11، رام الله، فلسطين، 2010م.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظات شمال الضفة الغربية الإحصائي السنوي، 2011، رام الله، فلسطين، 2012.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظة طولكرم الإحصائي السنوي (3)، رام الله، فلسطين، 2011م.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين، 2010 - 2011م.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي 1997 نتائج أساسية لعام 1998م، رام الله، فلسطين، 1999.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي، رام الله، فلسطين، 2006م.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، محافظة طولكرم 1997م، 1999.

السجلات الخام لمحطة الأرصاد الجوية في طولكرم، خلال الفترة الممتدة من 1968-2010م. سلطة المياه الفلسطينية، نظام المعلومات المائية، بيانات غير منشورة، رام الله، فلسطين، 2012م.

قسم التخطيط، محافظة طولكرم، 2012م.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، القطاع المالي في ظل الاحتلال الإسرائيلي، 1987م.

مركز الخرائط الإسرائيلي، تل أبيب، 1996.

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وفا، تاريخ الصناعة في فلسطين، 2011م.

المركز الوطني للتنمية المستدامة، رفيديا، نابلس 2012م.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، العمل الفلسطيني في إسرائيل 1967 - 1997، مراجعة ليلى فرسخ، 1998.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2006م.

معهد الأبحاث التطبيقية - أريج، قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية، القدس، 2012م.

معهد الأبحاث التطبيقية - أريج، قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية، القدس، 2004.

منشورات صادرة عن غرفة التجارة والصناعة والزراعة في محافظة طولكرم 2013/2014.

وزارة الحكم المحلي، قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية، رام الله، فلسطين، 2012م.

وزارة الزراعة، قسم الإنتاج النباتي في محافظة طولكرم، بيانات غير منشورة، 2010م.

## المقابلات الشخصية:

مقابلة شخصية مع المهندس أكثم بدران، مدير تنفيذي، مجلس الخدمات المشترك، وادي الشعير،  
إدارة النفايات الصلبة، بتاريخ 2013/3/9م.

مقابلة شخصية مع السيد خالد الزغل، بتاريخ 2013/02/14م، ومقابلة أخرى بتاريخ  
2013/03/01م.

مقابلة شخصية مع الحاج يوسف صادق محمد بدران، 84 سنة، ديرالغصون، بتاريخ  
2012/3/3م.

مقابلة شخصية مع الحاج محمود الشيخ يوسف بدران، 81 سنة، ديرالغصون، بتاريخ  
2012/2/8م.

## المواقع الالكترونية:

توفيق الطيراوي، واقع الصناعة في فلسطين، الموقع الالكتروني: <http://www.tirawi.ps/ar/pal-31/2296.html> تاريخ الزيارة، 2013/08/28

توقيع اتفاقية لإعداد الدراسات والتصاميم لإنشاء المنطقة الصناعية والحرفية في طولكرم،  
الرابط الالكتروني: [www.al-ayyam.com/pdfs/6-7-2012/p10.pdf](http://www.al-ayyam.com/pdfs/6-7-2012/p10.pdf) تاريخ  
الزيارة: 2012/01/18

مديرية التربية والتعليم / محافظة طولكرم، الرابط الالكتروني: <http://www.detulkarm.edu.ps> تاريخ  
الزيارة: 2012/03/19

المركز الفلسطيني للإعلام، مدينة طولكرم وقراها، الموقع الالكتروني: <http://www.palestine-info.com/arabic/landhistory/geo/tolkarem.htm> تاريخ الزيارة: 2012/04/04.

معهد الأبحاث التطبيقية - أريج، البنية التحتية والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تاريخ  
النشر: 2010/10/09، الموقع الالكتروني:

تاريخ الزيارة: [http://www.poica.org/editor/case\\_studies/view.php?recordID=2706](http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2706)

2011/12/20م

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، الاستيطان في محافظة طولكرم، الموقع الإلكتروني: [www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4094](http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4094) تاريخ الزيارة: 2012/04/17.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، تاريخ الصناعة في فلسطين، الموقع الإلكتروني: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3087> تاريخ الزيارة: 2012/03/09م.

وكالة الزيتونة الإخبارية، الموقع الإلكتروني: <http://alzaitona.net/default/news/2012/07/05/20162.html> تاريخ الزيارة 2012/01/15م

#### المراجع الأجنبية:

A.R.I.J, Water Resources and Irrigated Agriculture in the west Bank. Op. Cit. 1998.

Kanov, E. S. **Economic Development of Jordan**, Tel-Aviv University Puplishing Projects, 1976.

Ministry of Planning and International Cooperation, Preliminary Study Border Industrial Zones'- Ramallah, 1999.

## قائمة الملاحق

- الملحق (1) التجمعات السكانية في محافظة طولكرم وعدد السكان في كل تجمع.
- الملحق (2) البنود المتعلقة بالصناعة تبعاً لاتفاقية باريس الاقتصادية.
- الملحق (3) شبكة الطرق في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة والمنطقة ونوع الطريق.
- الملحق (4) التوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) في محافظة طولكرم حسب الجنس والعلاقة بقوة العمل.
- الملحق (5) عدد المنشآت العاملة في (القطاعين الخاص والأهلي والشركات الحكومية) في محافظة طولكرم حسب التجمع وعدد المشتغلين، 2010.
- ملحق (6) الاستبانة (1) الخاصة بالعمال في المنشآت الصناعية.
- ملحق (7) الاستبانة (2) الخاصة بالمنشآت الصناعية.
- ملحق (8) الاستبانة (3) الخاصة بصاحب المنشأة الصناعية.



## الملحق رقم (1)

### التجمعات السكانية في محافظة طولكرم وعدد السكان في كل تجمع

الرقم	التجمع	المناطق	عدد السكان		
1	تجمع طولكرم وضواحيها ومخيماتها	مدينة طولكرم	53834		
		مخيم نور شمس	6799		
		مخيم طولكرم	11167		
		ذنابة	8327		
		الجاروشية	978		
		شويكة	7000		
		فرعون	3253		
		كفا	424		
		خرية الطياح	260		
		اكتابا	2797		
		عزبة الخليبي	69		
		2	الكفريات	كفر عيوش	1528
				كفر جمال	2544
كفر زيباد	1130				
كور	275				
الراس	567				
كفر صور	1172				
شوفه	3202				
عزبة شوفه	1000				
3	الشعراوية			مسقوفة الحج مسعود	273
				دير الغصون	8649
		عتيل	9484		
		علاز	6496		
		صيدا	3074		
		زيتا	2993		
		النزلة الغربية	983		
		نزلة أبو نار	146		
		باقة الشرقية	4304		
		النزلة الشرقية	1589		
		نزلة عيسى	2449		
		النزلة الوسطى	357		
		قفين	8301		
		عقابا	267		
		4	وادي الشعير	بيت ليد	5241
				سفارين	798
				خرية جبارة	307
رامين	1895				
الحفاصه	165				
كفر اللبد	4275				
عنبتا	7691				
عزبة أبو خميش	42				
كفر رمان	960				
بلعا	6930				

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دليل التجمعات السكانية 2007،

2013.

## الملحق رقم (2)

### البند المتعلقة بالصناعة تبعاً لاتفاقية باريس الاقتصادية

#### البند (62) الصناعة:

أ. سيكون هناك تنقلاً حراً للسلع الصناعية بدون أي قيود بما في ذلك الجمارك وضرائب الاستيراد بين الجانبين، وفقاً لتشريع كل جانب.

ب/1 - للجانب الفلسطيني الحق في استخدام أساليب مختلفة لتشجيع وتعزيز وتنمية الصناعة الفلسطينية، عن طريق تقديم المنح والقروض والمساعدة في البحث والتطوير والفوائد الضريبية المباشرة. وللجانب الفلسطيني أيضاً الحق في استخدام أساليب أخرى لتشجيع الصناعة يلجأ إليها في إسرائيل.

ب/2 - سيتبادل الجانبان معلومات حول الأساليب المستخدمة من قبلهم لتشجيع صناعاتهما.

ب/3 - حسومات وضرائب غير مباشرة وإعانات أخرى للمبيعات لن يسمح بها في التجارة بين الجانبين.

ث - سيبدل كل جانب قصارى جهده لتجنب الأضرار بصناعة الجانب الآخر، ويأخذ في الاعتبار اهتمامات الجانب الآخر في سياسته الصناعية.

ج - سيتعاون الجانبان على منع الممارسات المضللة، والمتاجرة بالسلع التي قد تعرض الصحة وسلامة البيئة للخطر، وبالسلع التي انتهت صلاحياتها.

ح - سيتخذ كل جانب الإجراءات الضرورية في منطقة ولايته لمنع الضرر الذي قد تتسبب به صناعته لبيئة الجانب الآخر.

خ - للفلسطينيين الحق في تصدير منتجاتهم الصناعية (أسواق خارجية دون قيود على أساس شهادة المنشأ الصادرة عن السلطة الفلسطينية).

د - اللجنة الاقتصادية المشتركة (JEC) سوف تراجع قضايا تتعلق بهذه المادة.

### الملحق رقم (3)

## شبكة الطرق في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة والمنطقة ونوع الطريق

CBS:Transportation and Communication Statistics 2010

إحصاءات نقل والإصداات 2010

جدول 2: أطوال شبكة الطرق في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة والمنطقة ونوع الطريق، 2010

Table 2: Road Network Length in the Palestinian Territory by Governorate, Region and Road Type, 2010

Units in Kilometers.

الوحدات بالكيلومترات.

Governorate / Region	طرق معبدة							المحافظة / المنطقة
	Paved Roads							
	المجموع الكلي	مستعمرات	التفافي	المجموع	محلي	إقليمي	رئيسي	
Grand Total	Settlements	Bypass	Total	Local	Regional	Main		
Palestinian Territory	4,686.3	847.5	332.7	3,506.1	1,551.7	1,214.2	740.2	الأراضي الفلسطينية
West Bank	4,389.3	847.5	332.7	3,209.1	1,452.7	1,092.2	664.2	الضفة الغربية
Jenin	409.7	17.9	..	391.8	205.3	122.5	64.0	جنين
Tubas	124.0	31.4	..	92.6	37.6	41.5	13.5	طوباس
Tulkarm	213.9	25.1	..	188.8	113.4	59.6	15.8	طولكرم
Nablus	427.7	52.8	17.6	357.3	175.8	74.1	107.4	نابلس
Qalqiliya	161.6	61.8	2.9	96.9	29.9	34.8	32.2	قلقيلية
Salfit	232.5	69.0	17.8	145.7	46.9	53.7	45.1	سلفيت
Ramallah & Al-Bireh	857.5	190.7	78.1	588.7	218.2	313.0	59.5	رام الله والبيرة
Jericho and Al Aghwar	369.5	68.5	52.1	248.9	55.2	53.0	140.7	أريحا والأغوار
Jerusalem	331.3	169.8	21.9	139.6	57.4	56.0	26.2	القدس
Bethlehem	490.5	94.2	48.0	348.3	225.1	62.2	61.0	بيت لحم
Hebron	771.1	66.3	94.3	610.5	289.9	221.8	98.8	الخليل
Gaza Strip	297.0	-	-	297.0	99.0	122.0	76.0	قطاع غزة
North Gaza	53.0	-	-	53.0	21.0	18.0	14.0	شمال غزة
Gaza	62.0	-	-	62.0	18.0	31.0	13.0	غزة
Deir Al-Balah	56.0	-	-	56.0	20.0	20.0	16.0	دير البلح
Khan Yunis	77.0	-	-	77.0	24.0	33.0	20.0	خان يونس
Rafah	49.0	-	-	49.0	16.0	20.0	13.0	رفح

Source: Ministry of public works & Housing, 2010

المصدر: وزارة الأشغال العامة والإسكان 2010

#### الملحق رقم (4)

### التوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) في محافظة طولكرم حسب الجنس والعلاقة بقوة العمل

التوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) في محافظة طولكرم حسب الجنس والعلاقة بقوة العمل، 2010-2005  
Percentage Distribution of Population (15 years and over) in Tulkarm Governorate by  
Sex and Labor Force Status, 2005-2010

Labor Force Status and Sex	السنة						العلاقة بقوة العمل والجنس
	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
<b>Both Sexes</b>							كلا الجنسين
In Labor Force	43.2	39.8	37.9	44.7	44.4	43.4	داخل القوى العاملة
Outside Labor Force	56.8	60.2	62.1	55.3	55.6	56.6	خارج القوى العاملة
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	المجموع
Full Employment	81.6	75.5	70.3	55.1	69.9	74.5	عمالة تامة
Underemployment	4.7	2.7	7.4	24.4	8.2	3.6	عمالة محدودة
Unemployment	13.7	21.8	22.3	20.5	21.9	21.9	بطالة
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	المجموع
<b>Males</b>							ذكور
In Labor Force	69.1	64.2	62.6	72.6	70.7	70.0	داخل القوى العاملة
Outside Labor Force	30.9	35.8	37.4	27.4	29.3	30.0	خارج القوى العاملة
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	المجموع
Full Employment	81.1	78.3	71.5	52.8	68.3	74.5	عمالة تامة
Underemployment	5.3	3.1	8.5	27.9	10.1	3.9	عمالة محدودة
Unemployment	13.6	18.6	20.0	19.3	21.6	21.6	بطالة
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	المجموع
<b>Females</b>							إناث
In Labor Force	16.4	14.9	12.7	16.0	18.4	16.8	داخل القوى العاملة
Outside Labor Force	83.6	85.1	87.3	84.0	81.6	83.2	خارج القوى العاملة
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	المجموع
Full Employment	84.1	63.5	63.9	66.3	76.1	74.7	عمالة تامة
Underemployment	2.2	0.5	1.9	7.9	1.0	2.2	عمالة محدودة
Unemployment	13.7	36.0	34.2	25.8	22.9	23.1	بطالة
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظة طولكرم الاحصائي السنوي (3)، 2006 وتحديثاته لغاية 2011/4/31، ص 62.

## الملحق رقم (5)

### عدد المنشآت العاملة في القطاعين الخاص والأهلي والشركات الحكومية في محافظة طولكرم حسب التجمع وعدد المشغلين، 2010

عدد المنشآت العاملة (في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية) في محافظة طولكرم حسب التجمع وعدد

المشغلين، 2010

Number of Establishments in Operation and Employed Person in the Private Sector, Non Governmental Organization Sector and Government Companies in Tulkarm Governorate by Locality and Number of Employed Persons, 2010

Locality	عدد المشغلين No. of Employed Persons			عدد المنشآت No. of Est	اسم التجمع
	إناث Females	ذكور Males	المجموع Total		
'Akkaba	3	30	33	18	عكبة
Qaffin	76	297	373	235	قافين
Nazlat 'Isa	40	54	94	48	نزلة عيسى
An Nazla ash Sharqiya	11	34	45	23	النزلة الشرقية
Baqa ash Sharqiya	39	220	259	141	بقة شرقية
An Nazla al Wusta	8	20	28	12	النزلة الوسطى
An Nazla al Gharbiya	5	29	34	17	النزلة الغربية
Zeita	37	118	155	83	زيتا
Seida	22	99	121	78	سيدا
'Illar	88	273	361	172	علا
'Attil	140	613	753	370	عتل
Deir al Ghusun	127	415	542	231	دير الغصون
Al Jarushiya	131	193	324	33	الجاروشية
Al Masqufa	1	4	5	5	المسقوفة
Bal'a	81	360	441	259	بلاعا
Iktaba	10	67	77	48	إكتابا
Nur Shams Camp	65	257	322	178	مخيم نور شمس
Tulkarm Camp	100	331	431	242	مخيم طولكرم
Tulkarm	1,745	5,809	7,554	2,883	طولكرم
Anabta	165	501	666	269	عنابتا
Kafr al Labad	56	137	193	98	كفر اللباد
Kafa	3	8	11	7	كفا
Al Haffasi	0	4	4	3	الحفاسي
Ramin	10	58	68	42	رامين
Far'un	51	147	198	83	فرعون
Shufa	43	173	216	96	شوفة
Khirbet Jubara	5	24	29	12	خربة جبارة
Saffarin	7	20	27	16	سفارين
Belt Lid	43	185	228	150	بيت ليد
Ar Ras	2	10	12	9	الراس
Kafr Sur	13	148	161	62	كفر صور
Kur	0	8	8	8	كور
Kafr Zibad	21	85	106	34	كفر زيباد
Kafr Jammal	54	119	173	68	كفر جمال
Kafr 'Abbush	23	81	104	43	كفر عبوش
Total	3,225	10,931	14,156	6,076	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظة طولكرم الإحصائي السنوي (3)، 2006، وتحديثاته لغاية 2011/4/31، ص 64.

## الملحق رقم (6)

### الاستبانة (1) الخاصة بالعاملين في المنشآت الصناعية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الآداب / قسم الجغرافيا

استبانة رقم (1)

استبانة خاصة بالعاملين

ستكون بيانات هذه الاستبانة سرية ، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

- اسم المنشأة الصناعية التي تعمل بها : .....
- س1 الجنس : 1. ذكر 2. أنثى
- س2 العمر : .....
- س3 الحالة الاجتماعية . 1. أعزب 2. متزوج 3. مطلق 4. أرمل
- س4 تاريخ بدء العمل بالمصنع .....
- س5 هل عملك . 1. دائم 2. مؤقت 3. موسمي
- س6 هل تعمل باجر . 1. نعم 2. لا
- إذا كانت الإجابة نعم : هل تتقاضى أجر ك : 1. يوميا 2. أسبوعيا 3. شهريا
- س7 وسيلة المواصلات التي تستخدمها للوصول إلى العمل هي :
1. سيارة المصنع 2. سيارتك الخاصة 3. مواصلات عامة 4. مشيا على الأقدام
- س8 المستوى التعليمي لك هو : 1. أمي 2. ابتدائي 3. إعدادي
4. ثانوي 5. معهد 6. جامعي 7. دراسات عليا
- س9 إذا كان معهد أو جامعة أو دراسات عليا فما علاقته بعملك الحالي في المصنع :
1. علاقة مباشرة 2. غير مباشرة 3. لا علاقة له
- س10 نوع العمل الذي تقوم به في المصنع هو : 1. مهندس 2. إدارة 3. في الإنتاج
4. في التسويق 5. في الصيانة 6. في الحراسة 7. في النقل والمواصلات
- س11 ما عدد سنوات الخبرة لديك : 1. اقل من 5 سنوات 2. من 5 – 9 سنوات
3. من 10 – 14 سنة 4. من 15 - 19 سنة 5. أكثر من 20 سنة
- س12 هل تواجهك صعوبات في العمل : 1. نعم 2. لا
- إذا كانت الإجابة نعم فما هي : .....
- س13 هل حصلت على دورات تدريبية أثناء عملك في المصنع ؟ 1. نعم 2. لا
- إذا كانت الإجابة نعم فما هي .....
- س14 هل تعلمت الصنعة عن طريق : 1. التدريب المهني 2. المدارس الصناعية
3. المعاهد المهنية 4. الورشة 5. العائلة
- س15 هل أنت مشمول في التأمين الاجتماعي ؟ 1. نعم 2. لا
- س16 هل ظروف العمل مرضية بالنسبة اليك ؟ 1. نعم 2. لا
- إذا كانت الإجابة لا فلماذا .....
- س17 هل تحصل على حوافز غير الراتب ؟ 1. نعم 2. لا
- إذا كانت الإجابة نعم فما نوع هذه الحوافز : 1. مادية 2. غير مادية 3. مادية وغير مادية
- س18 هل تقوم بعمل آخر غير هذا العمل ؟ 1. نعم 2. لا
- س19 كم يبلغ راتبك الشهري بالدينار ؟ .....
- س20 كم يشكل دخلك من المصنع من جملة دخلك السنوي ؟ % .....

شاكرين لكم حسن تعاونكم

إعداد الباحث  
راند حسني أبو فرح

## الملحق رقم (7)

### الاستبانة (2) الخاصة بالمنشأة الصناعية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية  
كلية الآداب / قسم الجغرافيا

استبانة رقم ( 2 )

استبانة خاصة بالمنشأة الصناعية

ستكون بيانات هذه الاستبانة سرية ، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

أولا : معلومات عامة :

- س1 اسم المصنع .....
- س2 موقع المصنع : 1. داخل المنطقة الصناعية 2. وسط البلد 3. على أطراف البلد
4. في البيت 5. منطقة منعزلة عن السكان
- س3 سنة تأسيس المنشأة الصناعية : 1. قبل عام 1967 2. بين 1967 - 1987
3. بين 1988 - 2000 4. بين 2001 - 2012
- س4 تاريخ بدء إنتاج المصنع .....
- س5 منتجات المصنع : 1. غذائية ومشروبات 2. كيمياوية
3. إنشائية 4. النسيج والجلود 5. ورق وطباعة 6. الخشب والأثاث
7. معدنية 8. طبية 9. غير ذلك (حدد) .....
- س6 ملكية المصنع : 1. فردية 2. مساهمة خاصة 3. مساهمة عامة
4. حكومية ومساهمة خاصة 5. حكومية ومساهمة عامة 7. غير ذلك (حدد) .....
- س7 إذا كانت مساهمة خاصة فما عدد المالكين للمصنع .....
- س8 أسباب تعدد المالكين : .....
- س9 عدد العمال الحالي في المصنع : 1. دائمين 2. موسمين 3. مؤقتين
- س10 عدد العاملين في المصنع حسب نوع العمل : 1. مهندس 2. إدارة 3. في الإنتاج 4. في التسويق 5. في النقل والمواصلات 6. في الصيانة 7. في الحراسة .....
- س11 عدد العاملين في المصنع عند بدء الإنتاج : ذكور..... إناث ..... المجموع .....
- س12 عدد العاملين في المصنع في الوقت الحاضر : ذكور..... إناث ..... المجموع.....
- س13 العلاقة بصاحب العمل : 1. صاحب عمل يعمل 2. صاحب عمل لا يعمل
3. أقرباء بدون اجر ..... 4. أقرباء يعملون باجر..... 5. غير أقرباء يعملون باجر.....
- س14 ما هي مراحل العمل التي يقوم بها المصنع ؟ 1. تصنيع تام جاهز للاستهلاك
2. تصنيع لأجزاء وقطع ومستلزمات 3. تجميع وتركيب 4. أخرى ( حدد).....
- س15 هل هذا المصنع ؟ 1. مركز رئيسي بدون فروع 2. مركز رئيسي وله فروع
3. فرع وله مركز
- س16 إذا كان له فروع ما اسم هذه الفروع ..... وعناوينها .....
- س17 مساحة مبنى المصنع هي ..... من المساحة الكلية التابعة للمصنع والتي هي .....

ثانيا : معلومات عن موقع المصنع :

- س1 ملكية ارض المصنع : 1. ملك 2. مستأجر 3. غير ذلك.....
- س2 اختيارك موقع المصنع : 1. ملكية الأرض 2. القرب من السوق
3. القرب من السكن 4. رخص الأيدي العاملة 5. القرب من المادة الخام 6. وجود تجمع صناعي
7. غير ذلك ( حدد).....
- س3 هل تم اختيار موقع المصنع بناء على دراسة مسبقة ؟ 1. نعم 2. لا
- س4 هل للسلطة أو التنظيم الإداري في المحافظة دور في اختيار موقع المصنع ؟ 1. نعم 2. لا
- س5 هل أنت راضي عن موقع المصنع ؟ 1. نعم 2. لا
- س6 لو عرض عليك موقع آخر للمصنع ، هل تقبل بنقله ؟ 1. نعم 2. لا

- إذا كانت الإجابة نعم ، ما هي الأسباب
- س7 هل حصل تغيير في موقع المصنع ؟ 1. نعم 2. لا
- إذا كانت الإجابة نعم ، فأين مكانه السابق ..... وأسباب نقله
- س8 ما نوع الطاقة المستخدمة في تشغيل الآلات ؟
1. كهرباء 2. مشتقات البترول 3. جهد عضلي (يدوي)
- س9 ما مصدر الطاقة الكهربائية المستخدمة ؟ 1. الشبكة القطرية الإسرائيلية
2. الشبكة المحلية للمجلس أو البلدية 3. محرك خاص
- س10 ما قيمة الطاقة المستهلكة .....
- س11 ما مصدر المياه المستخدمة في الصناعة ؟ 1. الشبكة المحلية للمجلس أو البلدية
2. آبار الجمع 3. الشركة الإسرائيلية 4. نقل بالصهاريج
5. غير ذلك ( حدد ) .....

ثالثا : معلومات عن الإنتاج والمواد المستخدمة والعلاقات الصناعية والتسويق :

- س1 عدد ساعات العمل في المصنع :
1. 8 ساعات 2. 9 - 16 ساعة 3. 17 ساعة فأكثر
- س2 هل إنتاج المصنع : 1. دائم 2. فصلي
- س3 هل حدث وتوقف المصنع عن العمل ؟ 1. نعم 2. لا
- إذا حدث توقف ، أسباب التوقف .....
- س4 هل منتجات المصنع : 1. جاهز للاستهلاك 2. مواد وسلع وسيطة تدخل في إنتاج سلع أخرى
3. مواد نصف مصنعة بحاجة لمعالجة إضافية في مصنع آخر
- س5 ما هي نسبة الطاقة الإنتاجية الحالية للمصنع من الطاقة الممكنة ..... % ، ما أسباب عدم استغلال الطاقة الكلية للمصنع .....
- س6 هل يتم تحسين نوعية وشكل الإنتاج ؟ 1. نعم 2. لا
- س7 هل تتم عملية التصنيع : 1. آليا 2. نصف آلي 3. يدويا
- س8 هل هناك مواصفات ومقاييس معينة للمواد المنتجة ؟ 1. نعم 2. لا
- إذا كانت الإجابة نعم فما نوع هذه المقاييس والمواصفات : 1. محلية 2. دولية
- س9 هل تتمتع منتجات المصنع بالحماية من قبل السلطة ؟ 1. نعم 2. لا
- إذا كانت الإجابة نعم ، فما نوع هذه الحماية .....
- س10 ما كمية النتاج السنوي للمصنع ؟ .....
- س11 ما قيمة الإنتاج السنوي للمصنع بالدينار ؟ .....
- س12 هل تأثر إنتاج المصنع بالاحتلال الإسرائيلي ؟ 1. نعم 2. لا
- إذا كانت الإجابة نعم ، كيف أثرت في الإنتاج .....
- س14 هل تأثر إنتاج المصنع بالانتفاضة ؟ 1. نعم 2. لا
- إذا كانت الإجابة نعم كيف أثرت في الإنتاج .....
- س15 مصدر المواد الخام المستخدمة في الإنتاج هي :
1. من الضفة الغربية وغزة ..... نسبتها ..... % ، وقيمتها .....
2. من إسرائيل ..... نسبتها ..... % ، وقيمتها .....
3. من الدول العربية ..... نسبتها ..... % ، وقيمتها .....
4. من الدول الأجنبية ..... نسبتها ..... % ، وقيمتها .....
- س16 يتم استيراد المواد الخام بواسطة : 1. المصنع مباشرة 2. وسيط محلي
3. وسيط إسرائيلي 4. غير ذلك ( حدد )
- س17 يتم استيراد المواد الخام عن طريق : 1. المواني والمطارات الإسرائيلية
2. معابر قطاع غزة 3. معابر نهر الأردن
- س18 في حال حدوث مشكلة في المواد الخام أقوم :
1. تقليل الإنتاج 2. تقليل عدد العمال 3. أتوقف عن العمل لفترة معينة
4. بدائل أخرى ، اذكرها .....
- س19 هل إنتاج المصنع يعتمد عليه مصنع آخر ؟ 1. نعم 2. لا



- س20 ما هو حجم رأس المال المستثمر في المصنع عند تأسيسه :  
 وحالياً .....  
 س21 ما قيمة رأس المال الثابت المستخدم في المصنع ؟  
 س22 ما قيمة رأس المال المتغير المستخدم في المصنع ؟  
 س23 هل يمتلك المصنع وسائل نقل : 1. نعم 2. لا  
 إذا كانت الإجابة نعم هل :  
 1. لنقل العمال من وإلى المصنع ( عددها) ..... 2. لنقل المواد الخام ( عددها) .....  
 3. لتوزيع المنتجات ( عددها) .....  
 س24 هل يتلقى المصنع أية إعانات أو قروض ؟ 1. نعم 2. لا  
 إذا كانت الإجابة نعم ، الجهة الممولة .....  
 س25 هل تم إعداد المشروعات لتطوير المصنع والتوسع بإنتاجه ؟ 1. نعم 2. لا  
 س26 الآلات المستخدمة في المصنع : 1. جديدة 2. مستعملة  
 س27 ما مصدر الآلات ؟  
 س28 تم استيراد الآلات عن طريق .....  
 س29 نسبة رسوم الاستيراد .....  
 س30 هل تواجهك مشاكل في استيراد الآلات ؟ 1. نعم 2. لا  
 إذا كانت الإجابة نعم ما هي هذه المشاكل .....  
 س31 مناطق تسويق إنتاج المصنع هي : 1. الضفة الغربية ونسبة التسويق ..... %  
 2. قطاع غزة ونسبة التسويق ..... % 3. إسرائيل ونسبة التسويق ..... %  
 4. الأردن ونسبة التسويق ..... % 5. دول أخرى ( مع الذكر ) ونسبة التسويق ..... %  
 س32 هل تواجهك مشاكل في التسويق ؟ 1. نعم 2. لا  
 س33 هل المشاكل التي تواجهك بالتسويق هي :  
 1. بعد السوق 2. ضيق السوق 3. الأوضاع المالية الصعبة 4. المنافسة من المصانع  
 5. عوامل أخرى ، اذكرها .....  
 س34 هل تعاني من ارتفاع كلفة الإنتاج ؟ 1. نعم 2. لا  
 إذا كانت الإجابة نعم فهل سبب هذه الزيادة :  
 1. ارتفاع الأجور 2. ارتفاع أسعار المواد الخام 3. ارتفاع تكاليف النقل  
 4. الزيادة الضريبية 5. عوامل أخرى ( اذكرها ) .....  
 س35 هل تأثر مصنعك بإغلاق المعابر والحدود مع إسرائيل ؟ 1. نعم 2. لا  
 س36 ما مدى توفر البنية التحتية للمصنع :  
 1. متوفرة وكافية 2. متوفرة وغير كافية 3. غير متوفرة  
 س37 كم يبلغ بعد المصنع عن المناطق السكنية ؟ ..... ( بالكم )  
 س38 ما نوع المخلفات الناتجة عن المصنع ؟ 1. صلبة 2. سائلة 3. غازية  
 س39 هل يوجد أماكن مخصصة للتخلص من المخلفات ؟ 1. نعم 2. لا  
 س40 كم تبعد مكبات النفايات عن الأماكن السكنية ؟ ..... ( بالكم )  
 س41 هل يمكن الاستفادة من مخلفات المصنع ؟ 1. نعم 2. لا  
 س42 ما هو تأثير النواحي السياسية والأمنية على الإنتاج ؟  
 1. ثابت 2. زيادة 3. نقصان 4. ليس له تأثير  
 س43 ما هو تأثير سوق العمل في إسرائيل على عدد العمال في المصنع ؟  
 1. تسرب عدد من العمال 2. توفر عدد كبير من العمال 3. لا تأثير  
 س44 ماهي المشاكل التي تواجه المصنع ؟ .....  
 س45 ما قيمة الإنتاج السنوي للمصنع بالدينار ؟ .....  
 س46 هل يوجد بالضفة الغربية صناعة مشابهة لصناعتك ؟ 1. نعم أين توجد ..... 2. لا  
 س47 هل مصنعك معتمد على مصنع آخر داخل خط الهدنة ؟ 1. نعم 2. لا  
 س48 طريق التسويق هي : 1. مباشر 2. وكلاء 3. غير ذلك ( حدد ) .....

شاكرين لكم حسن تعاونكم

## الملحق رقم (8)

### الاستبانة (3) الخاصة بصاحب المنشأة الصناعية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية  
كلية الآداب / قسم الجغرافيا

استبانة رقم (3)

استبانة خاصة بصاحب المنشأة الصناعية

ستكون بيانات هذه الاستبانة سرية ، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

- اسم المصنع : .....
- س1 مكان ولادة صاحب المصنع ..... المحافظة .....
- س2 مكان الإقامة الحالي لصاحب المصنع : .....
- س3 مكان الإقامة السابق لصاحب المصنع : .....
- س4 من الذي قام بتأسيس المصنع . 1. الجد 2. الوالد 3. أنت شخصيا
- 4 . أنسباء 5 . أقرباء 6 . آخرون ( حدد ) .....
- س5 عمر صاحب المصنع عندما بدأ العمل بالصناعة ..... عمره الحالي .....
- س6 المستوى التعليمي : 1. أمي 2. ابتدائي 3. إعدادي 4. ثانوي 5. معهد 6. جامعي
- س7 عدد سنوات الخبرة في مجال الصناعة : 1. أقل من 5 سنوات 2. من 5 – 9 سنوات
3. من 10 - 14 سنة 4. 15 - 19 سنة 5. أكثر من 20 سنة
- س8 العمل السابق لصاحب المصنع قبل إنشائه ..... مكان العمل .....
- س9 نوع العمل الذي يقوم به صاحب المصنع . 1. مهندس 2. إدارة 3. في الإنتاج
4. في التسويق 5. في النقل والمواصلات 6. في الصيانة 7. في الحراسة
- س10 سبب اختيارك العمل في القطاع الصناعي .
1. الوراثة 2. ارتفاع الأرباح 3. التعليم الصناعي المهني 4. عمل حر
5. الخبرة من العمل السابق في هذا المجال 6. غير ذلك ( حدد ) .....
- س11 لماذا اخترت محافظة طولكرم لإقامة مصنعك فيها : .....
- س12 هل تمتلك مصانع أخرى ؟ 1. نعم 2. لا
- س13 ما مدى مساهمة دخلك من المصنع من مجموع دخلك السنوي ..... %
- س14 هل تقوم بعمل آخر غي الصناعة ؟ 1. نعم 2. لا
- س15 هل تفكر في ترك العمل بالصناعة ، بعد تجربتها ؟ 1. نعم 2. لا
- إذا كانت الإجابة نعم ، ما الأسباب .....

شاكرين لكم حسن تعاونكم

إعداد الباحث  
راند حسني أبو فرح

**An –Najah National University  
Faculty of Graduate Studies**

# **Geography of Industry in Tulkarm Governorate**

**by**

**Ra'ed Hossni Mohammed Abu Farah**

**Supervised By**

**Dr. Wa'el R. Ennab**

*This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Geography, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.*

**2014**

# **Geography of Industry in Tulkarm Governorate**

**Prepared by  
Ra'ed Hossni Mohammed Abu Farah**

**Supervisor  
Dr. Wa'el R. Ennab**

## **Abstract**

Industry is considered as the armature of the economical sectors; because of its importance to the progress and development of societies, it is noticeable that the industrial countries have moved a qualitative jump in all aspects of life, different from a lot of non industrial countries. As an example of its role in the development of peoples and nations is what has happened recently to a group of the Asian Tigers (such as Malaysia, Singapore, Indonesia ) in Southeast Asia, where this development has led to the transfer of these communities from disability, poverty and underdevelopment to a state of progress and prosperity on the economic, social, political, and scientific levels.

Palestine as a developing country is in dire need to make efforts for the advancement of the industry sector; because of its direct effect to achieving food security, improving economical, and social conditions, and having the capacity cope with laborers. This helps to reduce the high unemployment rate, and contributes to increase both national income and individual income at the same time, therefore this study focuses on the geographic industry in Tulkarm district to clarify the structure of the sector, its components, and the difficulties it faced, to develop appropriate solutions to reduce them or get rid of them.

The study consists of six chapters, where the first chapter, includes the introduction of the study, the main problems, the importance, and objectives.

The second chapter deals with natural ingredients and human impact on industrial activity in province of Tulkarm.

The third chapter deals with the factors affecting the choice of industrial location in province of Tulkarm, and historical periods experienced by the industry there.

The fourth chapter the industrial composition and structure in Tulkarm has been studied.

The fifth chapter proposed the industrial planning, and the proposed industrial zones are implied. Lastly, Chapter six draw conclusions, and recommendations of the study.

To achieve the aim of the study, the researcher restricts all of industrial facilities operating in province of Tulkarm, in addition to the selection of a random sample of size of 10% represented by 78 facilities.

The researcher used a questionnaire designed to achieve the objectives of the study, and then checked and processed the collected data using (SPSS) program, the (GIS) technology is used to generate the maps. The following are the results and outcomes of the study:

1. Workers in the industrial sector in the province of Tulkarm form around 25.7% of all the workers in various economic sectors.

2. Most of industrial facilities in the West Bank are similar, therefore, the study showed a rate of 92% of industries in the province have similar industries in the West Bank .
3. Occupied manufacturing industries accounted for 92.3% of total other industrial facilities in the province.
4. The dominant feature on the size of industrial facilities in the province are small-scale installations 76.4% and the medium sized are 19%, while the large is of 4.6%.
5. Most of the ownership of industrial establishments in Tulkarm are of individual property, with a ratio of 69.2% and 28.2% special contribution while 2.6% are of public shareholding.

Based on the study cited in the previous chapters, the researcher has highlighted and proposed the following recommendations:

1. Work on the pre-planning of industrial zones to reduce the uncontrolled proliferation.
2. To encourage industries based on local raw materials.
3. There's a need to reconsider the economic agreements between the Palestinian side and the Israeli side, especially the Paris economical agreement, and activating the economic agreements with Arab countries and friendly countries.
4. Work on the adoption of the Palestinian National Authority of laws to support industry and 'be included' in the constitution.

This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.  
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.  
This page will not be added after purchasing Win2PDF.